

مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي



Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - www.jilrc.com - law@journals.jilrc.com - DOI Prefix:10.33685/1545

العام العاشر . العدد 70 . ديسمبر 2025





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة ومديرة التحرير:

أ.د. سرور طالبي

DOI Prefix:10.33685/1545

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تستهدف نشر المقالات المعمقة في مختلف مجالات العلوم القانونية: "القانون العام والخاص"، بشرف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئات تحكيم تتشكل دوريًا في كل عدد.

تناولت المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم القانونية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه المجلة تكريساً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء رصيده العلمي بنشر الدراسات الجادة والقيمة، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أعضاء اللجنة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. نعيمة كروش (جامعة الجزائر 01)

د. أمل خضرجي (كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية)

أ.د. مرتضى عبد الله خيري (كلية الحقوق، جامعة الشرقية، عُمان)

قواعد النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافق فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:

بالنسبة للمقالات والأبحاث المعمقة:

- تنشر المجلة المقالات والأبحاث التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعهود بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ الأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المساهمات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتقى.
- أن تكون الموضع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 20 صفحة بالنسبة للمقالات و50 صفحة بالنسبة للأبحاث المعمقة، مع احتساب هوامش، مصادر وملحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وأخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقليل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.
- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقال.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته بعد 5 دقائق من تسلمهها.

- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من ت McKinneyها من المادة المقترحة للنشر، مع مراعاة السرية التامة في التحكيم.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12 .
- يرفق الباحث سيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تدرج الهوامش آلياً في نهاية كل صفحة وقائمة المصادر والمراجع في نهاية المقال.

نموذج التمثيل:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكورة، درجة المذكورة، مؤسسة تسجيل المذكورة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .
7. ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصرًا على عنوان المجلة:

law@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة

• الافتتاحية 9

• الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في إطار المسؤولية القانونية؛ شوق بنت مناحي الدعجاني (جدة، المملكة العربية السعودية) 11

• دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الأموال؛ أمجاد صالح الغشمرى تحت اشراف أمل خضرجي (كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز السعودية) 27

• الحكومة الذكية وتحديات التوافق المهني: آليات مواجهة الضغوطات في بيئة العمل الرقمية؛ محمد أميرير (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني - المغرب) 43

• آليات تعزيز حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً؛ محمد حسن علي الحمادي - الباحث نعمان بن سعيد الماجيزي (كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عُمان) 57

• المضادات الغذائية ... أي حماية للمستهلك؟ حدوم ليلى (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01) 83

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تغير الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الافتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي يَفْضُلُهُ تَطْمِينُ الصَّالِحَاتِ

يسرنا أن نعلن عن صدور العدد السبعين من مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة والتي رافقت الباحثين والقراء لمدة عشر سنوات، ونشرت مقالات متخصصة في مختلف مجالات وفروع العلوم القانونية.

ولقد تضمن هذا العدد ثلاثة دراسات عالجت جوانب مختلفة من الذكاء الاصطناعي، بحيث تناول المقال الأول الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في إطار المسؤولية القانونية،

بينما توقف المقال الثاني عند دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الأموال. أما المقال الثالث فقد ناقش العلاقة الوثيقة بين ضغوط العمل والتوافق المبني في سياق الحكومة الذكية والتحولات المجتمعية في العصر الرقمي.

وتضمن العدد أيضاً مقالاً يبحث في آليات تعزيز حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة أسهماً فيها ، ومقالاً آخر تعمق في حماية المستملك من المواد المضافة إلى الأغذية.

نؤكّد من خلال هذا العدد على حرص مركز جيل البحث العلمي على تشجيع الأبحاث والجهود العلمي، ونشر الدراسات الجادة والقيمة، تستند إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

والله الموفق في الاول والآخر

أ.د. سرور طالبى / المشرفه العامة ومديرة التحرير

الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في إطار المسؤولية القانونية

The Legal Personality of Artificial Intelligence Robots: An Analytical Study within the Framework of Legal Responsibility

الباحثة شوق بنت مناحي الدعجاني (جدة، المملكة العربية السعودية)

Shouq bint Manahi Al-Dajani (Jeddah, Saudi Arabia)

مستخلص:

تُعد روبوتات الذكاء الاصطناعي أحد الروافد الرئيسية للثورة الصناعية الرابعة أو ما تُعرف بالثورة الرقمية كما تُعتبر من أهم وأبرز التقنيات الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، ومع اهتمام وحرص مختلف المؤسسات والقطاعات المحلية والعالمية على توظيف هذا العقل الاصطناعي ضمن مهامها وتعاملاتها؛ نظرًا لقدرها المتقدمة على محاكاة العقل البشري؛ وعليه اقتضت هذه الورقة البحثية حول تحديد مفهوم الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي ومسؤوليتها وعن مدى الأخلاقية التي تمثل في إثبات النقائص الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الزكاء، الاعتناء، الوفمة، الانسان، الارث، الاعتكاف، عالم الريانات.

Abstract:

AI robots are one of the main drivers of the Fourth Industrial Revolution, also known as the Digital Revolution. They are among the most significant and prominent technologies resulting from AI systems. With various local and global institutions and sectors keen on integrating this artificial intelligence into their tasks and operations due to its ability to simulate human cognition, this research paper seeks to define the concept of the legal personality of AI robots and examine the extent to which legislative systems are compatible with them. This, in turn, contributes to enriching the academic debate on the future relationship between law and technology.

Keywords: Artificial Intelligence, Robots, Humanoid, Humanitarian Deputy, Simulation, Data Science.

مقدمة:

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز مظاهر الثورة الصناعية الرابعة وأكثرها تأثيراً في حياة الإنسان المعاصر، لما أفرزه من ابتكارات غير مسبوقة أحدثت تحولاً جذرياً في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وقد أسهم هذا التطور في انتشار التطبيقات الذكية على نطاق واسع، شملت الميادين العسكرية والصحية والتعليمية والاقتصادية وغيرها من المجالات الحيوية، حتى بات الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من البنية التحتية للتنمية والتخطيط الاستراتيجي في معظم دول العالم.

وفي خضم هذا التطور، برزت الروبوتات الذكية باعتبارها إحدى أكثر صور الذكاء الاصطناعي تعقيداً وإثارةً للجدل؛ نظراً لما تميز به من قدرات تحاكي السلوك الإنساني من حيث الإدراك والاستجابة والتفاعل مع التغيرات. ولم يعد دورها مقتصرًا على أداء وظائف ميكانيكية محددة، وإنما تجاوز ذلك إلى المشاركة في مجالات دقيقة كالرعاية الصحية، والمواصلات، والخدمات الأمنية والمالية، بما يطرح إشكاليات قانونية وأخلاقية حول حدود تعامل الأنظمة القانونية مع هذه الكيانات الجديدة.

وقد برزت تساؤلات جوهرية حول الروبوتات مع ظهور تجارب عملية لافتة، كان أبرزها قيام المملكة العربية السعودية بمنع الروبوت "صوفيا" الجنسية عام 2017م حيث أثارت الروبوت صوفيا التي تم حصولها على الجنسية السعودية في سابقة هي الأولى من نوعها في العالم خلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار المنعقد في الرياض ضجة كبيرة وثورة أخرى في مجال الذكاء الاصطناعي؛ حيث تمتلك صوفيا القدرة على تفسير المشاعر وبوسعها تعقب تعبير الوجه والتعرف عليها كما بإمكانها إجراء حوارات كاملة مع البشر¹.

وقد فتح هذا الحدث المجال أمام نقاشٍ واسع حول الاعتراف القانوني بالروبوتات وإمكانية اعتبارها أشخاصاً قانونيين مُستقلين. وقد عكس هذا الحدث حجم التحدي الذي تفرضه التطورات التكنولوجية على النظم القانونية التقليدية، ومدى الحاجة إلى إعادة النظر في مفاهيم الشخصية والمسؤولية القانونية.

إن التشريعات المعتمول بها وضعـت أساساً لتنظيم العلاقة بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات والمؤسسات، دون أن تتصور وجود كيانات غير بشرية تملك القدرة على اتخاذ القرار والتفاعل الذكي. ومن ثم، يثور التساؤل حول مدى قدرة هذه التشريعات على استيعاب الروبوتات الذكية: هل يمكن منحها شخصية قانونية مُستقلة، أم تبقى في حكم الأدوات التي تُنسب تصرفاتها إلى صانعها أو مُستخدمها؟ وهل تكفي القواعد القانونية الراهنة للتعامل مع هذه الإشكالية، أم أن الأمر يتطلب وضع تنظيم قانوني خاص؟

بناءً على ذلك، تأتي هذه الدراسة لتناول إشكالية الشخصية القانونية والمسؤولية لروبوتات الذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل مكانتها وأهميتها في ظل المتغيرات الحديثة، وبيان مدى ملائمة الأطر القانونية القائمة لاستيعابها، سعيًا لتحديد الأساس القانوني الذي يمكن أن يحكم تعامل المجتمعات معها مُستقبلاً.

¹ مركز البحث والمعلومات بغرفة أهلا، الذكاء الاصطناعي، السعودية، 2021م.

اشكالية البحث:

تُستقصى محاور إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي: "إلى أي مدى يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية واسناد المسؤولية إلى روبوتات الذكاء الاصطناعي ضمن الأطر القانونية الحالية؟".

أهداف البحث:

يحظى الذكاء الاصطناعي بمكانة عالمية مُتنامية، نظراً لإمكانية تفعيله في المجالات الحيوية. وتتجلى هذه الأهمية بصورة خاصة في الروبوتات الذكية وتطبيقاتها، لما تتميز به من سرعة ومونة وقدرة على الاستجابة لمختلف المُتغيرات والتكييف مع الظروف المُتعددة، إضافةً إلى امتلاكه خصائص إدراك حسي مُتطور. وانطلاقاً من هذه الأهمية، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح معالم الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي وبيان حدود مسؤوليتها في ظل الأطر القانونية الراهنة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استعراض الإطار المفاهيمي والتشريعي لروبوتات الذكاء الاصطناعي وتحليل النصوص القانونية المرتبطة بها، بغية الوقوف على مدى إمكانية الاعتراف بشخصيتها القانونية وتحديد نطاق مسؤوليتها في ظل المتغيرات الحديثة.

تقسيم البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، تلمسة:

المحث التمهيد: ماهية وبوتات الذكاء الاصطناعي، وأبرز محالاتها.

المبحث الأول: التنظيم القانوني، لشخصية، ويهاتات الذكاء الاصطناعي، ومسئوليتها.

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية لروبوتات الذكاء الاصطناعي، وحدود الإسناد الجنائي.

المبحث التمهيدي: ماهية وبوتات الذكاء الاصطناعي، وأبرز محالاته

نستعرض من خلال هذا المبحث إيضاح "مفهوم روبوتات الذكاء الاصطناعي" كمطلب أول، وعن "مجالات روبوتات الذكاء الاصطناعي واستخداماته" كمطلب ثانٍ.

المطلب الأول: مفهوم روبوتات الذكاء الاصطناعي

بدأ معنى الروبوت بالسطوع عام 1920م عندما كان مُربطاً بالكاتب التشيكي كاريل كابيك (Karel Capek)؛ أثر مسرحيته التي كانت بعنوان روبوتات روسوم الآلية العالمية (Rossum's Universal Robots) والتي تدور حول مصطلح الإنسان الآلي.

ولم ينحصر معنى روبوتات الذكاء الاصطناعي ضمن صورة مُعينة حيث تعددت التعريفات حولها وتناولتها الكثير من المصادر، ومنها معهد الروبوت الأمريكي 1979م حيث عرفت الروبوت بأنه "مناول متعدد الوظائف وقابل لإعادة البرمجة مصمم لنقل المواد أو الأجزاء أو الأدوات أو الأجهزة المتخصصة من خلال حركات مبرمجة مختلفة لأداء مجموعة متنوعة من المهام".¹

كما جاء مفهوم الروبوتات بأنها "آلة يتم التحكم فيها عن طريق الكمبيوتر لغاية لأداء المهام تلقائياً"²، أما بالنسبة إلى تعريف وزارة الصناعة البريطانية للروبوت ذكرت بأنه "جهاز مناور قابل للبرمجة"³ ، وبحسب مفهوم العالم مايكل بريدي "الروبوتات هو ذلك المجال الذي يهتم بالربط الذكي بين الإدراك والعمل" ⁴ ، كون الغاية من روبوتات الذكاء الاصطناعي محاكاة الذكاء الإنساني سواء كان ذلك عن موقف، أو فكر، أو رأي.

كما تُعرف الروبوتات بأنها "آلة ذكية تفاعلية قابلة لإعادة البرمجة، غالباً ما تتخذ هيئة إنسان، تتميز بالمرنة والاستقلالية والقدرة على التكيف وفقاً لمحيطها الخارجي، وقدرة على أداء مهام متعددة تتطلب مستوى عالي من الذكاء مع إمكانية محاكاة السلوك البشري من خلال التعلم الذاتي"⁵ ، وبحسب تعريف مجلة الروبوت يُعرف بأنه "... منظومة ميكانيكية متعددة الأجزاء، تجمع بينها روابط، تسمح بتحقيق الحركة المطلوبة لجسم طرفي ثابت على الروبوت أو للروبوت كله، وتتم برمجتها لأداء مهمة محددة بطريقة آلية"⁶ ، هذا ومن منطلق عام نحو إيضاح معنى الروبوتات من مصادر مختلفة واتجاهات مُغایرة.

وبالتذكير حول المقصود من ماهية روبوتات الذكاء الاصطناعي استناداً إلى التشريعات الدولية الوضعية وأنظمتها القانونية؛ جاء ضمن القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات الصادر عام 2017م قراراً حول أهمية مُراقبة معايير مُعينة لمعنى الروبوتات، كما ارتكزت حول اعتبارات عملية تكاد تكون بعضها أقرب للمحاكاة البشرية حيث: "القدرة على اكتساب الاستقلال الذاتي بفضل أجهزة الاستشعار، أو تبادل البيانات مع البيئة المحيطة وتحليلها، القدرة على التعلم من خلال الخبرة والتعامل، الهيكل أو المظهر المادي للروبوت، وأخيراً القدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته مع البيئة".⁷

وقد وضع القانون الكوري لتطوير وتوزيع الروبوتات الذكية الصادر عام 2008م تعريفاً خاصاً للروبوت؛ وذلك في مادته الثانية رقم (9014) بأنه آلة ميكانيكية تدرك البيئة الخارجية لنفسها، وتميز الظروف، وتحرك طواعية".

ويُمكننا تعريف الروبوت بأنه: "المحاولة نحو محاكاة الذكاء البشري بواسطة البرمجة ومن خلال الأنظمة الذكية باستخدام التقنيات الحديثة".

¹ Robotics: A Brief History, Stanford University, <https://cs.stanford.edu/people/eroberts/courses/soco/projects/1998-99/robotics/history.html> .

² Cambridg Dictionary, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/robot>.

³ مرجع سابق، Robotics: A Brief History

⁴ Michael Brady, Artificial Intelligence and Robotics, V:26, Issue1,1985.

⁵ عمر مال الله المحمدي، الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية "دراسة تحليلية"، مجلة الباحث للعلوم القانونية، الجامعة التكنولوجية، العراق، المجلد الرابع، ص245، 2023م.

⁶ مجلة الروبوت العربية، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للروبوت، العدد الأول، ص 6، 2015م.

⁷ عمر مال الله المحمدي، مرجع سابق، ص244.

المطلب الثاني: محلات روبوتات الذكاء الاصطناعي واستخداماته

يحظى التعامل الاصطناعي بمختلف مجالاته بعناية محلية وعالمية كما تنهض باستخداماته المجتمعات الدولية وتسعى إلى تنميتهما وتقدّمها؛ حيث يكاد يكون الأمر شبه مستحيلاً من إنجاز أمرٍ ما دون تدخلٍ لأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما في ذلك الروبوتات، والتي تزداد إليها الحاجة كل يوم أكثر من سابقه، ومن هذه المجالات الوارد ذكرها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: المجالات الصحية

تعتبر المؤسسات الصحية من أهم وأبرز القطاعات الرئيسية في متن كل دولة، وعلى وجه الخصوص ما تحتويه التطبيقات الطبية والتي يتم تصنيفها ضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي مثل نظام الجبيرة، ونظام الشبكات العصبية، والخوارزميات الجينية والوكيل الذكي، ويُعرف الروبوت الطبي (Medical Robot) بأنه "روبوت يستخدم في العلوم الطبية، ويشمل ذلك الروبوتات الجراحية، ويوجد به أجهزة التحكم عن بعد".^{١١} ومن أمثلتها المستخدمة في مجال الممارسات الطبية والرعاية

- الروبوتات الجراحية: تسمح هذه الروبوتات إما بإجراء العمليات الجراحية بدقة أفضل من الجراح البشري بدون مساعدة أو تسمح بإجراء عملية جراحية عن بعد حيث لا يتواجد الجراح البشري جسدياً مع المريض.

- روبوتات إعادة التأهيل: تعمل على تسهيل ودعم حياة المرضى وكبار السن أو المصابين بخلل في أعضاء الجسم مما يؤثر على الحركة، تُستخدم هذه الروبوتات أيضًا في إعادة التأهيل والإجراءات ذات الصلة، مثل التدريب والعلاج.

- روبوت التطهير: لديه القدرة على تطهير غرفة كاملة في دقائق معدودة، وذلك باستخدام الأشعة فوق البنفسجية النبضية بشكل عام، وتم استخدامها لمكافحة مرض فيروس الإيبولا.

-**روبوتات المستشفيات:** من خلال تخطيط مبرمج مسبقاً لبيئتها وأجهز استشعار مدمجة، تقوم روبوتات المستشفيات بتحصيل الأدوية والوجبات والعينات حول المستشفيات.

- الأطراف الاصطناعية الـ ٩٠٢: تـكـ عـلـ نـوـيد مـتـدـيـا بـهـظـائـفـ الـأـطـرـافـ الشـمـيمـةـ بالـحـيـاةـ.

- الروبوتات المختبرية: تم تصميم أنواع الروبوتات الموجودة في المختبرات خصيصاً لأتمتة العمليات أو مساعدة فني المختبر في إكمال المهام المتعددة.

وبالوقوف عند أهمية دور روبوتات الذكاء الاصطناعي نحو مُعالجة الكثير من حالات التأهيل حيث "يتوافر اليوم روبوتات مخصصة لإعادة التأهيل وزيادة قدرة المريض على الحركة وهي روبوتات إعادة التأهيل لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من إعاقات معينة بعد التعرض لحادث ما أو بعد الإصابة بالسكتات الدماغية وهم بحاجة إلى جلسات العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل؛ تساعد هذه الروبوتات في زيادة قدرتهم الحركية وقوتهم حيث يتم برمجتها لتناسب احتياجات كل مريض³، ومع ذلك

^١ موسوعة ويكيبيديا، الروبوت الطي، https://ar.wikipedia.org/wiki/الروبوت_طي

² مقال منشور بعنوان (الجوانب القانونية للروبوتات الطبية)، القاضي طاهر أبو العيد، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، مصر، 2024م.

³ مقال منشور بعنوان (الروبوتات الطبية مهارات جديدة وكفاءات أكبر)، The Arab Hospital Magazine /<https://www.thearabhospital.com>

لا يقتصر دور الروبوتات الطبية عند ذلك وحسب؛ بل تزايد أهمية روبوتات الذكاء الاصطناعي في المجال الصحي، إذ يُسهم تنوع تقنياتها يوماً بعد آخر في تعزيز دقة التشخيص الطبي ودعم إعداد الخطط العلاجية المُلائمة.

ثانياً: الحالات الأمنية

مما لا شك فيه أن أمن المجتمعات ممثلةً بأفرادها ومؤسساتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الدولة وأمانها، وفي ظل وقتنا الحاضر الساعي نحو مواكبة التحولات الرقمية وال الحاجة إلى استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومع ما تقدمه من الخدمات العديدة؛ يكاد يكون الذكاء الاصطناعي الأداة الرئيس ضمن قطاعات الأمن والسلامة لاسيما الروبوتات الذكية ، والتي أثبتت فاعليتها في الكثير من الميادين الأمنية الحساسة حيث "تمتاز الروبوتات بقدرتها على إنجاز الأعمال في البيئات الخطيرة والمهمام التي تتطلب توفر عوامل الأمن والسلامة فيها، كإزالة المواد المتفجرة، وزناع الألغام، وإخماد الحرائق، وفي حال وجود مواد سامة، أو حدوث فيضانات وهزات أرضية".^١؛ وعليه فإن في مثل هذه الحالات المعرضة للخطر تدرج التدابير الوقائية والاحترازية ضمن أعمال الروبوت والتصدي لها في المقام الأول، ثم بعد ذلك الكشف عنها ومُعالجتها، الأمر الذي أسهم في تقليل المخاطر والحد من الأضرار المحتملة.

ولا يقتصر دور الروبوتات الأمنية على مواجهة التهديدات المباشرة، بل يمتد ليشمل إدارة الحشود والتنظيم في المناسبات الكبرى، ومن أبرزها مواسم الحج والعمرة، حيث تُساهم هذه التقنيات في رصد الامتثال للتعليمات والإجراءات الوقائية، ومتابعة الالتزام بالاشتراطات التنظيمية والصحية. كما تتميز بقدرتها على القياس الدقيق لدرجة حرارة الجسم، وملاحظة مدى الالتزام بالملابس المقررة، إضافة إلى إمكانية تطوير أنظمتها بشكلٍ مستمر وربطها بمنصات تحكم مركبة تُتيح إدارتها عن بعد بكفاءة عالية، حيثُ أن هناك روبوت " ... مخصص لمراقبة ومتابعة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية التي يجب اتباعها من قبل الحجاج والعاملين في بيت الله الحرام وفق البروتوكولات الصحية المعمول بها، إذ أن لديه قدرة قياس درجة حرارة الإنسان، وملاحظة الالتزام بارتداء الكمامات من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي المزود بها. كما يتولى عملية تعقيم المكان وتطهيره باستمرار، حيث يمكن التحكم به وتشغيله عن بعد من خلال منصة المراقبة والتحكم.²

ثالثاً: الحالات الاقتصادية

يُعد الذكاء الاصطناعي مُحرّكاً أساسياً للنمو والابتكار في مختلف القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم، ومن أبرز تجلياته روبوتات الذكاء الاصطناعي، التي تُعد إحدى الأدوات الرئيسية في زيادة العوائد المالية ورفع كفاءة الاستثمار وتحقيق معدلات ربح مرتفعة.

ويتحقق ذلك من خلال تمكين الشركات والمؤسسات من تداول الروبوتات واعتمادها في أنشطتها اليومية، حيث أصبح لهذه التقنيات دور محوري في تطوير القطاعات التجارية عبر تحسين عمليات الإنتاج والاستهلاك، بل والانتقال من النمط التقليدي للتشغيل إلى منظومة أكثر تكاملاً وفاعلية، تقوم على الأتمتة والسرعة والدقة في الأداء. ومن ثم، فإن لهذه الروبوتات أثراً مباشراً في خفض تكاليف التشغيل والحد من نفقات الإنتاج، مع تعزيز الإنتاجية وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق.

¹ سعودبيا، خصائص الروبوتات الذكية في السعودية، <https://saudipedia.com>.

² مقال منشور بعنوان (حجـ/ الروبوت الشخصي والروبوت الأعمـي يتـسابقان لخدمة ضيوف الرحمن)، وكـلـة الآباء السـعـودـية (واسـ). 1442 هـ

ولا يقتصر استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي على الشركات الكبيرة، بل يمتد أيضاً إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى خفض النفقات وتحسين الأداء. وتُشير الدراسات الاقتصادية إلى توقعات بارتفاع حجم الإنفاق العالمي على الروبوتات إلى ما يقارب 242 مليار دولار، في ظل توجهٍ متزايد نحو اعتمادها كوسيلة لتقليل تكاليف الإنتاج ورفع الكفاءة التشغيلية. كما تقدّر قيمة السوق العالمية للروبوتات بثلاثة أضعاف حجمها الحالي، مع توقع وصولها من 98 مليار دولار في عام 2018 إلى أكثر من 275 مليار دولار بحلول عام 2025¹.

ويكشف ذلك عن اتساع نطاق تأثير الذكاء الاصطناعي على الأسواق العالمية، وما يتربّط عليه من تحولات اقتصادية جوهرية تشمل مختلف المستويات، سواء في الأنشطة الصناعية أو الخدمية أو المالية. وهو ما يعكس بصورة واضحة التحول الرقمي الذي يشهده العالم، وضرورة التكيّف معه عبر استراتيجيات فعالة تستفيد من هذه الطفرة التكنولوجية، بما يضمن تعظيم المكاسب الاقتصادية ومواجهة التحدّيات المرتبطة باستخدام الروبوتات والأنظمة الذكية.

رابعاً: المجالات العلمية

أحدث الذكاء الاصطناعي تأثيراً واضحاً في الأوساط الأكademية ومن أشهر مخرجاته في هذا المجال الذكاء الاصطناعي التوليدi والمقصود به "... نموذج تعلم الآلة يمكنه إنشاء أمثلة جديدة مشابهة لمجموعة بيانات التدريب كما يعد هذا النموذج جزءاً فرعياً من الذكاء الاصطناعي يمكنه إنشاء محتوى جديد (بما في ذلك: النصوص والصور والصوت والرموز ومقاطع الفيديو وغيرها) ويعمل عن طريق تفسير الأوامر التي يقدمها المستخدمون، ويمكن أن يؤدي الذكاء الاصطناعي التوليدi أداء المهام التي تتطلب قدرات معرفية بشريّة، بما في ذلك الاستجابة لصياغة الأوامر اللفظية أو المكتوبة، والتعلم، وحل المشكلات".²

كما تُستخدم في مجالات الأبحاث العلمية حيث تقوم على تحسين فحوى المحتوى الأكاديمي وفهمه، وأخيراً بتلخيصه بغية للوصول للنقاط المهمة بشكل مباشر، كما في البحث العلمي حيث تُقوم بـ :

- تحسين جودة أبحاثك وتحليلاتك اللغوية والبحوث الإحصائية.
- فهم النصوص الأكاديمية واستخلاص المعلومات الرئيسية منها.
- فهم النصوص العلمية بلغات مختلفة وتقديم تحليلات دقيقة ومفيدة.
- تصنيف النصوص الأكاديمية بحسب الموضوع أو الفئة.³

وبالقاء الضوء على روبوتات الذكاء الاصطناعي بشكلٍ خاص يُقدم الروبوت العديد من الخدمات المتعلقة بالتعرفة وال المجالات العلمية مُتمثلاً بتقديم الشروحات والحلول المطلوبة؛ مما يجعل العملية التعليمية أكثر مرونةً وسلامةً حيث تعمل على "... تعزيز التفاعل الاجتماعي بين الناس، والتعاون والمساعدة في أداء التعلم؛ بحيث تستخدم هذه التقنية للتمهيد لبناء بيئات تعلم وتعليم بنائية، كأساس لتمكين الطلاب على اكتساب مهارات القرن الحادي والعشرين"⁴، ولا يتوقف إسهام الروبوت

¹ مقال منشور بعنوان (الروبوتات ... استثمار المستقبل)، مجلة الاقتصاد - هيئة التحرير، 2022م.

² الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدi، النسخة الأولى، ص 2، 2024م.

³ انتصار كيال، دورة بعنوان (أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي)، جامعة بيشة، السعودية، 2024م.

⁴ دراسة علمية (Bii) حول (Chatbt)، 2013م.

عند هذا الحد فقط؛ وإنما يمتد ليعطي المجالات التدريبية والتطويرية وإثراها سواء كانت تستهدف الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية حيث: " لا تشعر روبوتات الدردشة بالملل أو التعب وبذلك فهي على استعداد لإعادة تكرار المحتوى والتدربي إلى ما لا نهاية.

- جديدة ومثيرة لاهتمام المتدربين.
- توفر التغذية الراجعة الفورية الفعال للمتدربين.
- يميل المتدربون إلى الشعور بالاسترخاء أكثر في الحديث مع الكمبيوتر من أي شخص.¹¹

ومن ثم، يتضح أن روبوتات الذكاء الاصطناعي لم تعد مجرد أدوات تقنية، بل أصبحت عنصراً محورياً وشريكاً فاعلاً في تطوير التعليم وإثراء المعرفة، بما يخدم الباحثين والمعلمين والطلاب على حد سواء.

المبحث الأول: التنظيم القانوني لشخصية روبوتات الذكاء الاصطناعي ومسؤوليتها

يشكل التطور المتتسارع في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتنامي حضور الروبوتات في مختلف المجالات تحدياً حقيقياً للنظم القانونية المعاصرة. فمع تزايد قدرة الروبوتات على محاكاة السلوك البشري، بات من الضوري التساؤل: هل يمكن إضفاء شخصية قانونية عليها، أم أن الحل يمكن في تحويل المسؤولية للإنسان القائم على تصميمها أو تشغيلها؟ هذا المبحث يعالج جوهر الإشكالية من خلال عرض الأساس الفقهي، وبيان النظريات المطروحة، ثم دراسة التجربة الأوروبية التي تُعدّ الأبرز في هذا المجال.

أولاً: واقع الروبوتات وصعوبة تحديد الشخصية القانونية

لقد أفرز التطور التقني نماذج عملية متقدمة من الروبوتات، بعضها يؤدي أدواراً حساسة في المجالات الطبية والتجارية والخدمية. وتشير دراسة استقصائية أجريت عام 2017م إلى أنه بحلول عام 2050م قد تحل الروبوتات محل الإنسان في العديد من الوظائف، منها الترجمة وكتابة الرسائل العلمية والتجارة والطبع، مع احتمالية أن تتفوق على البشر بنسبة 50% بحلول عام 2062م².

وتجسد روبوتات مثل "صوفيا" التي صنعتها شركة هانسون روبوتيس سنة 2015م مثالاً حياً على القدرة المتنامية لهذه الأنظمة في محاكاة السلوك البشري "... يُعدّ هذا الروبوت نقلة نوعية في عالم الروبوتات والذكاء الاصطناعي حيث تمكّن من محاكاة السلوك البشري للإنسان وذلك بقدرته على اظهار أكثر من (62) تعبيراً وجهياً مختلفاً"³، هذا التقدّم يثير سؤالاً محورياً حول الطبيعة القانونية للروبوت: فهو لا يمكن أن يُعامل كشخص طبيعي، ولا تنطبق عليه كذلك معايير الشخصية الاعتبارية لافتقاره ذمةً ماليةً مستقلة "إن الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذي على غرار الشخص الطبيعي يُعد اعتماداً على

¹ محمد السيد النجار، عمرو محمود حبيب، برنامج ذكاء اصطناعي قائم على روبوتات الدردشة وأسلوب التعلم ببيئة تدريب إلكتروني وأثره على تنمية مهارات استخدام نظام إدارة التعلم الإلكتروني لدى معلمى الحلقة الإعدادية، الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، مصر، 2021م.

² حسن محمد عمر الحمواوي، أساس المستoriة المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون بتقديم الأشرف، العدد 23، الجزء الرابع، ص 3069. 2021م.

³ عمر مال الله المحمدي، مرجع سابق، ص 249.

حقوق الإنسان التي هي نابعة من إنسانيته ولصيقه به؛ كما أنه لا يمكن منحه الشخصية الاعتبارية، لأن الشخص الاعتباري له ذمة مالية مستقلة ويتبع إدارته من أشخاص طبيعيين".¹

ولهذا طرحت فكرة الشخصية الافتراضية باعتبارها حلاً وسطاً "نرى أن التسمية الأدق للشخصية التي قد يتم منحها للروبوت هي (الشخصية الافتراضية) لأنها تمثل افتراضاً قانونياً ناشئاً عن ضرورات الواقع العملي"²، وبالرغم من تعدد الآراء الفقهية، نرى أن منح الروبوت شخصية قانونية مستقلة ينبغي أن يتم وفق ضوابط دقيقة تضمن خصوصيته للرقابة البشرية، وتمنع تحوله إلى كيان مُنفلت من المسؤولية.

ثانياً: نظرية النائب الإنساني كأساس للمسؤولية

إحدى أبرز الأطروحات الفقهية للتعامل مع مسؤولية الروبوتات هي نظرية النائب الإنساني، التي ترى أن المسؤولية تقع على عاتق المبرمج، أو الشركة المصنعة، أو المالك، أو المستعمل. فالنائب الإنساني هو الكيان البشري الذي يُسأل عن أفعال الروبوت غير المشروعة؛ لوجود رابطة سببية بين الفعل الضار والفاعل البشري باعتبار أنه يتحمّل تبعية الأفعال الصادرة عن الروبوتات الذكية، وقد اعتمد بعض الفقهاء العرب هذه النظرية باعتبارها المدخل الأنسب آنذاك حيث أُشير إلى ماهية النائب الإنساني ومضمونه بأنه "الكيان الإنساني الذي يشير إلى الإنسان المسؤول عن أفعال الروبوت غير المشروعة لوجود رابط بين الفعل غير المشروع للروبوت وهذا النائب؛ كمالك أو المشغل من غير المالك أو المصنّع أو المستعمل. وقد اعتمدنا في ذلك على نظرية النائب الإنساني المسؤول Responsible Human Agent التي تم توضيحيها من الفقه العربي لأول مرة عام ٢٠١٨^٣"، كما أيدّ الاتحاد الأوروبي هذا التوجه في بعض توصياته، معتبراً أن الروبوت مجرد أداة مُسخرة لخدمة الإنسان حيث "... تبني فلسفة أن الذكاء الاصطناعي مسخر لخدمة الإنسان، وطالما كان الروبوت صناعة الذكاء المنسوب للآلة، فإن الروبوت هو خادم مطيع للإنسان، ولكنه ليس شيئاً أو جماداً لا يعقل، بل كائن آلي بمنطق بشري مبتدئ قابل للتطور والتعقل، وذلك نتيجة التطبيع بشيم العقل البشري من باب التقليد التكنولوجي؛ لذلك ابتكر نظرية النائب الإنساني حتى يكون مسؤولاً عن أفعال الروبوت الآلي^٤:

و رغم وجاهة هذه النظرية، إلا أنها تواجه تحديات مُعقدة في ضوء التطور المتسارع للروبوتات، إذ إن بعض الأنظمة الذكية كانت قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة، مما يجعل حدود المسؤولية غامضة وينير إشكالات عملية أمام التطبيق القانوني.

^١ عمر مال الله المحمدي، مرجع سابق، ص 266.

² همام القوصي، "نظريّة الشخصيّة الافتراضيّة" لروبوت وفق المنهج الإنساني - دراسة تأصيليّة تحليلية استشرافيّة في القانون المدني الكويتي والأوروبي -، مجلة جيل الأبحاث القانونية المُعَمَّقة، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، العدد ٣٥، ص ١٥، ٢٠١٩ م.

³ همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل) – دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، العدد ٢٥، ص ٨١، ٢٠١٨ م.

⁴ حسن محمد عمر الحمراوي، مرجع سابق، ص 3087.

ثالثاً: التجربة الأوروبية بين الاقتراح والتنظيم الملزم

على الصعيد الأوروبي، مر النقاش بمرحلةٍ أساسيتين:

1. مرحلة الاقتراحات النظرية (2017م):

في تقرير البرلمان الأوروبي Civil Law Rules on Robotics طرحت فكرة منح الروبوتات المتقدمة "شخصية إلكترونية" (Electronic personhood) كإطار محتمل لتحميلها المسؤولية المدنية. غير أن هذا الاقتراح بقي في حدود التوصيات غير الملزمة، ولم يتحوّل إلى تشريع نافذ!

2. مرحلة التنظيم الملزم (2024م):

مع صدور اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي (EU AI Act, Regulation 2024/...), أُسس لأول إطار قانوني شامل وملزم في هذا المجال. ركزت اللائحة على تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي بحسب درجة الخطورة، وفرض التزامات واضحة على المطوروين والمشغليين فيما يتعلق بالسلامة والشفافية والمسؤولية، لكنها لم تتبّع فكرة منح الروبوتات شخصية قانونية مستقلة، بل أبقت المسؤولية النهائية على الإنسان أو المؤسسة المالكة.²

وبذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي انتقل من النقاش الأكاديمي النظري في 2017م إلى التنظيم القانوني الفعلي في 2024م، مع استبعاد خيار "الشخصية الإلكترونية" والاكتفاء بتعزيز مسؤولية الفاعلين البشر والمؤسسات.

يتضح مما سبق، أن مسألة الشخصية القانونية والمسؤولية عن أفعال الروبوتات لا تزال محل جدل فقهي وتشريعي. فلا يمكن معاملتها كشخص طبيعي أو اعتباري، بينما تبقى فكرة الشخصية الافتراضية أو الاعتماد على النائب الإنساني أكثر ملائمة للواقع الحالي. وعلى المستوى الأوروبي، انتقل التشريع من مرحلة الاقتراحات النظرية إلى إطار قانوني ملزم دون الاعتراف بالروبوت الذكي كشخص قانوني.

غير أن التطورات العملية - مثل منح الروبوت "صوفيا" الجنسية - تكشف أن الروبوت قد اكتسب امتيازات أقرب إلى مظاهر الشخصية القانونية، وهو ما يجعل الالكتفاء بمسؤولية النائب الإنساني غير كافٍ.

ومن هنا، يصبح من الضروري التفكير في إقرار شخصية افتراضية قانونية تمكن النظم التشريعية من التعامل مع الروبوت كوحدة قائمة بذاتها في حدود معينة، دون مساواته بالإنسان أو بالشخصية الاعتبارية، إذ إنّ تبني هذا التوجه من شأنه أن يوازن بين الواقع العملي ومتطلبات حماية الحقوق والمسؤوليات، ويقدم إطاراً عملياً لمعالجة الإشكالية التي يُثيرها الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

¹ European Parliament Resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)).

² Regulation (EU) 2024/... of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act).

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية لروبوتات الذكاء الاصطناعي وحدود الإسناد الجزائي

مع التطور الملحوظ في قدرات روبوتات الذكاء الاصطناعي، وازدياد استقلالها في اتخاذ القرار وتنفيذ الأوامر دون تدخل مباشر من الإنسان، بربتساً جوهري في الفقه الجنائي المعاصر: إلى من يُسند الفعل الإجرامي الصادر عن الروبوت؟ إذ إن القاعدة التقليدية للمسؤولية الجنائية تقوم على عنصرين أساسين هما الإدراك والإرادة، وهو ما من خصائص الإنسان دون غيره، غير أن الواقع الحديث أفرز أنظمة ذكية قادرة على التعلم الذاتي والتصريف في المواقف الجديدة بدرجة من الاستقلال تجعل مسألة الإسناد محل إشكالٍ حقيقيٍ. وتكمّن أهمية هذا المبحث في كونه يبحث حدود الإسناد الجنائي، أي مدى إمكانية تحويل الفعل الذي يصدر عن الروبوت إلى شخصٍ بشريٍّ مسؤولٍ - كالمبرمج، أو المصينع، أو المشغل - أو النظر في احتمال قيام مسؤولية جنائية للروبوت ذاته متى توافرت فيه عناصر الوعي والاختيار.

وعليه؛ فإن إقرار الشخصية الرقمية للروبوتات من شأنه أن يُشكّل نقطة انطلاق أساسية لتنظيم الأفعال ذات الطبيعة الذكية التي لم تعد تنحصر داخل حدود دولةٍ معينة، بل تتجاوزها إلى نطاقات أوسع من خلال الشبكات السحابية والتطبيقات المتصلة عالمياً، فكيف يمكن تحميل المسؤولية عن ضرر نتج عن روبوت مُبرمج في دولة، ومشغل في دولة أخرى، ومستخدم في ثالثة؟ هذا التداخل التقني يجعل من إيجاد نظام قانوني دولي موحد ضرورة لا يمكن تجاهلها؛ إذ لا يمكن لكل دولة أن تنفرد بوضع تعريفٍ أو نظامٍ عقابي خاص بمعزل عن المجتمع الدولي، لأن النتيجة ستكون تصارباً في الأحكام وربما إفلاتاً من العقاب، وهو ما يهدد مبدأ الأمان القانوني العالمي، كما أن اقتصار معظم التجارب الدولية على توصيف ماهية الروبوتات دون تحديد واضح لمسؤوليتها عن الأضرار يُمثل إشكالية عملية خطيرة، فالضرر الذي قد ينشأ عن تصرفات الروبوت يُعتبر عادةً غير مقصود مما يصعب تطبيق نظرية المسؤولية التقتصيرية التقليدية القائمة على الخطأ؛ ولهذا تبرز الحاجة إلى تبني نظام خاص يحدد أساس المسؤولية والتعويض المناسب لغير الضرر.

«فإن من أهم القضايا التي يواجهها الفقهاء والقانونيون الآن هو «تكيف طبيعة هذه الكيانات المستقلة والآلات الذكية»، وبيان هل هي من باب «الجمادات»، حتى تقادس أحكامها على أحكام غيرها من الآلات الجامدة، أو هي ملحقة بـ«الإنسان» حتى تقادس أحكامها على أحكام الأشخاص الطبيعيين؟!»

فهذه الآلات، كما بينا- ليست كغيرها من الآلات الصماء الجامدة التي يتم التحكم فيها والسيطرة عليها من قبل الإنسان، حتى نلحقها بها في الأحكام، كما أنها تتمتع بذكاءً وإدراكًا واستقلالية في اتخاذ القرار، وحرية في التصرف على النحو الذي يتصرف به الإنسان الطبيعي، وتقوم بسلوكياتٍ ترقى لأن تكون بشريّة محضر، فصارت تقود سيارة، وتجرى عملية جراحية، وتشخيصاً طبياً، وتؤلف كتاباً، وتبرم العقود وتنشئ التصرفات - كما بينا في الوكيل الذكي - وتفاعل باستقلالية مع البشر، الأمر الذي يمنع قياسها على الآلات الجامدة ويجعلها أقرب شمماً بالإنسان في لزوم الأهلية الموجبة للحقوق، والمنشأة لل法律责任¹.

^١ أحمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد ٤٨، ص ٨٦، مصر، القاهرة، ٢٠٢٢ م.

ومن هنا، تتأكد أهمية وضع إطار دولي موحد للعقوبات والمسؤوليات التي تنشأ عن الأفعال الصادرة عن الروبوتات، على أن يتضمن هذا الإطار تحديداً دقيقاً لأنواع الأفعال المجرمة، وتصنيفاً لمستويات الخطورة، وأليات لتوزيع المسؤولية بين الروبوت والإنسان.

فالعقوبة لا تفرض بالضرورة على الروبوت ذاته؛ بل يمكن أن تتحملها الجهة المنفعة منه، أو الشركة المطورة، أو المشغل، ذلك بحسب درجة السيطرة، كما أن وجود شخصية رقمية معترف بها يسهل عملية الإسناد القانوني؛ إذ يتيح فتح سجل قانوني مستقل لكل روبوت، يربط تصرفاته بمسؤولياته، ويُسجل تاريخ قراراته في نظام موحد يمكن الرجوع إليه عند وقوع مخالفة أو ضرر.

ويمكن اتخاذ اللائحة الأوروبية للذكاء الاصطناعي لعام 2024م كخطوة أولى حول وضع نظام مُسألة أكثر دقة في المستقبل، كونها قد وضعت أساساً لتصنيف الأنظمة بحسب درجة المخاطر، وألزمت بدورها الشركات والمطوريين بمعايير السلامة والشفافية والمسؤولية، وتمثل هذه الخطوة فعلياً نموذجاً يمكن البناء عليه دولياً، بحيث ينشأ إطار قانوني موحد يحدّد الحد الأدنى من القواعد الجنائية الخاصة بالروبوتات ويبعد تضارب التشريعات بين الدول، فوجود نصوص جزائية واضحة يحدّ من الغموض الذي قد تستغله الشركات أو المستخدمون لتجنب المسألة، كما يرمي مبدأ العدالة والمساواة أمام القانون.

ولا يقتصر الهدف من هذه العقوبات على الزجر أو الردع فحسب، بل يمتد إلى ضمان الشفافية والمساءلة التقنية، بحيث يعلم كل مطور ومستخدم حدود الأفعال المسموح بها والنتائج القانونية المرتبطة على تجاوزها.

أخيراً، إن تبني الشخصية الرقمية وإرساء أنظمة عقابية دولية واضحة لا يعني بالضرورة منح الروبوت مكانة متساوية للإنسان، بل يهدف إلى تحقيق توازن واقعي بين التطور التقني والحماية القانونية للمجتمع. فالتشريع لا ينبغي أن يقف متراجعاً أمام التحولات الرقمية؛ بل أن يكون أداءً لتنظيمها وتوجهها، حتى لا تحول التقنيات الذكية إلى مصدر فوضى قانونية عابرة للحدود. ومن ثم، فإن الاعتراف بهذه الشخصية وفرض عقوبات محددة لتصرفاتها يمثلان الركيزة الأساسية لإقامة نظام عدالة جنائية رقمية يواكب العصر ويصون كرامة الإنسان وأمنه القانوني، ووفقاً لذلك، يصبح من الضروري أن تعمل المجتمعات الدولية، وربما لجنة خاصة في إطار القانون الدولي العام، على وضع قواعد واضحة تحدد مشروعية سلوك الروبوتات وتبيّن متى تطبق الأنظمة العقابية عليها، ومن شأن ذلك أن يمهّد لوضع قواعد عامة تشكّل نواة لنظام قانوني موحد في المستقبل.

خاتمة:

يتَّضح مما سبق أن استقلال روبوتات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار أحدث تحولاً جوهرياً في المفاهيم القانونية التقليدية، ولا سيما في مجال المسؤولية الجنائية، فإسناد الأفعال الصادرة عن الروبوتات لم يعد مسألة نظرية، بل واقع يفرض نفسه على المنظومة القانونية الوطنية والدولية معاً. ومن ثم، فإن تحديد الشخصية الرقمية للروبوتات يُعد خطوة أساسية لضبط العلاقة بين الإنسان والآلة، كما أن وضع أنظمة عقابية دولية واضحة يُشكّل ضمانة حقيقة لتحقيق العدالة ومنع الإفلات من المسؤولية.

تم التوصل من خلال هذا العنوان إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات تتحلى، فيما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

خلصت هذه الدراسة إلى الآتي:

- قصور الأنظمة والتشريعات في تحديد الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الاصطناعي وتصنيفها ضمن تقنيات خاصة.
 - إن تطور روبوتات الذكاء الاصطناعي واستقلالها في اتخاذ القرار أدى إلى بروز إشكالية في تحديد المسؤولية القانونية والجزائية عنها.
 - غياب الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات يترك فراغاً تشريعياً يعيق مساعيها عن الأفعال الضارة.
 - الحاجة إلى وضع نظام قانوني موحد يحدد قواعد الإسناد والعقوبات المتعلقة بتصرفات الروبوتات الذكية على المستوى الدولي.
 - إن أساس المسؤولية الجزائية لروبوتات الذكاء الاصطناعي يقتصر على صورة العمد فقط دون الخطأ، ولا يمكن تطبيق نظرية النائب الإنساني (الإنسالية) على الوضع الحالي للروبوتات لكونها تتصرف من تلقاء نفسها.
 - إذا كانت الشخصية الرقمية لروبوتات الذكاء الاصطناعي تمثل الأساس القانوني للإسناد؛ فإن النظام العقابي الدولي يُعد الجانب العملي المكمّل لها.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بضرورة:

- إنشاء لجنة دولية متخصصة ضمن إطار القانون الدولي العام، تُعنى بوضع قواعد جزائية خاصة بالروبوتات الذكية وتحديد آليات الإسناد والعقوبات، بما يضمن تحقيق العدالة ومنع التناقض التشريعي بين الدول.
 - الإقرار بالشخصية الرقمية للروبوتات الذكية ضمن نطاق قانوني مُحدّد، يتيح مُسائلتها عن الأفعال الضارة ويُحدد مركزها القانوني دون مساواتها بالإنسان.
 - تبني تشريع وطني شامل ينظم استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية، ويُحدّد مسؤولياتها بما يواكب التطورات التقنية ويحافظ على الأمن القانوني.
 - رفع مستوى الوعي بالآثار القانونية الناتجة عن استخدام روبوتات الذكاء الاصطناعي بما يخالف أحكام الشريعة والأنظمة.

قائمة المراجع:

أ- المراجع العربية:

1. انتصار كيال، دورة بعنوان (أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي)، جامعة بيشة، السعودية، 2024م.

2. أحمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد ٤٨، ص ٢٦، مصر، القاهرة، ٢٠٢٢م.

3. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، <https://sdaia.gov.sa/ar/default.aspx>.

4. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، مبادئ الذكاء الاصطناعي التوليدى، النسخة الأولى، ص ٢، ٢٠٢٤م.

5. حسن محمد عمر الحمراوى، أساس المسئولية المدنية عن الروبوتات بين القواعد التقليدية والاتجاه الحديث، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، العدد ٢٣، الجزء الرابع، ص ٣٠٦٩، ٢٠٢١م.

6. دراسة علمية (Bii) حول Chatbt، ٢٠١٣م.

7. سعوديببا، خصائص الروبوتات الذكية في السعودية، <https://saudipedia.com>.

8. عمر مال الله المحمدي، الطبيعة القانونية للروبوتات الذكية "دراسة تحليلية"، مجلة الباحث للعلوم القانونية، الجامعة التكنولوجية، العراق، المجلد الرابع، ص ٢٤٥، ٢٠٢٣م.

9. محمد السيد النجار، عمرو محمود حبيب، برنامج ذكاء اصطناعي قائم على روبوتات الدردشة وأسلوب التعلم بيئية تدريب إلكتروني وأثره على تنمية مهارات استخدام نظم إدارة التعلم الإلكتروني لدى معلمي الحلقة الإعدادية، الجمعية المصرية لเทคโนโลยجيا التعليم، مصر، ٢٠٢١م.

10. همام القوصي، "نظريّة الشخصيّة الافتراضيّة" للروبوت وفق المنهج الإنساني - دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي -، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، العدد ٣٥، ص ١٥، ٢٠١٩م.

11. همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية النائب الإنساني على جدو القانون في المستقبل) - دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، العدد ٢٥، ص ٨١، ٢٠١٨م.

12. مقال منشور بعنوان (الجوانب القانونية للروبوتات الطبية)، القاضي طاهر أبو العيد، الأكاديمية الدولية للوساطة والتحكيم، مصر، ٢٠٢٤م.

13. مقال منشور بعنوان (حج/ الروبوت الشخصي والروبوت الأمني يتسابقان لخدمة ضيوف الرحمن)، وكالة الأنباء السعودية (واس)، ١٤٤٢هـ.

- بـ- المراجع الأجنبية:

 14. مقال منشور بعنوان (الروبوتات الطبية مهام جديدة وكفاءات أكبر)، The Arab Hospital Magazine .[/https://www.thearabhospital.com](https://www.thearabhospital.com)
 15. مقال منشور بعنوان (الروبوتات ... استثمار المستقبل)، مجلة الاقتصاد - هيئة التحرير، 2022م.
 16. مركز البحوث والمعلومات بغرفة أهلا، الذكاء الاصطناعي، السعودية، 2021م.
 17. مجلة الروبوت العربية، مجلة تصدر عن الجمعية العربية للروبوت، العدد الأول، ص 6، 2015م.
 18. موسوعة ويكيبيديا، الروبوت الطyi، [/https://ar.wikipedia.org/wiki](https://ar.wikipedia.org/wiki).

بـ- المراجع الأجنبية:

18- Robotics: A Brief History, Stanford University,

<https://cs.stanford.edu/people/eroberts/courses/soco/projects/1998-99/robotics/history.html>

19 –Cambridge Dictionary, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/robot>

20- Michael Brady, Artificial Intelligence and Robotics, V:26, Issue1,1985.

21- European Parliament Resolution of 16 February 2017 with recommendations to the Commission on Civil Law Rules on Robotics (2015/2103(INL)).

22- Regulation (EU) 2024/... of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act).

دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسيل الأموال

The Role of Artificial Intelligence in Anti-Money Laundering

الباحث أمجاد صالح الغشمرى تحت اشراف د.أمل خضرجي (كلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز السعودية)

Amjad Saleh Alqurashy under the supervision of Dr. Amal Kadragey (Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia)

Abstract:

This study aims to highlight the role that artificial intelligence (AI) can play in preventive measures against money laundering. Money laundering crimes increasingly rely on advanced technologies, which necessitates the development of modern monitoring and regulatory tools. AI contributes significantly to detecting suspicious transactions and provides innovative solutions that enhance efficiency and accuracy.

The study begins by explaining the sequential process of money laundering, starting with the placement stage to dispose of illicit funds, followed by the complex layering stage to conceal their origins, and concluding with the integration stage, where illicit funds are reintroduced into the financial system with a legitimate appearance. Money laundering crimes are often transnational in nature, carefully planned by multiple actors, and frequently associated with other criminal activities, thereby threatening both economic stability and national security.

With technological advancements, new methods of financial data storage—such as centralized and decentralized systems—have emerged, facilitating both legal and illegal fund placements. AI technologies are increasingly used to monitor bank accounts and verify the legitimacy of deposited funds.

The findings confirm that the application of AI enhances transparency, reduces the risk of data manipulation, and provides proactive tools to prevent financial crimes. The study recommends that financial institutions adopt Blockchain technology to protect customer data from tampering, invest in Data Mining and Neural Networks to improve detection of illicit activities, and that stricter penalties be imposed on those exploiting AI to circumvent financial systems. It also calls for continuous updates in legislation to keep pace with technological developments.

Keywords: Money Laundering, Artificial Intelligence, Blockchain, Data Mining, Artificial Neural Networks.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه الذكاء الاصطناعي في إجراءات التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال، خاصةً أن جرائم غسل الأموال أصبحت تعتمد على تقنيات متقدمة، مما أوجب ضرورة تطور الأدوات والوسائل الرقابية لمكافحة غسل الأموال، وكيف ساعد الذكاء الاصطناعي على كشف العمليات المشبوهة وقدم حلول مبتكرة تزيد من الكفاءة والدقة.

بدأت الدراسة بتوضيح عملية غسل الأموال المتسلسلة من مرحلة الإيداع لتخلص من الأموال المشبوهة، ثم تلتها مرحلة التمويه المعقد لإدخال المال المغسول إلى الحسابات البنكية، وتحتمن العملية بإضافة طابع شرعي في مرحلة الاندماج. قد تمتاز جرائم غسل الأموال بطابع عالمي يتعدى حدود الدولة الواحدة، بخطف مسبق من عدة أشخاص لارتكابها وارتكاب جرائم أخرى لتنفيذها، فتأثر على الاقتصاد والأمن الوطني.

مع تقدم التكنولوجيا ظهرت طرق جديدة لتخزين البيانات المالية كتخزين المركزي واللامركزي، فسهلت عملية إيداع المال الشرعي غير الشرعي، ولمراقبة الحسابات البنكية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحديد هوية المال المودع. وأكدت النتائج أن استخدام هذه التقنيات يعزز الشفافية، ويقلل من أخطار التلاعب بالبيانات، ويوفر أدلة استباقية للحد من الجرائم المالية. كما توصي الدراسة بضرورة تبني المؤسسات المصرفية لتقنية سلسلة الكتل لحماية بيانات العملاء من الاختراق والتلاعب، والاستثمار في تقنيات التنقيب والشبكات العصبية لتعزيز قدرتها على رصد الأنشطة غير المشروعة. توصي بتشديد العقوبات على من يستغل الذكاء الاصطناعي للتحايل على الأنظمة المالية، وتطوير التشريعات بما يتناسب مع التغيرات التقنية.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الذكاء الاصطناعي، سلسلة الكتل، تنقيب البيانات، الشبكات العصبية الاصطناعية.

مقدمة:

مع استمرار المؤسسات المالية في التصدي للمشهد المتطور لغسل الأموال، أصبحت الحاجة إلى استراتيجيات متقدمة لمكافحة غسل الأموال (Anti-Money Laundering AML) أمراً بالغ الأهمية بشكل متزايد. إن أنظمة مكافحة غسل الأموال التقليدية، على الرغم من كونها أساسية، إلا أنها غالباً ما تكون محدودة في قدرتها على اكتشاف مخططات غسل الأموال المعقدة ومنعها. وهنا يأتي دور استراتيجيات مكافحة غسل الأموال المتقدمة، حيث تقدم نهجاً أكثر ديناميكية واستباقية لتحديد الجرائم المالية والتخفيف من آثارها. تستفيد هذه الاستراتيجيات من التقنيات المتقدمة، وتحليلات البيانات، والمنهجيات غير التقليدية للبقاء في صدارة غاسلي الأموال الذين يعملون باستمرار على تحسين تكتيكاتهم. ومن خلال فهم هذه التقنيات المتقدمة وتنفيذها، لا تستطيع المؤسسات المالية تلبية المتطلبات التنظيمية فحسب، بل يمكنها أيضاً حماية عملياتها من أخطار السمعة والأخطار المالية المرتبطة بأنشطة غسل الأموال.

مشكلة الدراسة والتساؤلات :

قد يلجأ الإنسان إلى مال مكتسب من عمليات محظورة قانونياً، تم إخفاء مصدره بتزييفه أساس المال ليظهر بصورة نظيفة مخالفة لحقيقة. فتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم غسل الأموال، ليتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي مفهوم غسل الأموال؟
2. ما هي مراحل غسل الأموال؟
3. كيف نحدد خصائص غسل الأموال؟
4. كيف تخزن البيانات المصرفية؟
5. هل لتقنيات الذكاء الاصطناعي دور لحل هذه المشكلة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لحل مشكلة غسل الأموال باستخدام تقنيات العصر الحالي، بتحقيق الأهداف التالية:

- بيان مفهوم غسل الأموال وعرض مراحله وعقوبة مرتكب هذه الجريمة.
- سد ثغرة الوصول غير المشروع للبيانات المصرفية.
- التنبؤ بوقوع جرائم غسل الأموال باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إيضاح مفهوم غسل الأموال ومراحل تحسين صورة المال المكتسب، وطرح العقوبات البسيطة والمعقدة بناء على درجة الجريمة الواقعية. استعراض طرق تخزين البيانات وتحليلها والكشف عن مصدرها.

منهج الدراسة:

تتبع البحث المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج الوصفي التحليلي، فاستخدم المنهج الاستقرائي لتوضيح مفهوم غسل الأموال وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وفعل المنهج الوصفي التحليلي ليبين طرق تخزين البيانات وكيف تم عملية معالجتها للتنبؤ بما سيحدث في المستقبل.

حدود الدراسة:

تضمنت حدود هذه الدراسة المكانية التركيز على مختلف جوانب المكافحة ضمن الإطار السعودي، وتقديم رؤية شاملة لكيفية توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة ضد غسل الأموال في المملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة:

- غسل المال وحكم اجتيازه والانتفاع به، وسبل التخلص منه (دراسة فقهية)

هدفت هذه الدراسة لتوضيح مفهوم غسل المال، وتطرقت لمراحل ومصادر غسل المال، ثم بينت حكم هذه الحرمة في الفقه الإسلامي. واختتمت الدراسة بتسليط الضوء على سبل التخلص من هذا المال. أوجه الاختلاف بين دراستي والدراسة بأنها لم تركز على عملية إدارة المخاطر المستقبلية، بل ركزت على سبل التخلص من المال (مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، د.ت، ص. 525-570)

- مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية في المملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية)

استعرضت الدراسة مجموعة من جرائم غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية التي فصل فيها المحاكم الشرعية وهيئة التحقيق، وبينت المراحل المعقدة التي مررت بها جريمة غسل الأموال. عرضت دراستي تسلسل وقوع جريمة غسل الأموال، ثم سردت العقوبات التي نص عليها النظام السعودي (السالم، 2020).
 - الآليات القانونية لحماية قواعد البيانات في البيئة الرقمية

اعتمدت الدراسة على التطورات التي تحدث في عالم التكنولوجيا في مختلف المجالات التي تحولت إلى مجالات رقمية، في سن قواعد تردد الجرائم الرقمية، وخصصت الجرائم المتعلقة بقواعد البيانات لحماية بيانات المستخدمين وعدم تسريبها. تختلف الدراسة عن دراستي بأن اعتمدت طرق التخزين القديمة واعتمدت دراستي على تقنية التخزين اللامركزي الذي يشفّر البيانات عند تخزينها (مجلة القانون والعلوم السياسية، 2024، ص. 64-74)

المبحث الأول: ماهية غسل الأموال

المطلب الأول: مفيوم جرائم غسل الأموال ومراحله

يعد مصطلح غسل الأموال من المصطلحات المعاصرة، وستبيّنه في هذا المطلب.

الفروع الأولى: غسل الأموال

يتركب مصطلح تعريف الأموال من كلمتين الأولى غسل والثانية مال. تستخدم كلمة غسل لتعبير عن التنقية والتطهير من شيء ما، ولها عدة تفاسير بحسب مفهوم الكلام (مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، د.ت، ص. 531)، مثل غسل القلب، فتفسر الكلمة بتتنقية القلب من الحسد والحقد. أما كلمة مال فيقصد بها ما يمكن ادخاره وصرفه وقت الحاجة، مثل: العملات النقدية، العقارات والأسهم.

يعرف غسل الأموال من ناحية اقتصادية بأنه عملية تحويل المال غير شرعي إلى مال مشروع. فيتعامل المصرف مع هذا المال بصورة شرعية، كصرفه أو تحويله لحساب آخر. تتم عملية التحويل من خلال وسائل تخفي مصدر حصول العميل على هذه المال الضخم، فقد يكون المصدر تجارة غير شرعية كتجارة الأعضاء أو الأسلحة أو المواد الممنوعة.

مفهوم غسل الأموال في الفقه الإسلامي:

قال الله عز وجل في كتابه الكريم: (وَلَا تُنْكِلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُنْدُلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَمَ لِتُنْكِلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (سورة البقرة، آية 188)، فسرت الآية بتحريم أكل المال الباطل ومطالبة الحكام بتحليل المال الباطل، ليصبح مالاً حلالاً وهم يعلمون أنه مالاً محرّم.

حرمة الشريعة الإسلامية عملية غسل الأموال، لأنها بدأت بعملية غير شرعية وهيأخذ مال مقابل فعل حرام شرعاً، مثل: قتل شخص وبعد قتله يحصل القاتل على المال لتنفيذ عملية القتل، فيقوم القاتل بتطهير المال المحظور عن طريق خلطة ماء حلال، ليصفه كف شاء.

مفهوم غسل الأموال في القانون الدولي:

تعريف غسل الأموال وفق اتفاقية فيينا لعام 1988 مادة 3.1 بأنه: تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدّة من أيّة جريمة أو جرائم، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو قصد مساعدة أيّ شخص متورّط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.¹ مثال: المعاملات المصرفية والمالية الدولية التي لا تتناسب مع حجم النشاط الطبيعي للعميل والتحويل المتتالي إلى حساب أو حسابات مفتوحة في الخارج (مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، د.ت).

يمكّنا استنتاج مفهوم غسل الأموال بأنه مال مكتسب من عمليات محظورة قانونيا، تم إخفاء مصدره (معجم المعاني الجامع، د.ت) بتزييفه أساس المال ليظهر بصورة نظيفة مخالفة لحقيقة.

الفرع الثاني: مراحل غسل الأموال

قسمت مراحل غسل الأموال إلى ثلات مراحل مع اختلاف بسيط في المسميات في كل مرحلة والتي سوف نذكرها كالتالي:

• مرحلة الإيداع: يحدث في هذه المرحلة التخلص من الأموال المشبوهة عن طريق إيداعها في المصارف، أو المؤسسات المالية، أو شراء عقارات، أو الأسهم، أو السندات والمشاركة بها في مشاريع استثمارية توهم المستثمرين بأنّها حقيقة ثم يتم بيع هذه الأسهم ونقل الأموال إلى المكان الذي يريد غاسل الأموال وصول الأموال إليه بقصد إخفاء مصدرها.

ويركزون أصحاب الأموال غير المشروعة في هذه المرحلة على تحصيل وجمع الأرباح الناتجة عن نشاطهم غير المشروع من أجل أن يتم إدخالها في النظام المصرفي والمؤسسات المالية لكي تكسب صفة الشرعية لها، حيث إنّهم يستطيعون نقل هذه الأموال بين المصارف داخل البلد الواحد أو يتعاملون مع المصارف الخارجية عن طريق الحوالات الخارجية (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، د.ت، ص. 158).

• مرحلة التمويه: حيث تبدأ هذه المرحلة عندما تدخل الأموال النظام المصرفي الشرعي، إذ أنه يقوم غاسل الأموال بفصل الأموال التي يريد غسلها عن مصدرها غير الشرعي، ويتم ذلك عن طريق العمليات المصرفية المعقدة، التي تأخذ الهيئة المعتادة للعمليات المصرفية المشروعة، وتؤدي هذه الخطوة إلى تضييق تتبع النقود غير المشروعة، ومن الخطوات المستخدمة لذلك هي إعادة تحويل الأموال غير المشروعة من بنك لأخر، وتحويلها بطريقة إلكترونية، ثم يتم تحويلها إلى بنوك تمتاز قواعدها بالشدة فيما يخص سرية الإيداعات في الدول الأخرى.

ويتميز هذه المرحلة تكرار عملية تحويل الأموال من بنك لأخر، وكذلك التحويل الإلكتروني للأموال.

• مرحلة الادماج: تعتبر هي المرحلة الأخيرة في غسل الأموال حيث يرتّب عليها إضافة طابع شرعي للأموال، ويطلق عليها "مرحلة التجفيف" لأنّه في هذه المرحلة يتم دمج الأموال المغسولة في النظام المصرفي، لكي تظهر كأنّها جاءت عن طريق مشروع مثل الصفقات التجارية كالشركات الوهمية أو القروض المصطنعة، وأيضاً الفواتير الوهمية في مجال الاستيراد والتصدير، ومن خلال الوصول إلى هذه المرحلة تصعب التفرقة بين المال المشروع والمال غير المشروع.

وهدف الكثير من دول العالم مكافحة غسل الأموال بكل الوسائل المتاحة لحماية مصالح الدولة، لذلك أغلب الدول جرمت هذه الأفعال ووضعت لها القوانين والعقوبات الرادعة وأنشئت لجان متخصصة لجرائم غسل الأموال (الحكيم، 2019).

المطلب الثاني: خصائص جرائم غسل الأموال وعقوباتها

سأوضح في هذا المطلب الصفات التي تميز جرائم غسل الأموال، والعقوبات التي قررها نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول: خصائص جرائم غسل الأموال

تميز جرائم غسل الأموال بعدة خصائص، تشتراك في بعض هذه الخصائص مع غيرها من الجرائم وتستقل بخصائص معينة تميزها عن غيرها من الجرائم، وهذه الخصائص إجمالاً كالتالي:

1- جريمة غسل الأموال جريمة عالمية: بمعنى أنها تتعدي حدود الدولة الواحدة، إذ أن الجهود الوطنية وحدها لا تكفي لمواجهتها والقضاء عليها، وقد جعل القانون الدولي مسألة التعاون للحد من جرائم غسل الأموال من الأمور المهمة، لأن الأموال التي تم الحصول عليها يتم غسلها في دولة ما وأنفاقها في أكثر من دولة، لذلك أطلق عليها مسمى جريمة عالمية ولا تقل خطورتها عن غيرها من الجرائم العالمية، مثل: الجرائم المنظمة عبر الدول.

2- جريمة غسل الأموال جريمة منظمة: يقصد بالجريمة المنظمة بأنها مشروع إجرامي ارتكبه عدة أشخاص، بتخطيط وترتيب مسبق من قبلهم، وتحضيرات معينة لتنفيذ هذه الجريمة، ويمكن أن تقدم لهم المساعدة من بعض المسؤولين الحكوميين المرتدين ليسهل عليهم المشروع الإجرامي. حيث توحد عصابات تنظم لها هيكل وسلسل قيادي لتقوم إلى تخطيط عمليات غسل الأموال إذ أنها توزع الأدوار بين أعضاء الفريق بخطة عمل سرية ومنظمة.

3- جريمة غسل الأموال جريمة اقتصادية: معنى الجريمة الاقتصادية بأنها الجريمة التي تقع نتيجة لمخالفة التشريعات والقوانين الجنائية والاقتصادية التي وضعت لترتب النشاط الاقتصادي وتعد من الجرائم الخطيرة على الاقتصاد الوطني.

4- جريمة غسل الأموال جريمة تكنولوجيا: لأن غسل الأموال ينفذ هذا النوع من الجرائم عن طريق استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ صفقاته المشبوهة. التطور التكنولوجي أدى إلى تنوع أساليب جرائم غسل الأموال، إذ أن مطاردتها بالطرق التقليدية أمر في غاية الصعوبة، لأن غاسلي الأموال يستعملون البرامج والتطبيقات المطورة التي تساعدهم في الاحتراف والتجسس على أنظمة البنوك والشركات.

5- جريمة غسل الأموال جريمة تابعة أو جريمة غير مستقلة: معنى ذلك أن جريمة غسل الأموال جريمة تتبع جريمة أخرى قبلها وتم الحصول فيها على الأموال القدرة أو غير المشروعة، ويمكن القول هنا أن جريمة غسل الأموال تمثل جريمة إخفاء المسوقات أو الأشياء التي تم الحصول عليها من جرائم أخرى (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت).

الفرع الثاني: عقوبة غسل الأموال

تنوع العقوبات التي قررها نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية ما بين العقوبات البسيطة والعقوبات المشددة لجرائم غسل الأموال:

أولاً: العقوبات البسيطة لجرائم غسل الأموال

قررت المادة السادسة والعشرين من نظام مكافحة جرائم غسل الأموال يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام؛ بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بكلتا العقوبتين.

والفعال المنصوص عليه في المادة الثانية من النظام هي:

1. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويده، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.
 2. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.
 3. إخفاء، أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها، أو حركتها، أو مكانها، أو ملكيتها، أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المترتبة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.
 4. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (1) و(2) و(3) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق، أو تأمين المساعدة، أو التحرير، أو تقديم المشورة، أو التوجيه، أو النصح، أو التسهيل، أو التواطؤ، أو التستر، أو التآمر.

وبشأن عقوبة الشخص الاعتباري كالشركات والمؤسسات وغيرها قررت المادة الحادية والثلاثون من النظام أنه (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت):

- مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للشخص ذي الصفة الطبيعية، يعاقب أي شخص ذي صفة اعتبارية يرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة لا تزيد على خمسين مليون ريال سعودي ولا تقل عن ضعف قيمة الأموال محل الجريمة.
 - يجوز معاقبة الشخص ذي الصفة الاعتبارية بمنعه من النشاط المرخص له به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بغلق مكتبه التي افتتحها استخداماً بما تطلب الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة، أو بتصفية أعماله.

أضافة المادة الثانية والثلاثون أنه (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت):

يجوز تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة محلية تصدر في مقر إقامته، فإن لم تكن في مقره صحيفة في أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المترتبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشر الحكم بعد اكتسابه الصفة النهائية.

ثانياً: العقوبات المشددة لجرائم غسل الأموال

بالإضافة للصور السابقة البسيطة لعقوبات جرائم غسل الأموال، يوجد أيضاً ظروف مشددة للعقوبة، بحيث لو اقترنت الجريمة بأي من هذه الظروف يتم تشديد العقوبة، لتصبح هي السجن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تتجاوز خمس عشرة سنة، أو بغرامة لا تزيد على سبعة ملايين ريال، أو يكتفى العقوتين، وذلك ما قررته المادة السابعة والعشرون من النظام.

وهذه الظروف المشددة للعقوبة وفقاً لنص المادة السابعة والعشرون من النظام هي (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت.):

- 1- ارتكاب الجريمة من خلال جماعة إجرامية منظمة.
 - 2- استخدام العنف أو الأسلحة.
 - 3- اتصال الجريمة بوظيفة عامة يشغلها الجاني، أو ارتكابها باستغلال السلطة أو النفوذ.
 - 4- الإتجار بالبشر.
 - 5- استغلال قاصر ومن في حكمه.
 - 6- ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية أو في مرفق خدمة اجتماعي.
 - 7- صدور أي حكم سابق محل أو أجنبى بإدانة الجاني.

ثالثاً: المنع من السفر والابتعاد عن المملكة العربية السعودية

نظراً لخطورة الجناة في جرائم غسل الأموال، نجد أن النظام قرر عقوبة أخرى يتم توقيعها على الجاني، وهي المنع من السفر لمدة معينة أن كان المحكوم عليه سعودياً، أو الابعاد أن كان الجاني غير سعودي.

فقد قررت المادة الثامنة والعشرون من النظام انه (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت):

- يمنع السعودي المحكوم عليه بعقوبة السجن في جريمة غسل الأموال من السفر خارج المملكة العربية السعودية مدة مماثلة لمدة السجن المحكوم عليه بها.
 - يبعد غير السعودي المحكوم عليه في جريمة غسل الأموال عن المملكة العربية السعودية بعد تنفيذ العقوبة المحكوم عليه بها، ولا يسمح له بالعودة إليها.

رابعاً: تخفيف العقوبة في جرائم غسل الأموال

أجاز نظام غسل الأموال في المملكة تخفيف العقوبات على بعض مرتكبي جرائم غسل الأموال، وذلك إذا قام أحد مرتكبي هذه الجرائم بإبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة، قبل عملها أو عن مرتكبيها الآخرين وأدى إبلاغه إلى ضبطهم، أو ضبط الأموال، أو الوسائل، أو متحصلات الجريمة.

تم تخفيف العقوبة وفقاً لنص المادة الثالثون ليصبح السجن مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز سبع سنوات، أو غرامة لا تزيد عن ثلاثة ملايين ريال، أو كلتا العقوبتين. وذلك متى بادر مرتكب الجريمة بعد علم السلطات المختصة بها بالإبلاغ بمعلومات لم يكن من الممكن الحصول عليها بطريق آخر، وذلك للمساعدة في القيام بأي مما يأتى:

- (1) منع ارتكاب جريمة غسل أموال أخرى أو الحد من اثارها.
 - (2) تحديد مرتكبي الجريمة الآخرين أو ملاحقتهم قضائياً.
 - (3) الحصول على أدلة.

٤) حرمان الجماعات الإجرامية المنظمة من أموال لاحق لها فيها، أو منعها من السيطرة عليها.

خامساً: المصادر

يثور التساؤل حول الأموال التي يتم القبض عليها في جرائم غسل الأموال، وهي بالطبع أموال ليست بالقليلة، بل تتجاوز مئات الآلاف وأحياناً تكون بالملايين، وقد قرر النظام بشأن هذه المبالغ في نص المادة الثالثة والثلاثين أنه:

- 1- مع عدم الاخلاقيات بحقوق الغير حسن النية، يصادر بحكم قضائي في حالة الإدانة بجريمة غسل أموال أو جريمة أصلية ما يأتي:
- الأموال المغسولة.
 - المتخلصات: فإن اختلطت بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة في صادر منها ما يعادل القيمة المقدرة لها.
 - الوسائل.
- 2- تحكم المحكمة المختصة بمصادرة الأموال المرتبطة بجريمة غسل الأموال بصرف النظر عما إذا كانت في حيازة أو ملكية مرتكب الجريمة أو طرف آخر. ولا يجوز مصادرتها مى أثبت صاحبها أنه حصل عليها لقاء ثمن عادل أو مقابل تقديم خدمة تناسب مع قيمتها أو حصل عليها بناء على أسباب مشروعة أخرى وأنه كان يجهل مصدرها غير المشروع.
- 3- للمحكمة المختصة إبطال بعض الأنشطة أو الأعمال أو منع تنفيذها، سواء كانت تعاقدية أو غير ذلك مى علم أطرافها أو أحدهم- أو كان لمثلهم أن يعلموا- بان هذه الأنشطة أو الأعمال من شأنها أن تؤثر على قدرة السلطات المختصة في استرداد الأموال الخاصة لمصادرة.
- كما إضافة المادة الرابعة والثلاثون أنه: "تحكم المحكمة المختصة بمصادرة الأموال المرتبطة بجريمة غسل أموال التي لا تستند على إدانة في حال تعذر محاكمة مرتكب الجريمة بسبب وفاته أو هربه أو غيابه أو عدم تحديد هويته".
- وقررت المادة الخامسة والثلاثون أنه (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، د.ت):
- إذا كانت مصادرة الأموال المرتبطة بجريمة غسل أموال غير ممكنة لكونها لم تعد متوافرة للمصادرة أو لا يمكن تحديدها؛ فتحكم المحكمة المختصة بمصادرة أموال أخرى يملكها مرتكب الجريمة تماثل قيمة تلك الأموال.
 - إذا كانت قيمة متخلصات الجريمة المحكوم بمصادرتها -وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من النظام- أقل من قيمة المتخلصات الناشئة من الجريمة الأصلية؛ فعلى المحكمة المختصة أن تحكم بالمصادرة من الأموال الأخرى لمرتكب الجريمة ما يكمل قيمة المتخلصات المحكوم بمصادرتها.
- وأخيراً قضت المادة السادسة والثلاثون أنه:
- ما لم ينص نظام آخر على غير ذلك، تؤول الأموال المصادرة إلى الخزينة العامة، وتظل هذه الأموال مُحملة في حدود قيمتها بأي حقوق تتقرر بصورة مشروعة لأي طرف آخر حسن النية.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة غسل الأموال

المطلب الأول: البيانات وكيفية تخزينها

تم تطوير التقنيات مجال الحاسوب لتواكب احتياجاتنا الحياتية، ونتج عن هذه المواجهة علم الذكاء الاصطناعي. يتعامل علم الذكاء الاصطناعي مع البيانات، ليعلم الآلة كيف تتعامل مع هذه البيانات بطريقة تفكير وتحليل مشابهة لطريقة البشر.

الفرع الأول: التخزين المركزي باستخدام قاعدة البيانات

عرفت البيانات بأنها حقائق تستخدم لوصف شيء ما، مثل الأرقام والكلمات التي لم يتم معالجتها أو تحليلها لفهم المغزى منها (وزارة التعليم، 2023، ص. 13). ويمكن تعريفها من ناحية تقنية بأنها كل ما يمكن تخزينه في الحاسوب، ومن ثم معالجته وعرضه على مستخدم الحاسوب أو حتى نقله لجهاز حاسوب آخر.

وتخزين البيانات هو أمر يوجه للحاسوب يراه كبيانات تحتاج إلى معالجة لتنفيذ المطلوب منه، جميع الأموال يراها النظام بأ أنها بيانات، ولكن يستطيع التعامل معها يجب عليه تخزينها أما تخزين مركزي أو تخزين لا مركزي.

المهمة الرئيسية للحاسوب في إدارة وتنظيم البيانات بداخله، حيث يمكنه تنظيم البيانات في مجلدات لإدارتها، ولكن مع تضخم البيانات يتم تخزينها في قاعدة بيانات مركبة، وهي مجموعة من البيانات المخزنة بصيغة إلكترونية، منظمها في عدة جداول تربطها علاقة ببعضها البعض. يتم إدارة هذه الجداول باستخدام نظام مركزي مثبت في خوادم الشبكة يسعى نظام إدارة قاعدة بيانات (DBMS) (Oracle، 2024)، ليربط هذه القاعدة المركبة مع التطبيقات والبرامج وأيضاً الواقع الإلكتروني؛ بالإضافة إلى البيانات الجديدة لها أو حتى الاستعلام عنها.

تستخدم قاعدة البيانات في الغالب لغة SQL لإنشاء جدول مكون من مجموعة من الأعمدة الرئيسية، تكرر عملية إنشاء الجدول لإنشاء جداول أخرى وربطها معاً. بعد الانتهاء من بناء قاعدة البيانات تتصل التطبيقات والبرامج والواقع الإلكتروني بها لإنشاء نظام متكملاً. يبدأ المستخدم بإدخال بياناته عبر التطبيق، فيقوم التطبيق بإرسال البيانات المدخلة لقاعدة البيانات. تكتب البيانات تحت العمود المناسب لها في الجدول المخصص لها، فينشأ لها صفوف من البيانات المخزنة. يستعمل المستخدم عن بياناته ويحدثها أو يعدلها، وأي إجراء يفعله المستخدم يرسل مباشرةً للبيانات المخزنة وينفذ عليها.

تخزن الأرقام والنصوص التي لم يتم معالجتها في قاعدة بيانات، بعد ذلك تتم معالجة البيانات المخزنة للحصول على معنى مفهوم لهذه البيانات، وبذلك يتغير اسمها من بيانات إلى معلومات يمكن فهمها.

الفرع الثاني: التخزين اللامركزي باستخدام تقنية سلاسل الكتل

من المعرف أن سلاسل الكتل والذكاء الاصطناعي مجالات مستقلان عن بعض، إلا أن الجمع بينهما لتعامل مع البيانات يكون نظام مثالي. سأبين على هذه التقنية ومعماريتها وكيفية عملها.

تقنية سلاسل الكتل:

تقنية سلاسل الكتل (blockchain) هي شكل من أشكال تخزين البيانات المتقدم يعمل كقاعدة بيانات، ولكن طريقة تخزينها للبيانات مختلف. تخزن البيانات في كتل متراكبة في سلسلة واحدة، والتي يتم التحقق من صحتها ومعالجتها بواسطة شبكة ذات نطاق عالمي. هذه البيانات تدار بشكل لا مركزي أي أنه لا يمكن تعديلها إلا بموافقة أطراف الشبكة الموكلين بالإشراف على المعاملات (Sarmah, 2018). فإذا أجرى العميل عملية معينة، تنتقل هذه العملية إلى الشبكة فتحدد مصداقية العملية. في حال كانت العملية صحيحة يتم ربطها بالعمليات السابقة التي أجراها العميل -كتلة جديدة-، فتشكل سلسلة من العمليات -الكتل-، ومن هنا ظهر معنى سلاسل الكتل.

معمارية سلاسل الكتل:

ذكرنا في الجزء السابق قاعدة البيانات المركبة، التي تعمل داخل خادم الشبكة الذي يرتبط به جميع المستخدمين لتخزين بياناتهم بداخلها. أما معمارية سلاسل الكتل يكون التخزين فيها لا مركزي، أي أن كل جهاز موجود في الشبكة -شبكة نظير إلى نظير- يمتلك نسخة مطابقة من قاعدة البيانات التي تمتلكها باقي أجهزة الشبكة.

ت تكون معمارية سلسلة الكتل من ثلاثة طبقات، الأولى طبقة التطبيقات وهي التي تمثل تعامل المستخدم مع الشبكة عن طريق التطبيقات، يمتلك المستخدم في هذه الطبقة مفتاح خاص وأخر عام - مفتاح مشترك لجميع الأشخاص الموجودين في الشبكة، أما الخاص فهو مفتاح فريد يمتلك فرد واحد فقط، يستخدمان لفتح البيانات المسجلة داخل كتل السلسلة- تستخدم لتشغير عملياته بواسطة برنامج سلاسل الكتل. تلها طبق السجل الالامركزي وهي طبقة تخزن المعاملات بشكل مشفر لإضافتها على السلسلة، قبل الإضافة يجب أن تأكد من صحة المعاملة بالاستناد على مفاتيح التشفير. وأخر طبقة هي شبكة نظير إلى نظير لتدبر عمليات الطبقة الثانية (Sarmah, 2018).

بهذه المعمارية نسد ثغرة الوصول للبيانات المحفوظة بشكل مركزي التي يسهل الوصول لها لسرقة وتعديل محتواها، فتميزت معمارية سلسلة كتل بمصداقية معاملاتها المشفرة، والتوافق الموجود داخل شبكتها.

كيفية عمل سلسلة الكتل:

تستخدم سلسلة الكتل في المجال المصرفي، فتظهر حركة العمليات المصرفية بين العملاء باتباع الخطوات التالية:

- **تسجيل المعاملة:** تسجيل كتلة البيانات التي تحتوي على تفاصيل العملية، مثل ما هي العملية المصرفية التي حدثت، متى تمت العملية، ما مقدار المال المستخدم، ملن حول هذا المال؟
- **التحقق من صحة المعاملة:** قبل أن تسجل المعاملة في السلسلة يتم التحقق من قواعد صحة المعاملة، ثم يوافق المشاركون الموزعين داخل الشبكة على صحة المعاملة.
- **إضافة كتلة إلى السلسلة:** ترتبط المعاملة الجديدة بالسلسلة ويضاف لها قيمة تشفيرية، في حال حدث تغيير في المعاملة تتغير قيمة التشفير، فتوفر طريقة لاكتشاف التلاعب بالمعاملة والتغيرات التي طرأت عليها.
- **مشاركة نسخة:** يتم إرسال النسخة المحدثة من قاعدة البيانات إلى جميع المشاركين في الشبكة، للحصول على تزامن في عملية التخزين.

تكرر هذه الخطوات في كل مرة ينفذ العميل معاملة مصرافية، لتحديث سجل حساباته وكشف التغيرات التي طرأت عليه.

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي وتقنية تنقيب البيانات

في هذا المطلب سنعرض مفهوم وتقنيات الذكاء الاصطناعي، كتقنية التعلم العميق، تقنية التنقيب، وتقنية الشبكات العصبية الاصطناعية.

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

هو طريقة لبرمجة الأنظمة لتعمل بطريقة محاكية لذكاء البشري لحل مشكلة ما، وأحد أشكاله هو تعليم الآلة. تبدأ العملية التعليمية بتجميع بيانات ضخمة، وإدخالها لنماذج تحل وتصنف هذه البيانات لتعطيمها معنى وتصبح معلومات ذات دقة عالية. بعد انتهاء العملية التعليمية لنموذج ما يستند النموذج المتعلّم على هذه المعلومات ليتبناً ويتخذ القرار لبيانات لم يسبق له التعامل معها، بمعنى أنه يصدر حكم ذاتي على البيانات المدخلة (ابو زيد، 2022).

والتعلم العميق فرع من فروع تعلم الآلة، ولتعليم الآلة بالطرق التقليدية نحتاج لوقت طويL لكتابات تعليمات) برمجية لكل مهمة تقول بها الآلة، ولحل هذه المشكلة ظهر فرع التعلم العميق. تتكون النماذج التعليمية من شبكة عصبية، وظيفتها استخراج خصائص البيانات المدخلة، غالباً يتم استخراج البيانات عن طريق إدخالها في المجموعة الأولى من الخلايا العصبية، والخصائص الناتجة من هذا الخلايا العصبية يتم إدخالها لمجموعة ثانية من الخلايا العصبية، لتنتج خصائص أخرى. بعد استخراج الخصائص الأساسية تصنف إلى عدة فئات (Amazon Web Services, 2024).

هذه النماذج لا تحتاج لتطوير مستقبلي وذلك بسبب تطور نفسها من خلال البيانات الجديدة التي دخلت عليها. فينتج عن هذا التطور رفع جودة ودقة النتائج التعليمية.

الفرع الثاني: تقنية تنقية البيانات

تحتاج المصادر إلى تخزين بيانات عملائها والتي تشمل بياناتهم الشخصية والمالية، سنتعرف في هذا الجزء على تقنية تنقية البيانات، ومراحل تنقية البيانات، ثم ننتقل إلى خوارزمية الخلية العصبية الاصطناعية المستخدمة في عملية تنقية البيانات الجديدة. قبل البدء في معرفة تقنية التنقية يجب علينا معرفة معنى البيانات وعملية التنقية.

والتنقية هو اسم أصله التنقية، والمفرد المذكر منه نقب (معجم المعاني الجامع، د.ت). يمكن تعرف التنقية بأنه البحث في شيء ما والاستفادة منه. ويمكن تمثيل التنقية في هذا المثال: نقب عامل المنجب عن المعادن، أي أنه بحث وفتیش عن المعادن المخزنة في جوف الأرض.

بعد فهمنا لمصطلح البيانات والتنقية يمكننا استنتاج مفهوم تنقية البيانات بأنه عملية بحث لاستخراج أنماط وعلاقات ذات معنى من كمية ضخمة من البيانات. يستخدم المصرف هذه التقنية لتحليل سلوك العملاء، ثم يفهم معنى سلوكهم، ليتبناً بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تحدث نتيجة سلوكهم هذا. فيكتشف عمليات الاحتيال المالي مستنداً على سلوكهم. يمكننا الاستفادة من نتائج التنقية لاتخاذ قرارات مستنيرة، حيث إن نتائجه تعرض لنا تغيرات مفاجئة حدثت في حساب أحد العملاء، فنتخاذل أجراء سريع يردع عملية الاحتيال المالي.

مراحل تنقية البيانات:

قبل البدء في عملية التنقية يجب علينا أعداد البيانات وهي أول مراحل التنقية، في هذه المرحلة يتم جمع البيانات الضخمة وتنظيمها -توحيد نوع البيانات وإكمال الناقص منها-. وبعدها يتم اختيار الخصائص الأساسية للبيانات المجموعة. تبدأ مرحلة الاكتشاف للتحليل الخصائص والعلاقة بينها للكشف عن الأنماط المحتمل ظهورها لفهم معنى الخصائص بشكل واضح. ثم ننتقل لمرحلة تحديد الأنماط لقياس دقة وجودة الأنماط المكتشفة في المرحلة السابقة لمعالجة المشاكل المحتمل حدوثها. نصل للمرحلة الأخيرة وهي نشر المعرفة أي تطبيق المعرفة المكتشفة على بيانات جديدة لاستخدامها في التنبؤات أو تحسين العمليات أو اتخاذ قرارات مستنيرة (بكة، 2024).

الشبكة العصبية الاصطناعية:

تهدف التقنيات الحديثة لنشاء آلات وأنظمة تحاكي طريقة تفكير وسلوك البشر، فظهرت لنا تقنية الشبكة العصبية الاصطناعية تشبه الشبكة العصبية البيولوجية، ويمكن تعريفها بأنها شبكة تدخل لها البيانات النظيفة، لتحليل وتكتشف

خصائص هذه البيانات، ثم تصنفها لفئات تكون فيها البيانات ذات خصائص مشتركة أو متشابهة. يتعلم الإنسان بالأمثال والتدريب، وكذلك تتعلم الشبكة العصبية الاصطناعية من البيانات المدخلة لها، ومن خلال هذا التعلم تتمكن الشبكة العصبية الاصطناعية من التصنيف والتنبؤ.

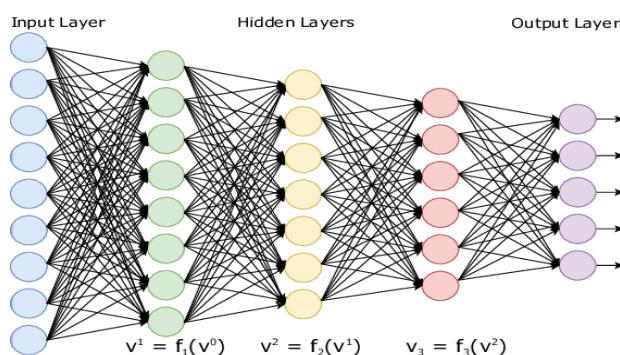
مكونات الشبكة العصبية الاصطناعية:

تتكون الشبكة العصبية الاصطناعية من ثلاث طبقات كما هو موضح في الرسم التوضيحي 1، هي: طبقة المدخلات، الطبقة المخفية، وطبقة المخرجات.

في طبقة المدخلات تدخل البيانات إلى الشبكة عبر عصبوناتها، وظيفتهم الأساسية هي إدخال البيانات، قد تحتوي الشبكة على أكثر من عصبون حسب تركيب الشبكة العصبية الاصطناعية، وتمتاز جميع الشبكات بوجود هذه الطبقة.

تلي طبقة المدخلات الطبقة المخفية، حيث تصلها البيانات من طبقة المدخلات عبر الوصلات البينية التي تربط الطبقتين بعض، تقوم هذه الطبقة باستخلاص خصائص البيانات المدخلة لها ومعالجتها. وعند الانتهاء من الاستخلاص والمعالجة ترسل البيانات عبر موصلات بينية لطبقة المخرجات. قد تكون طبقة واحد خفية أو أكثر من طبقة خفية في الشبكة الواحدة، هذه الطبقة قد لا تكون موجودة في بعض الشبكات العصبية.

آخر طبقات الشبكة العصبية الاصطناعية هي طبقة المخرجات، والتي تتكون من عصبونات تنتج النتيجة النهائية للشبكة، تصل البيانات الناتجة من الطبقة الخفية لطبقة المخرجات عبر وصلات بينية بينهم. في هذه الطبقة تعالج البيانات لتأكد من خلوها من الأخطاء، في حين وجد خطأً تعود البيانات مرة أخرى كمدخلات لشبكة ليكون النتيجة النهائية صحيحة ودقيقة. البيانات المدخلة في الشبكة العصبية الاصطناعية تكون ضخمة ومصنفة بشكل صحيح لتتدرّب عليها الشبكة العصبية الاصطناعية، ونحصل على نتائج نهائية ذات جودة ودقة عالية (مزوري، 2020).



الشبكة العصبية الاصطناعية رسم توضيحي 1

أسباب استخدام الشبكة العصبية الاصطناعية:

تستخدم الشبكة العصبية الاصطناعية المدربة لتنقيب في البيانات لعدة أغراض، منها:

- تقوم الشبكة العصبية الاصطناعية بتجميع البيانات ذات الخصائص المتشابهة وتدرجها تحت فئة معينة.

- تكتشف الشبكة العصبية الاصطناعية البيانات المفقودة مستنده على البيانات التي تدربت عليها سابقا.
- تصنف الشبكة العصبية الاصطناعية البيانات الجديدة ذات الخصائص المتشابهة لفئتها المناسبة.
- تتنبأ الشبكة العصبية الاصطناعية النتائج المستقبلية نتيجة لما تعلمه أثناء عملية التدريب.

تستخدم الشبكة العصبية الاصطناعية كمية ضخمة من البيانات لتتدرب على الاستخراج والتصنيف، وبعد ذلك تدخل عليها بيانات جديدة وتستخرج النتائج المطلوبة منها.

خاتمة:

نختتم بحثنا بعرض النتائج التي وصلنا لها، وبعض التوصيات التي تبين دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم غسل الأموال.

النتائج:

واجهنا مشكلة تحويل الأموال غير الشرعية إلى أموال مشروعة، باستخدام طرق تبيح هذا النوع من الأموال، وهذا العمل حرم في ديننا الإسلامي ومعاقب فاعله. تختلف أشكال العقاب فتبدأ بإرجاع المال، ثم دفع غرامة بملايين الريالات وتختم بسجن.

لحل هذه المشكلة استعنت بالذكاء الاصطناعي لجعل الأنظمة المصرفية تعمل بنفس طريقة عمل الذكاء البشري. بدأنا بتخزين البيانات بشكل آمن لسد ثغرة الوصول والتلاعب بالأموال، بعدها نقيناها داخل البيانات العملاقة لوضع معنى للعمليات المصرفية هل هي مشروعة أم غير مشروعة. وأخيراً استخدمنا تقنية الشبكة العصبية لتحليل العمليات المصرفية وتتنبأ بالعمليات غير المشروعة.

التوصيات:

بعد أن وضحت تقنية كتل السلسل أوصي المؤسسات المصرفية بتبديل قاعدة بياناتها التقليدية، بقاعدة سلاسل الكتل لتخزين بيانات العملاء بشكل مشفر؛ وذلك لعرقلة الوصول لها. كما يمكنهم استخدام نفس التقنية لتبسيط العمليات المصرفية، وبهذه الطريقة حمينا البيانات المصرفية.

تلي خطوة تبديل قاعدة البيانات عملية التنقيب، فقد تحدث عمليات غسل الأموال بطريقة شرعية ظاهرياً ومحرمة جوهرياً، ولتفادي وقوعها تستخدم الجهات المصرفية تقنية التنقيب لتفتيش داخل الحسابات البنكية وتتوقع العمليات المستقبلية مستنده على هذه العمليات.

تدعم عملية التنقيب بتقنية الشبكات العصبية، للتصرف للألة المسئولة عن البحث والتدقيق في العمليات المصرفية إنسان مدقق، لتتنبأ بعمليات غسل الأموال المحتمل حدوثها.

وفي الختام أوصي نظام مكافحة غسل الأموال بتشديد العقوبات على من يتحايل على المؤسسات المالية بطرق الذكاء الاصطناعي.

قائمة المراجع:

1. أبو زيد، أ. الشورى. (2022). الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 23(4)، 145-176.
2. الحكيم، ر. م. (2019، أكتوبر). جريمة غسل الأموال وأثارها على المصلحة العامة. المؤتمر الدولي الثالث لكلية الشريعة والقانون، القاهرة، 29-28 أكتوبر.
3. القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 188.
4. السالم، ث. ب. ع. إ. (د.ت.). مكافحة جريمة غسل الأموال في المؤسسات المالية وغير المالية في المملكة العربية السعودية [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].
5. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية. (د.ت.). غسل المال وحكم حيازته والانتفاع به وسبل التخلص منه. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، 525-570 (202).
6. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية. (د.ت.). غسل المال وحكم حيازته والانتفاع به وسبل التخلص منه. مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، 531 (202).
7. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. (د.ت.). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(78)، 158.
8. مجلة القانون والعلوم السياسية. (2024). الآليات القانونية لحماية قواعد البيانات في البيئة الرقمية. مجلة القانون والعلوم السياسية، 10(2)، 64-74.
9. مزوzi، هـ (د.ت.). التنبؤ باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية [مذكرة ماجستير، جامعة أحمد درابية، الجزائر].
10. معجم المعاني الجامع. (د.ت.). تعريف كلمة غسل الأموال . <https://www.almaany.com>.
11. معجم المعاني الجامع. (د.ت.). معنى نقب في القاموس المحيط . <https://www.almaany.com>.
12. مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. (د.ت.). غسل الأموال-[money](https://www.unodc.org/romena/ar/money).html
13. موقع بكة. (د.ت.). تنقية البيانات: المراحل والأدوات والخوارزميات والكتب-. <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/>
14. وزارة التعليم. (2023). كتاب المهارات الرقمية للصف الثاني متوسط (ط. 1445)، ص. 13.
15. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (د.ت.). نظام مكافحة غسل الأموال... <https://laws.boe.gov.sa/>
16. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (د.ت.). دليل الإرشادات لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال البنوك... <https://www.amlu.gov.jo/>
17. Amazon Web Services. (د.ت.). ما المقصود بتقنية سلسة الكتل. <https://aws.amazon.com/what-is/blockchain/>

18. Amazon Web Services. ما المقصود بالتعليم العميق (د.ت.). <https://aws.amazon.com/ar/what-is/deep-learning/>
 19. Oracle. ما هي قواعد البيانات؟ (د.ت.) <https://www.oracle.com>
 20. Sarmah, S. S. (2018). Understanding blockchain technology. Computer Science and Engineering, 8(2), 23-29.

الحكومة الذكية وتحديات التوافق المهني: آليات مواجهة الضغوطات في بيئة العمل الرقمية

Smart Governance and the Challenges of Professional Compatibility: Mechanisms for Coping with Pressure in the Digital Work Environment

د. محمد أمير (كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني- المغرب)

Mohamed Amarir (Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Mohammedia, Hassan, II University, Morocco)

Abstract:

This research analyzes the relationship between work stress and professional adjustment in the context of "Smart Governance" and "societal transformations" in the digital age. The core research problem is: To what extent does professional adjustment (which now includes adjustment to the digital environment) affect individuals' ability to cope with newly emerging work stress? And what are the mechanisms to enhance this adjustment as a necessary preventive strategy to "humanize" the smart work environment? The research aims to analyze this relationship and provide practical recommendations for integrating psychological well-being as part of "Smart Governance" to ensure the success of the "Digital Transformation." The study uses the descriptive-analytical and inductive approaches. The findings highlight that professional adjustment serves as a vital "protective shield" against these stressors. It concludes that the success of "Smart Governance" is not merely technical but is conditional upon adopting policies that enhance this human adjustment to ensure a sustainable and effective "societal transformation."

Keywords: Work Stress, Professional Adjustment, Smart Governance, Digital Transformation, Humanizing the Workplace, Technostress, Psychological Well-being.

مستخلص:

يحلل هذا البحث العلاقة بين ضغوطات العمل والتوافق المهني في سياق الحكومة الذكية والتحولات المجتمعية في العصر الرقمي ويعالج إشكالية محورية حول إلى أي مدى يؤثر التوافق المهني (الذي أصبح يتضمن التوافق مع البيئة الرقمية) على قدرة الأفراد على مواجهة ضغوطات العمل المستحدثة؟ وما هي آليات تعزيز هذا التوافق كاستراتيجية وقائية ضرورية لأنسنة بيئه العمل الذكية؟

ويهدف البحث إلى تحليل هذه العلاقة، وتقديم توصيات عملية لدمج الرفاهية النفسية كجزء من الحكومة الذكية لضمان نجاح التوافق المهني، كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي، وتُبرز النتائج أن التوافق المهني يُعد درعاً وقائياً حيوياً أو عاماً وقائياً حيوياً، لمواجهة الضغوطات المهنية في بيئه العمل الرقمية، ويخلص إلى أن نجاح الحكومة الذكية لا يقتصر على الجانب التقني فقط، بل هو مشروع بتبني سياسات تُعزز هذا التوافق الإنساني لضمان تحول مجتمعي مستدام وفعال.

الكلمات المفتاحية: ضغوطات العمل، التوافق المهني، الحكومة الذكية، التحول الرقمي، أنسنة بيئه العمل، الإجهاد التكنولوجي، الرفاهية النفسية.

مقدمة:

يفرض العصر الرقمي تحولات جذرية على عالم الشغل، مدفوعاً بمتطلبات التحول الرقمي وتطبيقات الحكومة الذكية، هذه الأخيرة القائمة على البيانات، الأتمتة، والذكاء الاصطناعي، تخلق بيئه عمل تتسم بالكافأة ولكنها في الوقت ذاته تُولد أنماطاً جديدة من الضغوطات التنظيمية، وفي ظل هذا الواقع تبرز مفاهيم "ضغوطات العمل" و"التوافق المهني" كركائز أساسية لفهم الديناميكية المتغيرة بين العامل والمؤسسة، لم تعد هذه القضايا مجرد ظواهر عابرة، بل أصبحت تمثل التحدى الإنساني والاجتماعي الأبرز لنجاح تحولات المجتمعي الرقمي.

تنطلق هذه الدراسة من الإطار الأوسع للمؤسسات في خضم تحولاتها نحو العصر الرقمي، حيث تتفاعل العوامل التنظيمية الداخلية الناتجة عن تطبيقات الحكومة الذكية مع الخصائص الفردية للعاملين، إذ في سياق تحولات المجتمعي الرقمي، يمكن أن تؤدي ظواهر مثل غموض الأدوار (الناتج عن أتمتة المهام وإعادة هيكلتها)، وصراعات العلاقات بين العمال وأصحاب العمل التي أصبحت تعتمد على التواصل الافتراضي، وزيادة المهام المتمثلة في الإجهاد التكنولوجي، إلى توليد ضغوطات تؤثر بشكل مباشر على استقرار العامل.

كما أبرزت الأبحاث أن الخصائص الشخصية - مثل الفاعلية الذاتية المدركة ومرونة الأنـا - تلعب دوراً حاسماً يجب دعمه بالأدوات الرقمية في قدرة الأفراد على التكيف مع هذه التحديات الظاهرة في بيئه العمل الجديدة، هذا التفاعل بين عوامل الضغط الخارجية والداخلية يضع على عاتق المؤسسات أو المقاولات مسؤولية استخدام أدوات الحكومة الذكية نفسها (مثل

تحليلات بيانات الموارد البشرية) لفهم هذه العلاقة¹، والعمل على خلق بيئة عمل تُعزز من التوافق المهني كاستراتيجية وقائية، وفي إطار تحولات المجتمع الأوسع، لا يقتصر تأثير تغير المناخ (وهو تحدٍ تُستخدم الحكومة الذكية لمعالجته) على زيادة المخاطر الجسدية في العمل، بل يُودي أيضًا إلى ظهور مخاطر نفسية واجتماعية، ومخاطر مرتبطة بالقلق البيئي، وصراعات أخلاقية يعاني منها العديد من العمال في القطاعات الخضراء والذكية الناشئة².

تعنى هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين ضغوطات العمل والتوافق المهني، باعتبارها الأثر الإنساني والاجتماعي المباشر لتطبيق الحكومة الذكية في بيئه العمل، وكيف تُساهم هذه الحكومة في تحولات الدولة والمجتمع في العصر الرقمي عبر إعادة تعريفها لمفاهيم الضغط والتوازن داخل المؤسسات، ويقصد بضغوطات العمل بأنها: "تجربة ذاتية لدى الفرد، تحدث نتيجة لعوامل في الفرد أو في البيئة التي يعمل فيها، حيث يتربّب عليها آثار جسمية، أو نفسية، أو سلوكية تؤثّر بدورها على أدائه للعمل"³، هذه الضغوطات ليست دائمًا سلبية، حيث يمكن أن تكون إيجابية تحفز على الإنجاز، وأخرى سلبية تُودي إلى الإرهاق. في المقابل يُمثل التوافق المهني "العملية المستمرة التي يقوم بها العامل من أجل تحقيق التكيف والشعور بالرضا والانسجام مع البيئة المهنية والاجتماعية أثناء العمل"⁴، ولا يقتصر هذا المفهوم على مجرد الرضا عن الوظيفة، بل يتعداه ليشمل التناغم بين مهارات الفرد وقيمه وبين متطلبات العمل في ظل التحول الرقمي.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها البالغة في العصر الرقمي من كونها تقدم أساساً مزدوجاً، نظرياً وعملياً، لفهم العلاقة الجوهرية بين الضغوطات والتوازن المهني، هذا الفهم لم يعد ترفاً فكريًّا بل أصبح عاملاً محورياً لنجاح تحولات الدولة والمجتمع. تتجلّى أهمية الدراسة على المستوى النظري في تجاوزها النظرة التقنية البحتة إذ أن تطبيقات الحكومة الذكية (كالأتمتة، والعمل عن بعد، وأنظمة تقييم الأداء الآلي) ليست مجرد أدوات، بل هي تحول اجتماعي عميق يعيد صياغة الديناميكيات النفسية والسلوكية داخل المؤسسات بين العمال أو المستخدمين، وبالتالي يمكن الباحثين من تحليل متغيرات ضغط ناشئة مثل الإجهاد التكنولوجي وقلق الإحلال الآلي، والنتائج المستخلصة لا تقتصر على إثراء علم النفس التنبؤي التقليدي، بل تُشكّل "رأسمال معرفي" لا غنى عنه لصانعي سياسات "الحكومة الذكية"، يمكنهم من بناء نماذج تنبؤية أدق لفهم السلوك الوظيفي في البيئات الرقمية المتغيرة.

أما على الصعيد العملي فإن هذه الرؤى النظرية العميقه تُترجم مباشرة إلى فوائد ملموسة لإدارة تحولات الدولة والمجتمع بفاعلية وكفاءة إنسانية، فبدلاً من تطبيق "الحكومة الذكية" بشكل تقني بحت قد يفاقم الضغوطات ويزيد مقاومة التغيير، تُسلح هذه الدراسة المؤسسات والمقاولات بالأسس العلمية لاتخاذ قرارات استراتيجية واعية توازن بين متطلبات الرقمنة

¹ - بدرية محمد يوسف الرواحية، التوافق المهني وعلاقتها بالفاعلية الذاتية المدركة، رسالة ماجистر في الإرشاد والتوجيه، جامعة نزوی ، كلية العلوم الإنسانية والأداب، السنة الجامعية : 2016، ص: 11.

² - Jean-François Naton, Travail, santé-environnement : quels défis à relever face aux dérèglements climatiques ? Journal officiel de la République française (JORF) du mardi 25 avril 2023, P:04.

³ - مطاطلة، موسى، ضغوط العمل وعلاقتها بالتوافق المهني: دراسة ميدانية على رجال الحماية المدنية - سكيكدة. رسالة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010 ص: 09.

⁴ - مطاطلة موسى، ضغوط العمل وعلاقتها بالتوافق المهني: دراسة ميدانية على رجال الحماية المدنية - سكيكدة مذكرة ماجستير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010 ، ص: 09.

وضرورات التوافق البشري، وهنا تصبح الحكومة الذكية أداة لتفعيل التوصيات الإنسانية وليس لتجاوزها، فعلى سبيل المثال: تفعيل برامج الإرشاد المهني (الموصى بها) عبر منصات الرفاهية الرقمية و الارتقاء بمهارات إدارة الضغط لتصبح بناء المرونة الرقمية لمواكبة التغيير المتسارع، وتجسيد سياسات العمل المرنة كتطبيق مباشر ونضج للعمل المهني والعمل عن بعد الذي تديره المنظومات الرقمية، إن هذه الإجراءات المبنية على فهم نظري وعملي، لا تقتصر على تحسين جودة الحياة الوظيفية فحسب، بل تضمن نجاح "التحول الرقمي" ذاته، عبر زيادة الإنتاجية وتقليل معدلات دوران العمالة. وبالتالي، يُعد الاستثمار في تعزيز التوافق المهني الضمانة الإنسانية والأخلاقية لنجاح "الحكومة الذكية"، والمحرك الأساسي لتحقيق "تحولات مجتمعية" مستدامة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

1. تحديد مستوى ضغوطات العمل (لا سيما تلك المرتبطة بالبيئة الرقمية ومتطلباتها) والتوافق المهني لدى عينة من الموظفين العاملين في سياق التحول نحو الحكومة الذكية.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة الارتباطية بين ضغوطات العمل الناشئة عن هذا التحول والتوافق المهني.
3. تحديد الفروق في مستوى ضغوطات العمل والتوافق المهني بناءً على متغيرات (مثل الجنس وسنوات الخبرة) لفهم كيفية تأثير التحولات الرقمية على فئات الموظفين المختلفة.
4. تقديم توصيات عملية لصنع القرار تهدف إلى تعزيز التوافق المهني وتطوير آليات الدعم النفسي والاجتماعي، بما يضمن الفعالية الإنسانية لتطبيقات الحكومة الذكية ويدعم نجاح "تحولات الدولة والمجتمع" في العصر الرقمي.

في ظل تحولات الدولة والمجتمع نحو العصر الرقمي ومع التبني المتسارع لأنظمة الحكومة الذكية (الأتمتة، الذكاء الاصطناعي، إدارة الأداء الرقمية)، تبرز إشكالية البحث الجوهرية:

إلى أي مدى يؤثر التوافق المهني - الذي أصبح يتضمن التوافق مع البيئة الرقمية - على قدرة الأفراد على مواجهة ضغوطات العمل المستحدثة؟ وما هي آليات تعزيز هذا التوافق كاستراتيجية وقائية ضرورية لأنسنة بيئه العمل الذكية؟

وتترفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

ما هو مستوى ضغوطات العمل المرتبطة بالتحول الرقمي لدى الموظفين؟ ما هو مستوى التوافق المهني لديهم في ظل بيئه العمل الذكية؟ هل توجد علاقة ارتباطية بين ضغوطات العصر الرقمي والتوافق المهني؟ هل تختلف مستويات الضغوطات والتوافق المهني باختلاف الجنس أو سنوات الخبرة في التعامل مع هذه الأنظمة الجديدة؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يُعد الأنسب لفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين في سياقهما الجديد الذي فرضته الحكومة الذكية. كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي للدراسات السابقة التي بدأت تتناول الأثر النفسي والاجتماعي للتحول الرقمي. وسيتم استخدام آليات قياس مناسبة لجمع البيانات وتحليلها إحصائياً للكشف عن العلاقات والارتباطات بين ضغوطات العمل والتوافق المهني في العصر الرقمي.

ولضمان التغطية الشاملة للموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والдинاميكية الداخلية للعمل، والذي يتناول التعريفات الأساسية للمفاهيم وإشكالية الدراسة.

المحور الثاني: العلاقة بين التوافق المهني والقدرة على المواجهة، ويركز على تحليل العلاقة التبادلية بين المتغيرين.

المحور الثالث: سبل تعزيز التوافق المهني، ويقدم استراتيجيات عملية على المستويين الفردي والمؤسسي.

خاتمة: تُقدم خلاصة للنتائج، ونوصيات ومقترنات عملية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي وдинاميكية العمل في ظل الحكومة الذكية

إن فهم العلاقة بين صفوّطات العمل والتوافق المهني في عصر الرقمي يتطلّب تأصيلاً مفاهيمياً دقيقاً للأطر التي تحكم هذه الظواهر. فتحولات الدولة والمجتمع نحو الرقمنة تستدعي إعادة قراءة هذه المفاهيم التقليدية في ضوء الواقع الجديد، يرسّي هذا المحور الأساس النظري للموضوع عبر استعراض المفاهيم الأساسية وتحديد أبعادها المستجدة، ثم ينتقل إلى تحليل الديناميكية الداخلية لبيئة العمل الذكية التي تؤثّر في هذه العلاقة، ويحلل كيفية تفاعل المتغيرات التنظيمية (التي أصبحت تدار آلياً عبر الحكومة الذكية) والخصائص الفردية لتشكيل الاستجابات السلوكية والنفسية للعاملين.

1- صفوّطات العمل والتوافق المهني: تعريف ومفاهيم في العصر الرقمي

تعددت التعريفات لمفهوم التوافق المهني، إذ يقصد به العملية الديناميكية المستمرة التي يقوم بها الفرد لتحقيق وضع ملائم بينه وبين "المحيط المهني" الذي يعمل فيه¹، وهذا المحيط لم يعد مجرد مكان مادي، بل أصبح محيطاً رقمياً ومركباً، كما عُرف بأنه توافق الفرد مع مختلف العوامل البيئية المحيطة به، والتي تشمل اليوم الأنظمة الآلية، ومنصات العمل عن بعد، بل وحتى الزملاء من الذكاء الاصطناعي، وتتوافقه مع خصائصه الشخصية ومع الظروف المهنية المتعلقة بالعمل وتتوافقه مع قدراته الخاصة وميوله ومزاجه².

وبالتالي فالتوافق المهني هو عبارة عن تلك العمليات التي يقوم بها الفرد في عمله قصد تحقيق مجموعة من الطموحات وال حاجات التي تمكنه من الشعور بالرضا والراحة النفسية وهو أحد مجالات التوافق العام فحياة الإنسان موزعة في أنحاءها بين الحياة الأسرية والحياة المهنية³. وهو أحد مجالات التوافق العام لكن تحولات المجتمعي الرقمي جعلت الحياة المهنية تتداخل بشكل غير مسبوق مع الحياة الأسرية، بسبب الاتصال الدائم، مما يضيف بعدها جديداً من التعقيد لمفهوم التوافق المهني.

تعد بيئه العمل المعاصرة-بيئه الحكومة الذكية- بكل ما تتضمنه من تحديات ومتطلبات، محركاً رئيسياً للبحث في العلاقة بين صفوّطات العمل والتوافق المهني، وتنظر إلى صفوّطات العمل على أنها تجربة ذاتية للفرد تنشأ من عوامل داخلية في

¹- عرفه عباس عوض محمود، أورده حمدي ياسين، علي عسكر ، حسن الموسوي، علم النفس الصناعي بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، 1999، ص: 21.

²- فرج عبد القادر طه، سيكولوجية الشخصية المعاوقة للإنتاج، مكتبة الحانجي القاهرة 1980، ص: 39.

³- موسى مطاطة، مرجع سابق، ص: 63.

المؤسسة أو من الخصائص الفردية للعامل¹، هذه الضغوطات، سواء كانت إيجابية (Eustress) تُحفز على الأداء، أو سلبية (Distress) تُؤدي إلى الإرهاق، تتطلب من الفرد آليات مواجهة فعالة.

وقد عرفته منظمة العمل الدولية بأن الضغط هو الاستجابة الجسدية والعاطفية الضارة الناتجة عن اختلال التوازن بين المتطلبات المتصورة والموارد والقدرات المتصورة للأفراد على التعامل مع تلك المتطلبات، وهي تحديدًا العملية (تنظيم العمل وتصميمه) التي تقع اليوم في صلب الحكومة الذكية، التي تستخدم البيانات والأتمتة لإعادة هندسة الوظائف، ويتم تحديد الإجهاد المرتبط بالعمل من خلال تنظيم العمل وتصميمه والعلاقات العمالية، يحدث عندما لا تتوافق متطلبات الوظيفة مع قدرات العامل أو موارده أو احتياجاته أو تتجاوزها، أو عندما لا تتوافق معارف أو قدرات العامل الفرد أو المجموعة على التكيف مع توقعات الثقافة التنظيمية للمؤسسة².

كما عرفها جانب آخر بأنها: تجربة ذاتية للفرد، تحدث نتيجة لعوامل في الفرد أو البيئة التي يعمل فيها، بما في ذلك المنظمة، يترتب على هذه العوامل حدوث أثار ، أو نتائج حسية، أو نفسية أو سلوكية على الفرد تؤثر بدورها على أدائه للعمل، مما يستلزم معالجة هذه الآثار وإدارتها بطريقة سليمة³، كما يُعرف الضغط النفسي بأنه حالة من النشاط المفرط، تحدث عند التعرض لموقف مُهدد لفترة طويلة، وعند فشل محاولات التعامل معه أو إيهائه. ويمكن أن يكون ضغط العمل من هذه الحالات المُهددة. يبدو أن ضغط العمل مرتبط بالإجهاد، ولكنه، على عكس الإجهاد، يرتبط تحديدًا بمهام العمل المطلوب أداؤها، وربما يكون أكثر عرضة للتغيير. والفرق بينهما هو أن الإجهاد مُحدد ومستمر نسبيًا، بينما يبدو ضغط العمل مُحدداً وتغيراً. قد يكون ضغط العمل مقدمة للإجهاد، ولكن في الظروف العادية، قد يصل ضغط العمل إلى مستويات عالية ثم ينخفض مرة أخرى، دون أن يُسبب الإجهاد في النهاية. هذا يعني أن "الطول الموجي" لضغط العمل أطول من طول عبء العمل وأقصر من طول الإجهاد⁴.

2- من التحديات التنظيمية إلى عوامل الضغط في العصر الرقمي

لقد ارتبطت ضغوطات العمل تقليدياً بعوامل تنظيمية هيكلية، مثل غموض الأدوار، وصراعات العلاقات البنية، والعبء الزائد للمهام. وفي سياق الحكومة الذكية، تكتسب هذه العوامل أبعاداً جديدة:

- غموض الأدوار: ينشأ عن الأتمتة وإعادة تعريف المهام بشكل مستمر.
- صراعات العلاقات: تُفاقمها بيئه العمل عن بعد والاعتماد على وسائل الاتصال غير الشخصية
- عباء الزائد: لم يعد عباء مهام فقط، بل أصبح عبئاً معرفياً ورقمياً ناتجاً عن ضغط مواكبة التكنولوجيا والمراقبة اللحظية عبر الأنظمة.

¹ محمود رامز يوسف، أشرف محمد عبدالحليم، رغدة أبوزيد عبدالرازق أبوزيد، ضغوط العمل وعلاقتها بالاقتدار المهني لدى موظفي المؤسسات التعليمية، مجلة الإرشاد النفسي، المجلد: 78، العدد: 03 ، إبريل 2024، ص: 238.

² ILO, Workplace stress: A collective challenge ,Publications of the International Labour Office, 2016, P:02.

³ عبد الرحمن بن أحمد هيجان ضغوط العمل، مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1998 ، ص: 23.

⁴ Fred R H Zijlstra, Robert A. Roe, Work pressure. Results of a conceptual and empirical analysis, January 2000, P: 05.

وبالتالي هذه التحديات تولد لدى العامل شعوراً بفقدان السيطرة وعدم اليقين، مما يُفضي إلى إجهاد نفسي، إلا أن الأبحاث الحديثة في علم النفس التنظيمي تؤكد أن الضغط ليس حدثاً موضوعياً بقدر ما هو تجربة ذاتية تحددها العوامل الشخصية، وعليه توسيع الإطار ليشمل آليات الإدراك المعرفي للفرد لهذه الضغوطات، حيث تلعب الخصائص النفسية الداخلية دور المرشح المعرفي الذي يحدد ما إذا كان الموقف ينذر إليه كـ"تهديد" يستنزف الموارد أم كـ"تحدٍ" يمكن الاستجابة له¹.

وتشير الأبحاث الحديثة أن الضغط تجربة ذاتية تحددها العوامل الشخصية، ومن أبرز هذه الخصائص الداخلية هي الفاعلية الذاتية المدركة ومرنة الأنماط، وتحول هذه المفاهيم في العصر الرقمي إلى:

- **الفاعلية الذاتية الرقمية (Digital Self-Efficacy)**: وهي اعتقاد الفرد بقدراته على تنظيم وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإدارة الأدوات والأنظمة الرقمية.

- **المرنة الرقمية (Digital Resilience)**: وهي تعكس القدرة على التكيف النفسي والمرنة العاطفية في مواجهة التغيرات التكنولوجية المتسارعة والانتكاسات.

وبالتالي كلما ارتفعت هذه الفاعلية، زاد احتمال تصنيف التحديات كعوامل ضغط إيجابية يمكن التغلب عليها، مما يعزز التوافق المهني²، أما مرنة الأنماط³ فهي تعكس القدرة على التكيف النفسي والمرنة العاطفية في مواجهة التغيرات والانتكاسات، وهي عامل حاسم في الحفاظ على التوازن الداخلي تحت الضغط.

إن هذا الترابط العميق بين التحديات التنظيمية التي تفرضها "الحكومة الذكية" وبين الديناميكيات النفسية للفرد، يؤكّد الحاجة الملحّة إلى نهج شامل؛ نهج لا يقتصر على تحسين "حكومة" الظروف المادية فحسب، بل يرتقي إلى فهم أعمق للعمليات المعرفية والعاطفية التي تؤثر في رفاهية العامل وقدرته على تحقيق التوافق المهني المستدام في خضم "تحولات الدولة والمجتمع" الرقمية.

المحور الثاني: العلاقة بين التوافق المهني والقدرة على مواجهة ضغوطات التحول الرقمي

إن الانتقال من الإطار النظري إلى الإطار التحليلي يفرض علينا استقراء طبيعة العلاقة بين التوافق المهني وقدرة الفرد على المواجهة في بيئة العمل المتطرفة وال الرقمية، ويهدف هذا المحور إلى تحليل هذه العلاقة التبادلية في ظل تحولات المجتمع الرقمي

¹ - Lazarus, R. S., Folkman, S, Stress, Appraisal, and Coping, Springer Publishing Company, 1984.

² - يُعرف باندورا الفاعلية الذاتية بأنها إيمان الفرد بقدراته على النجاح في موقف معين. في سياق العمل، تُعد الفاعلية الذاتية مؤشراً قوياً على كيفية تعامل الموظف مع عبء العمل (Job Demands)، حيث يتوقع ذوو الفاعلية العالية نتائج إيجابية ويستخدمون استراتيجيات مواجهة استباقية.

- Bandura, A. Self-Efficacy: The Exercise of Control. W. H. Freeman and Company. 1997 , P: 36-40.

³ - تُعرف المرنة هنا بأنها "القدرة على التعافي والتكييف بنجاح مع الشدائـد، أو الصراع، أو الفشـل، أو التـقدم، أو المسؤولـية المتزاـيدة". هذه المرنة هي مرادف لمفهوم مرنة الأنماط (Ego Resiliency) في القدرة على التكيف مع تحديات العمل.

- Luthans, F., Youssef, C. M., & Avolio, B. J. Psychological capital: Developing the human competitive edge. Oxford University Press, 2007.

، سيتم تحديد الأثر الإيجابي للتواافق المهني كعامل داعم للصلابة النفسية في مواجهة الإجهاد التكنولوجي، مع استقراء دور التوافق كعامل وقائي، ومن ثم سيتم تحليل الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها الضغوطات (التقليدية وال الرقمية) إلى تأكيل هذا التوافق.

وبهذا سيتم توضيح أن التواافق المهني ليس مجرد نتيجة لبيئة عمل صحية، بل هو أيضاً شرط أساسى لنجاح الحكومة الذكية، لأنه يضمن استمرار الأداء الفعال والقدرة على الصمود أمام تحدياتها.

1. التوافق المهني كدرع وقائي ضد ضغوطات العمل في العصر الرقمي:

يُمثل التواافق المهني في جوهره حالة من التوازن النفسي الإيجابي، حيث تتوافق حاجات الفرد وقيمه وتطبعاته مع متطلبات بيئة العمل الرقمية ومكافآتها، ومن الناحية النفسية يعمل هذا التوافق كدرع وقائي ضد الآثار المستنزفة لضغوطات العمل السلبية الناتجة عن التحول الرقمي، عبر آليتين رئيسيتين:

- تعزيز الشعور بالسيطرة والفاعلية الذاتية الرقمية: عندما يشعر الفرد بالانسجام مع وظيفته التي أصبحت مُدارة بذكاء، فإن ذلك يُقلل من حالة الصراع المعرفي ويعزز من شعوره بالتحكم في بيئته المهنية¹، تثبت الأبحاث أن الموظفين الذين يتمتعون بتواافق مهني عالي يكونون أكثر قدرة على تحديد أدوارهم في ظل الأتمتة، هذه القدرة على التحكم هي المفتاح لتعزيز الفاعلية الذاتية المدركة² وتحديدً الفاعلية الذاتية الرقمية، فالعامل الذي يثق في أن لديه المهارات والموارد الداخلية اللازمة لإنجاز المهام عبر الأنظمة الجديدة، يواجه الضغوطات بثقة أكبر.

- إعادة التقييم المعرفي للمواقف الضاغطة (المرونة الرقمية): يمكن التواافق المهني الفرد من استخدام مرونته النفسية أو ما نسميه اليوم "المرونة الرقمية" ليقوم بإعادة تقييم معرفى للمواقف الضاغطة. فبدلاً من رؤية متطلبات الحكومة الذكية مثل تعلم نظام جديد كتهديد يؤدي إلى الإرهاب، يتم تقييمه كتحدٍ يُحفز على استخدام الإمكانيات الكاملة. وكذلك الأمر بخصوص رؤية العباء الزائد كـ"تهديد" (Threat) يؤدي إلى الإرهاب (Distress)، يتم تقييمه كـ"تحدٍ" (Challenge) يُحفز على استخدام الإمكانيات الكاملة، أي كضغط إيجابي (Eustress)، فالعامل الذي يتواافق مهنياً ينظر إلى مواجهة الصعاب كفرصة لاكتساب الخبرة وتعزيز التطور المهني، إنها عملية تحويل المصادر الخارجية للضغط إلى موارد داخلية للمواجهة، مما يضمن استمرارية الرفاهية النفسية واستدامة الأداء الوظيفي.

مثال تطبيقي: المعلم كنموذج لـ"تحولات المجتمع" في "الحكومة الذكية"

لنأخذ مثال معلم يعمل في مدرسة (كمؤسسة في المجتمع" تشهد "تحولاً رقمياً)، إذا كان هذا المعلم يتمتع بتواافق مهني عالي:

- منظور الإدراك: عندما يطلب منه إدخال نظام تقييم رقمي جديد (وهو تطبيق مباشر للحكومة الذكية" في التعليم)، فإنه لا يراه كـ"إضافة عبء" تزيد من توتركه، بل كـ"تحدٍ" يمنحه فرصة لتطبيق مهاراته الرقمية وإظهار كفاءته.

¹ - بدارية محمد يوسف الرواحية، مرجع سابق، ص: 10-03.

² - محمود يوسف وأخرون، 2020، ص: 235.

- آلية المواجهة: يستخدم "فاعليته الذاتية الرقمية" للقول: "أنا قادر على تنظيم وقتي وتعلم هذا النظام الجديد للتعامل مع هذا التغيير".

- النتيجة النفسية: يرتفع شعوره بالرضا الوظيفي ولا تتأكل طاقته، مما يترجم إلى أداء فعال وابتكار، ويجعله أقل عرضة للإصابة بالاحتراق الرقمي.

في الختام، يُثبت هذا التحليل أن التوافق المهني ليس مجرد حالة عابرة، بل هو مورد نفسي استراتيجي لإنجاح "التحول الرقمي"، فهو يضمن أن العامل لا يُعاني من الضغط، بل يستفيد منه في عملية التطور المستمر التي يتطلّبها "العصر الرقمي".

2. الضغوطات وتأثيرها على التوافق المهني: تحليل تآكل النفسي:

على نقیض الدور الوقائي للتوازن المهني يمكن أن تُشكّل الضغوطات المهنية خاصة الضغوطات السلبية المزمنة، تهدیداً وجودياً مباشراً للتوازن المهني المستدام، إن التعرض المستمر لبيئة عمل تُدار بحكمة ذكية تفتقر للبعد الإنساني تميّزت بها عوامل ضاغطة (كزيادة الأعباء، أو غموض الصالحيات، أو سوء العلاقات)، يُطلق سلسلة من التفاعلات النفسية السلبية التي تؤدي إلى تآكل الموارد الشخصية، هذه العملية هي جوهر نظرية الحفاظ على الموارد، حيث يُنظر إلى الضغط المزمن على أنه استنزاف مستمر لموارد الفرد النفسية والمعرفية.¹

الأالية النفسية لأنهيار التوازن:

- الاستنزاف العاطفي والمعرفي الرقمي: عندما يواجه الفرد ضغوطاتٍ تكنولوجية وتنظيمية تتجاوز موارده، فإنه يدخل في مرحلة الإرهاق الوظيفي، تُعرف الأدبيات الكلاسيكية هذا الإرهاق بأنه مزيج من الاستنزاف العاطفي، وتبدل المشاعر (السخرية)، وتدني الإنجاز الشخصي²، وفي سياق العصر الرقمي، يتفاقم هذا الخطر ليصبح "احتراقاً رقمياً" ناتجاً عن ضغط الاتصال الدائم والإجهاد التكنولوجي³، الذي يُعد النتيجة الأبرز لسوء التوازن المهني⁴، يُترجم هذا الإرهاق إلى شعور عميق بالاستنزاف العاطفي، حيث يفقد الفرد اهتمامه بمهامه المهنية ويقل لديه الشعور بالإنجاز الشخصي ويعرضه إلى ضغوطات نفسية والدخول في حالة الاكتئاب⁵.

- تآكل "المرونة الرقمية" و"الفاعليّة الذاتيّة الرقميّة": يُضعف الضغط المزمن الشعور بالرضا والانسجام مع الوظيفة، مما يؤدي بالتدريج إلى تآكل مرونة الأنا لدى الفرد فبدلاً من رؤية التحديات كفرص، يُصبح العامل يراها كعقبات لا يمكن

¹ - Tenant C., Work-related stress and depressive disorders. *Journal of Psychosom Res*, 51(5),2001 697–704.

² - Maslach, C., & Leiter, M. P, Understanding the burnout experience: recent research and its implications for psychiatry. *World Psychiatry*, 15(2), 2016, P:103–111.

³ - Molino, M., Ingusci, E., Signore, F., Manuti, A., Giancaspro, M. L., Russo, V., & Cortese, C. G.. Wellbeing costs of technology use during covid-19 remote working: An investigation based on the conservation of resources theory. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 17(15), 2020, P:5458.

⁴ - Tatala, Małgorzata, et al. "Perceived stress and burnout in nurses-the moderating role of age and network analysis perspective." *Annals of Agricultural and Environmental Medicine* 32 (2025), P: 86.

⁵ - Tenant C. Work-related stress and depressive disorders. *J Psychosom Res*. 2001 Nov;51(5), P:697.

تجاوزها، مما يقلل من الفاعلية الذاتية المدركة لديه. فالفاعلية الذاتية تعد عاملاً موردياً أساسياً؛ وعندما يستمر الضغط، فإنه يستنزف هذا المورد، مما يجعل الفرد يشعر بالعجز ويفقد الثقة في قدرته على التعامل مع متطلبات العمل، وخصوصاً المتطلبات التكنولوجية المتغيرة¹، وبالتالي تنخفض قدرة العامل على التقييم المعرفي الإيجابي ويُصبح يميل إلى رؤية كل موقف جديد كهديد محتمل، مما يُفاقم من شعوره بالعجز وفقدان السيطرة.

- الحلقة المفرغة لسوء التكيف² (فشل "التحول" الإنساني): تدخل هذه العلاقة التبادلية الفرد في حلقة مفرغة، وهو ما تصفه نظرية "الحفاظ على الموارد" بـ"دوامة الخسارة"³، حيث تُفاقم ضغوطات "الحكومة الذكية" من سوء التوافق، بينما يُقلل سوء التوافق من قدرته على مواجهة الضغوطات بفعالية، مما يعزز التوجه نحو المواجهة الاهتزازية⁴ كالتفبيب أو الانسحاب الرقمي.

ولذلك تُعد دراسة هذه العلاقة ضرورية لفهم كيفية انهاي التوافق المهني وتأثير ذلك السلبي على الأداء الوظيفي والالتزام المؤسسي، مما يُبرر التدخلات الوقائية والعلاجية.

المotor الثالث: سبل تعزيز التوافق المهني: نحو حوكمة ذكية للموارد البشرية

تأسساً على التحليل النظري السابق، والذي كشف عن آليات التآكل النفسي في بيئه العمل العصر الرقمي، يقوم هذا المحور على الانتقال إلى مرحلة التدخلات الوقائية والتطبيقية. يهدف هذا الجزء إلى استعراض استراتيجيات وأاليات استباقية تُشكّل جوهر الحكومة الذكية للموارد البشرية، وتستهدف كلاً من الأجير كفرد وبيئة العمل كإطار تنظيمي، لضمان استدامة جودة الحياة المهنية في خضم تحولات الدولة والمجتمع.

1- استراتيجيات على مستوى بيئه العمل لتطبيق الحكومة الذكية:

تقع على عاتق المؤسسة أو المقاولة مسؤولية تأسيس بيئه عمل ممكنة وداعمة، وفي العصر الرقمي لا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر حوكمة ذكية تُركز على الجوانب التالية:

- إعادة تصميم الوظائف لتعزيز التوافق الرقمي: تُعد إعادة تصميم الوظائف استراتيجية محورية لنجاح التحول الرقمي. فالحكومة الذكية لا تعني فقط أتمتة المهام، بل تعني إعادة هيكلتها لتمكين الأجير، حيث تقتضي أن ترتكز الأنظمة الذكية (مثل أنظمة إدارة المشاريع والذكاء الاصطناعي المساعد) على إشراك الأجير في صنع القرار ومنحه استقلالية (عبر منصات

¹ - Schwarzer, R., & Hallum, S. Perceived self-efficacy as a resource factor in stress and burnout. In A. B. Bakker & M. P. Leiter , Work engagement: A handbook of essential theory and research, 2008, P: 193–204.

² - للمزيد من التفاصيل حول نظرية لـ"الحلقة المفرغة" أو "الدوامة" (Vicious Cycle/Loss Spiral)

- Hobfoll, S. E., Conservation of resources: A new attempt at conceptualizing stress. American Psychologist, 44(3), 1989 , P: 513–524.

³ - Hobfoll, S. E., Conservation of resources: A new attempt at conceptualizing stress. American Psychologist, 44(3), 1989, P: 513–524.

⁴ - Compas, B. E., Connor-Smith, J. K., Saltzman, H., Thomsen, A. H., Wadsworth, M. E. Coping with stress during childhood and adolescence: Progress, pitfalls, and potential in theory and research. Psychological Bulletin, 127(1), 2001., P: 120–121.

تفاعلية وأدوات مرنة)، هذا التمكين الممنهج يترجم مباشرةً إلى رفع السيطرة المدركة لدى الأجير، وهو مفهوم حيوي يقلل من ضغط "غموض الدور" الناتج عن الأتمتة والتوتر الناتج عن "الإشراف الرقمي المفرط" (Digital Micromanagement)، ويؤدي هذا الشعور بالسيطرة والاستقلالية إلى تغذية الفاعلية الذاتية الرقمية لدى الأجير، مما يحول الوظيفة من مصدر للضغط إلى مصدر لتعزيز الكفاءة والرضا.

- إنشاء نظام دعم اجتماعي ذكي¹: في العصر الرقمي حيث يُفَاقِم العمل عن بعد وهو أحد تحولات المجتمع والشاشات من العزلة المهنية، لا يكفي الدعم التقليدي. يجب أن تتضمن الحكومة الذكية برامج دعم اجتماعي تنظيمي مدمجة في المنصات الرقمية، ويجب أن تضمن "الأنظمة الذكية" خطوط اتصال إدارية واضحة وشفافة (عبر بوابات الموظفين والشبكات الاجتماعية الداخلية). إن شعور الأجير بأن بيئته الرقمية توفر له المساعدة العاطفية واللوجستية يجعله أكثر مرونة في مواجهة "الإجهاد التكنولوجي" وينقص الشعور بالعزلة.

2- استراتيجيات على مستوى الفرد بتمكين العامل في بيئة العمل الرقمية :

يتطلب تعزيز التوافق المهني في العصر الرقمي من الأجير نفسه تنمية موارده النفسية الداخلية لتمكينه من التفاعل الإيجابي مع بيئة العمل الذكية من خلال:

- تنمية الوعي الذاتي والقيم التوافق مع التحول: يجب على الأجير أن يُنْبِئ وعيه الذاتي بقيمه المهنية لضمان ليس فقط تواافق الشخص مع الوظيفة، بل تواافقه مع التحول المستمر الذي يفرضه العصر الرقمي. هذا الوعي يُمكّنه من اتخاذ قرارات مهنية واعية في مسار وظيفي يتسم بالسيولة والتغيير، مما يُقلل من التناقض المعرفي ويزيد من رضاه الوظيفي.

- تطوير مهارات المواجهة و"الصلابة الرقمية"²: يُعد تطوير مهارات إدارة الضغط و"الصلابة الرقمية" أمراً حاسماً، على الأجير أن يتدرّب على استراتيجيات حل المشكلات وإعادة التقييم المعرفي، ليتمكن من تحويل متطلبات "الحكومة الذكية" الضاغطة مثل الإجهاد التكنولوجي أو قلق الأتمتة إلى تحديات إيجابية قابلة للإنجاز لأن التكيف الاستباقي عبر التقييم المعرفي، يقلل من الضغط السلبي ويزيد من الضغط الإيجابي، مما يعزز الأداء في البيئات الرقمية المتغيرة.

- بناء شبكة دعم اجتماعي مركبة ومزدوجة: يجب على الأجير أن يُركِّز بشكل استباقي على بناء علاقات إيجابية مع الزملاء والرؤساء. في "العصر الرقمي"، الذي قد تُفَاقِم فيه "الحكومة الذكية" عبر العمل عن بعد من الشعور بالعزلة، يصبح هذا الدعم "المزدوج" (الافتراضي والحضورى) ضرورة، كما يمثل الدعم الأفقي والعمودي³ "احتياطي نفسي" يستخدم لخفيف وطأة الصعاب الناتجة عن "التحول الرقمي".

¹- بدوى عبد الله الحاج، سلطان عبد الله فرحان، ضغوط العمل وعلاقتها بالتوافق المهني، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد: 80، بتاريخ فبراير 2025، ص: 21.

²- Wang, Z., Xie, C., & Zhang, W. The influence of proactive coping on job performance: A moderated mediation model of cognitive appraisal and job stress. *Frontiers in Psychology*, 13, 2022, P:07-10.

³ - Citation: Wang W, Sakata K, Komiya A and Li Y, What Makes Employees' Work So Stressful? Effects of Vertical Leadership and Horizontal Management on Employees' Stress. *Front. Psychol*, 2020, P:07-08.

هذه المقاربة المتكاملة تضمن أن تكون بيئه "الحكومة الذكية" محفزة، وأن يكون الأجير (بصفته نواة "المجتمع" في "تحولات المجتمع") مجهزاً بالموارد النفسية الازمة لإنجاح "التحول الرقي" وتحقيق التوافق المهني المستدام.

خاتمة:

لقد كشفت هذه المقالة عن العلاقة الديناميكية بين التوافق المهني والقدرة على المواجهة في بيئة العمل التي يُعيد العصر الرقمي تشكيلها، وتوكّد نتائج تحليلنا أن التوافق المهني ليس مجرد حالة رضا، بل هو درع وقائي نفسي، يُعد ضروريًا لضمان استدامة المجتمعي الرقمي، ويعزز من قوة العمال ويُمكّنهم من تحويل ضغوطات التحول الرقمي (الايجاهاد التكنولوجي) إلى تحديات للنمو، مما يحميهم من المخاطر النفسية والاجتماعية الناتجة عن التحول الرقمي ويضمن استدامة الأداء العالي.

في المقابل، أبرز التحليل أن التعرض لضغوطات العمل المزمنة الناتجة عن حوكمة ذكية تفتقر للبعد الإنساني، يمثل تهديداً خطيراً ويدخل العامل في حلقة مفرغة من سوء التكيف، وترسخ هذه الخلاصة فكرة أن الصحة النفسية المهنية هي مسؤولية حوكمة مشتركة وتتطلب تدخلاً استباقياً.

إن فهم هذه العملية يُعد خطوة حاسمة لصانعي القرار في الدولة والمؤسسات لبناء بيئات عمل ذكية وإنسانية، حيث يُنظر إلى العامل ككيان متكامل يجب رعايته، وبذلك يُصبح تحقيق التوافق المهني غاية استراتيجية لنجاح الحكومة الذكية والتحول الرقمي.

مقترنات:

- بناءً على النتائج التي توصلت إليها هذه المقالة، تُقدم التوصيات التالية لتعزيز التوافق المهني وبناء بيئة عمل صحية ودμج الرفاهية النفسية في صلب "الحوكمة الذكية":
 - 1- على مستوى المؤسسات (حكامة بيئة العمل):
 - أ- الاستثمار في منصات الرفاهية الرقمية: يجب استخدام الحوكمة الذكية ليس فقط لإدارة الأداء، بل لتوفير برامج إرشاد وتحسيس مبني ذكية تساعد الأجير على فهم ميوله وربطها بمساراته الوظيفية.
 - ب- تبني سياسات مرونة العمل كغاية للعصر الرقمي: تمكن الحوكمة الذكية من المرونة في ساعات العمل وإمكانية العمل عن بعد، يجب استخدام هذه الأدوات كاستراتيجية لتحولات المجتمع لتحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية وتقليل الضغوطات.
 - ت- تعزيز ثقافة القيادة الرقمية الداعمة: تشجيع التواصل المفتوح عبر المنصات الرقمية وتقديم التقدير لجهود العاملين، حيث يُعد الدعم الإداري والرملاء مصدراً حيوياً للصلابة الرقمية.
 - ث- التدريب الرقمي المستمر (Digital Upskilling): الاستثمار في برامج تدريب تُعزز المهارات الرقمية للأجير وتعطيه شعوراً بالكفاءة والثقة لمواجهة الإيجاد التكنولوجي ومتطلبات العمل أو الوظيفة المتغيرة.

2- على مستوى الأفراد (تمكين المجتمع في العصر الرقمي):

- أ- تنمية الوعي الذاتي في المسار المهني الرقمي: تخصيص وقت للتأمل لضمان توافق الشخص مع الوظيفة في بيئة عمل سريعة التغير.
- ب- بناء شبكة دعم اجتماعي مزدوجة: التركيز على إقامة علاقات إيجابية (حضورياً وافتراضياً)، حيث يُعد الدعم الاجتماعي مصدرًا أساسياً لتخفيف وطأة العزلة التي قد يفرضها "العمل عن بعد".
- ت- تعلم استراتيجيات إدارة الضغط الرقمي: تنمية مهارات التحكم في التوتر (مثل التأمل الرقمي وفصل الاتصال)، لتمكين الأجير من التحكم في ردود أفعاله تجاه الحكامة الذكية ومتطلباتها.
- ث- تحديد أهداف مهنية واقعية في بيئة متغيرة: وضع خطة مهنية واضحة وقابلة للتكييف لتقليل القلق الناتج عن الغموض التكنولوجي وزيادة الشعور بالسيطرة على المسار المهني.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- بدريه محمد يوسف الرواحية، التوافق المهني وعلاقتها بالفاعلية الذاتية المدركة، رسالة ماجистر في الإرشاد والتوجيه، جامعة نزوى ، كلية العلوم الإنسانية والأداب، (2016).
- عوض محمود عباس، أورده حمدي ياسين، علي عسكر، حسن الموسوي، علم النفس الصناعي بين النظرية والتطبيق، دار الكتاب الحديث، (1999).
- فرج عبد القادر طه، سيكولوجية الشخصية المعوقة للإنتاج، مكتبة الحانجي القاهرة (1980).
- محمود رامز يوسف، أشرف محمد عبدالحليم، رغدة أبو زيد عبد الرزاق أبو زيد، ضغوطات العمل وعلاقتها بالاقتدار المهني لدى موظفي المؤسسات التعليمية، مجلة الإرشاد النفسي، المجلد: 78، العدد: 03 ، إبريل، (2024).
- عبد الرحمن بن أحمد هيجان، ضغوطات العمل، مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها، معهد الإدارة العامة، الرياض، (1998).
- بدوي عبد الله الحاج، سلطان عبد الله فرحان، ضغوطات العمل وعلاقتها بالتوافق المهني، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد: 80، بتاريخ فبراير، (2025).

– ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Jean-François Naton, Travail, santé-environnement : quels défis à relever face aux dérèglements climatiques ? Journal officiel de la République française (JORF) du mardi 25 avril, (2023).
- ILO, Workplace stress: A collective challenge, Publications of the International Labour Office (2016).
- Fred R H Zijlstra, Robert A. Roe, Work pressure. Results of a conceptual and empirical analysis, January, (2000).

- Lazarus, R. S., Folkman, S, Stress, Appraisal, and Coping, Springer Publishing Company. (1984). Bandura, A. Self-Efficacy: The Exercise of Control. W. H. Freeman and Company, (1997).
- Luthans, F., Youssef, C. M., & Avolio, B. J. Psychological capital: Developing the human competitive edge. Oxford University Press. (2007). Tatała, Małgorzata, et al. "Perceived stress and burnout in nurses-the moderating role of age and network analysis perspective." Annals of Agricultural and Environmental Medicine 32, (2025).
- Tennant C. Work-related stress and depressive disorders. J Psychosom Res. Nov;51(5), (2001).
- Hobfoll, S. E., Conservation of resources: A new attempt at conceptualizing stress. American Psychologist, 44(3), (1989).
- Compas, B. E., Connor-Smith, J. K., Saltzman, H., Thomsen, A. H., Wadsworth, M. E, Coping with stress during childhood and adolescence: Progress, pitfalls, and potential in theory and research. Psychological Bulletin, 127(1), (2001).
- Wang, Z., Xie, C., & Zhang, W. The influence of proactive coping on job performance: A moderated mediation model of cognitive appraisal and job stress. Frontiers in Psychology, 13, (2022).
- Wang W, Sakata K, Komiya A and Li Y, What Makes Employees' Work So Stressful? Effects of Vertical Leadership and Horizontal Management on Employees' Stress. Front. Psychol.,(2020).

آليات تعزيز حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً

Mechanisms for Enhancing Corporate Governance in Government-Owned Companies

د. محمد حسن علي الحمادي - الباحث نعمان بن سعيد المحيزي (كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عُمان)

Mohammed Hassan Ali Al-Hammadi - Naaman bin Saeed Al-Mujizi (Faculty of Law, Sharqia University, Oman)

Abstract:

Companies are among the most important pillars of the economy, contributing significantly to diversifying income sources. Some countries, including the Sultanate of Oman, enter into partnerships with the private sector, where the government holds shares in certain companies. To regulate oversight and operations in these types of companies, the Sultanate, represented by the Capital Market Authority (now the Financial Services Authority), issued Decision No. 123/2021, promulgating the principles of corporate governance for companies in which the government holds shares. This study is divided into two sections: the first addresses the application of the principles of disclosure and transparency, while the second examines oversight of the board of directors' actions.

The study concluded with several key findings, most notably that companies in which the government holds shares apply the highest governance standards derived from international laws. However, a problem exists in defining the duties of the board of directors. The study recommends the inclusion of an explicit legal provision in the Omani Companies Law that precisely defines the duties of board members, foremost among them the duty of integrity, and adopting the standard of prudent business practice in the care exercised by board members.

Keywords: Governance – Transparency – Disclosure – Oversight -Management

مُسْتَخْلِص:

تُعد الشركات أحد أهم ركائز الاقتصاد، التي تسهم بشكل كبير في تنوع مصادر الدخل؛ فتعمل بعض الدول ومنها سلطنة عمان على الدخول في شراكات مع القطاع الخاص حيث تمتلك الحكومة حصصاً في بعض الشركات، ومن أجل ضبط اليات الرقابة والعمل في هذا النوع من الشركات أصدرت السلطنة ممثلة في الهيئة العامة لسوق المال - والتي تغير مسماتها لتصبح هيئة الخدمات المالية- قرار رقم 123/2021، بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها، وقد قسمت الدراسة الى مباحثين يتناول الأول تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، في حين تناول المبحث الثاني الرقابة على اعمال مجلس الادارة.

وقد خلصت الدراسة الى نتائج عديدة من أبرزها: أن الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً تطبق أعلى معايير الحكومة المستمدة من القوانين الدولية، إلا أنه يوجد إشكالية في تحديد واجبات مجلس الإدارة، وتوصي الدراسة بضرورة إدراج نص قانوني صريح في قانون الشركات العماني يحدد على وجه الدقة واجبات أعضاء مجلس الإدارة، وعلى رأسها واجب الأمانة، وتبين معيار رجل الأعمال الحريص في العناية المبذولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

كلمات مفتاحية: الحكومة - الشفافية - الإفصاح - الرقابة - الادارة

مقدمة:

تُعدّ الدولة شخصاً اعتبارياً تستطيع أن تؤسس شركات تجارية بمفردها أو من خلال المشاركة، وللحدود الموضوعية للدراسة فستكون الشركات التي تتملك الحكومة حصصاً فيها هي محل الدراسة، حيث أخضع المشرع العماني كافة الشركات الحكومية لقانون الشركات التجارية رقم (18/2019)⁽¹⁾؛ فالشركات الحكومية ليس لها شكل قانوني خاص عن الشركات التجارية الواردة بقانون الشركات العماني؛ فالمشرع لم يفرد لها بائياً أو مواداً خاصة بها⁽²⁾.

فقد عرفت الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً (محل الدراسة) في القرار الهيئة العامة لسوق المال رقم (32) / 2021م⁽³⁾، حيث نصت المادة الأولى على أنها "الشركة المسجلة في سلطنة عمان، وتسسيطر عليها الحكومة، أو تؤثر على قراراتها المالية أو التشغيلية، أو التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً أو أسهماً"؛ وبذلك نجد أن المشرع وضع معيارين لاعتبار الشركة من الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً وتخضع لهذه المبادئ، وهما: أن تكون مسجلة في سلطنة عمان، وأن تمتلك الحكومة حصصاً فيها.

¹- قانون الشركات التجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (18 / 2019) الصادر بتاريخ 13/2/2019 .

². يعقوب بن سالم بن عبدالله العوفي، النظام القانوني لحوكمية الشركات الحكومية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، 2021، جامعة السلطان قابوس - مسقط ص، 53.

3- المادة الأولى من القرار الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال رقم (132 / 2021) الصادر بتاريخ 6/10/2021. وقد تم تغيير مسمى الهيئة إلى هيئة الخدمات المالية بالقرار رقم 20/2024، الصادر بتاريخ 25/3/2024.

ويلاحظ في التعريف خضوع أي شركة تمتلك الحكومة فيها أي حصة أو أسهم لهذه المبادئ دون تحديد نسبة الحكومة فيها، ويعُد ذلك مسلكاً إيجابياً⁽¹⁾، يقضي بخضوع كافة الشركات الحكومية لمبادئ الحكومة الصادرة بالقرار رقم (2021/132)، باستثناء الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العماني⁽²⁾، وقد ايد ذلك احد المبادئ الصادرة عن وزارة العدل والشؤون القانونية جواز قيام جهاز الاستثمار العماني بإصدار ميثاق حوكمة خاص بالمؤسسات التابعة له؛ بناء على المادة التاسعة من قانون نظام جهاز الاستثمار العماني، والتي أعطت الحق لمجلس إدارة الجهاز اعتماد نظام خاص بحوكمة شركاته⁽³⁾ ، مما يتعارض ذلك من ما نصت عليه المادة (20) من قانون الشركات التجارية السابق ذكرها من خضوع كافة الشركات الحكومية إلى مبادئ الحكومة الصادرة بالقرار رقم (2021/132)، الأمر الذي يؤدي إلى وجود أكثر من مبادئ حوكمة تخضع لها الشركات الحكومية، الأمر الذي يتطلب تدخل المشرع من خلال توحيد أطر ومبادئ حوكمة واحدة تكفل المحافظة على المال العام وسير العمل فيها بما يحقق مصلحة الاقتصاد الوطني ويضمن مسألة الإدارة عن الأخطاء التي ترتكب في جميع الشركات الحكومية دون تفضيل أو تميز.

وللبعد الاقتصادي الذي تنشده السلطنة في هذا النوع من الشركات سواء بالتملك التام أو من خلال تملك نسب فيها فقد أنشأت العديد من الشركات لاستغلال استثماراتها بأسلوب يرفع من قيمتها السوقية، وباستقلال عن الدعم الحكومي لها؛ تمهدًا لشخصيتها⁽⁴⁾، وقد تكبد هذه الشركات خسائر بسبب إدارتها بهذا الأسلوب الحكومي التقليدي وبسبب تضارب المصالح فيها⁽⁵⁾، فتعتبر هذه الشركات جهات فاعلة في الاقتصاد والمجتمع، وهي تؤثر في تنوع مصادر الدخل للاقتصاد، كما أنها تخضع للرقابة الإعلامية عند تعرضها للخسائر⁽⁶⁾، الأمر الذي يجعل من الأهمية إلى تغيير طريقة إدارتها بما يضمن استدامتها وشفافيتها وصمودها أمام تقلبات الاقتصاد العالمي؛ وذلك بسنّ نظام قانوني بمعايير دولية خاصة لإدارة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً قادراً على جلب الاستثمار الأجنبي، وعلى هذا فقد أصدرت "مبادرة حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً" من الهيئة العامة لسوق المال بالقرار رقم (2021/132)، ولحداثة هذا الموضوع؛ كان لابد من الوقوف على الآيات الرقابة على أعمال مجلس الإدارة، ومدى كفايتها، وكيف يمكن اختيار مجلس إدارة يتسم بالشفافية والمسؤولية والخبرة والاستقلالية التأثير على إدارة الشركة.

4- يعقوب بن سالم العوفي، مرجع سابق، ص.54

2- قانون إنشاء جهاز الاستثمار العماني رقم 61/2020م المنشور في الجريدة الرسمية رقم 1344 بتاريخ 7/6/2020.

3- مجموعة المبادئ القانونية الصادرة عن وزارة العدل والشؤون القانونية لعام 2022م، الكتاب السابع والعشرون، المبدأ رقم (1/3) لعام 2023م، ص 92

4- العجماء رياض جابر سعيد، حوكمة الشركات التجارية المملوكة للحكومة، رسالة ماجستير، 2019، جامعة اليرموك الأردن ص 88.

5- هناك صور عدة لتضارب المصالح مثل: تعاقد شركة أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مع الشركة مع وجود شروط تفضيلية، ومن الصور الأخرى منافسة الشركة، وكذلك استغلال عضو مجلس الإدارة للمعلومات أو الفرص الاستثمارية التي تصله؛ لكونه عضو مجلس إدارة؛ فيقوم باستغلالها لصالحة

6- تعد شركة النماء للدواجن مثلاً حيناً على ذلك؛ حيث تناولت وسائل إعلامية ووسائل الشورى والمواطنون أسباب خسارتها، وتوقفها عن العمل، وللإطلاع على تفاصيل القضية؛ يمكن الرجوع إلى www.youtube.com/@alwisa.com و www.alroya.om و www.atheer.om تم الإطلاع على القضية بتاريخ 2/2/2025م.

أولاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً بالنسبة للدولة والمساهمين والأفراد المستثمر؛ فكان لابد من دراسة التنظيم القانوني لها¹، وتحديداليات تعزيز الرقابة فيها وعلى مجلس ادارتها بما يضمن سير عملها بكل شفافية ووضوح، كما أن هذه الدراسة ذات أهمية للجهات المهتمة بالحكومة في الدولة؛ لإمكانية الاستفادة منها في مراجعةاليات الرقابة على مجالس الادارة لوضع إطار أو غطاء تشريعي واحد لكافة الشركات الحكومية.

ثانياً: أهداف الدراسة

للدراسة هدف عام يمكن في الاطلاع علىاليات الرقابة على اعمال الشركة، والاستفادة من الايجابيات والتوصية بمعالجة بعض القصور والسلبيات التي بها - إن وجدت -، ويمكن تحقيق هذا الهدف بالوصول الى الأهداف الفرعية الآتية²:

- 1 - ما هياليات الرقابة على اعمال مجلس الادارة.
- 2 - بين أنواع الرقابة على مجلس الادارة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

بالرغم من العناية التي توليه الدول لهذا النوع من الشركات من خلال فرض قواعد حوكمة تكفل استمرار وبقاء الشركة، الا انها تواجه في الوقت ذاته عدد من التحديات والصعوبات؛ وعلى هذا فان السؤال الرئيس الذي تنطلق منه الدراسة؛ ما هياليات الحكومة التي تتبعها هذه الشركات؟ وما مدى جدواها وكفايتها في تحقيق الغايات المنشودة منها؟

رابعاً: أسئلة الدراسة

من خلال الإشكالية المتمثلة، في مدى كفايةاليات الرقابة المتبعه على مجلس إدارة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها؛ ومن هذه الإشكالية يتفرع عنها عدة تساؤلات يمكن تحديد بما يلي:

- 1 - ما معنى الإفصاح والشفافية؟
- 2 - ما هياليات تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية؟
- 3 - كيف يتم تعزيز الرقابة على مجلس الادارة؟
- 4 - ما مدى كفاية الأدوات الرقابية؟

خامساً: حدود الدراسة

تقتصر الدراسة بياناليات تعزيز الرقابة على اعمال مجلس الادارة وفق ما نص عليه قانون الشركات التجارية العماني رقم 18/2019م وما جاء بالقرار رقم 132 / 2021م الخاص بمبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً

¹- واثق رعد الدليبي، الحكومة في الحد من الممارسات التعسفية داخل الشركة المساهمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2019 ص 15.

²- عيد بن حامد الشمري، نموذج رقابي لقياس حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، 2019 ص 16.

وال الصادر من الهيئة العامة لسوق المال وتنحصر الحدود المكانية للدراسة في الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً بسلطنة عمان.

سادساً: منهجية الدراسة

للوصول الى الغاية والمهد المنشود من الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة؛ حيث يتم جمع المعلومات من مصادرها، ودراسة وتحليل النص القانوني، وتفسيره، مع مقارنته بالنصوص القانونية التي تنظمُ اليات حوكمة الشركات متى ما استلزم الأمر ذلك، وتدعمِ ذلك بالأمثلة الواقعية؛ لفهم نصوص الحوكمة، والغاية منها.

خطة البحث:

المبحث الأول: تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية

المبحث الثاني: الرقابة على أعمال مجلس الإدارة

المبحث الأول: تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية

تضمنت مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها نصاً صريحاً في المادة الثالثة على أن تضع الشركة نظاماً داخلياً للحكومة حيث نصت "تلزم الشركة بوضع نظم حوكمة داخلية لها وللشركات التابعة لها والشقيقة، وعلى الجهة الحكومية المباشرة متابعة التزام الشركة بذلك" وعلى هذا فإن على الشركة إضافة إلى المبادئ الأساسية الواردة في القرار رقم (132/2021) بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، فيجب على الشركة أن تضع قواعد حوكمة خاصة تتماشى مع طبيعة الشركة، والزرت الجهات الرقابية على متابعة ذلك، كما تضمنت المبادئ الصادرة عدد من القواعد التي تضمن تطبيق الحكومة من خلال فصل الملكية عن الإدارة، مع منح المجلس بعض الاختصاصات والصلاحيات لإدارة الشركة؛ مما يلزم فرض رقابة على أعماله، وقد ألم المشرع مجلس إدارة الشركة بالإفصاح عن بيانات الشركة؛ حتى يتاح للمساهمين والمواطنين الرقابة عليها؛ لذلك فإن من الأهمية دراسة آليات الرقابة على المجلس بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية^١.

1- تبين القضية استغلال مجلس الإدارة لبيانات الشركة. اسم القضية: Securities and Exchange Commission v. Texas Gulf Sulphur Co. رقم القضية: 401 F.2d 833 (2d Cir. 1968) المحكمة: محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة الثانية، تاريخ الحكم: 13 أغسطس 1968 في عام 1963، اكتشفت شركة Texas Gulf Sulphur (TGS) ترسيبات معدنية كبيرة في منطقة كيد كريك قرب تيميز، أونتاريو، كندا. بعد إجراء تحاليل أولية، تبيّن أن الاكتشاف يحتوي على كميات كبيرة من الزنك والنحاس والفضة. للحفاظ على سرية الاكتشاف وتأمين حقوق التعدين: طلبت الشركة من موظفها الحفاظ على السرية التامة خلال هذه الفترة، قام عدد من موظفي TGS بشراء أسهم في الشركة أو خيارات شراء أسهم، مستفيدين من المعلومات غير المعلنة عن الاكتشاف. في 12 أبريل 1964، أصدرت الشركة بياناً صحفياً نفت فيه صحة الشائعات حول الاكتشاف، ووصفتهما بأنها "مبالغ فيها" وأن البيانات المتاحة غير كافية لتقييم الاكتشاف. بعد أربعة أيام، في 16 أبريل 1964، أعلنت الشركة رسمياً عن الاكتشاف الكبير رفعت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) دعوى ضد الشركة وعدد من موظفها، متهمة إياهم بانتهاك المادة 10 (b) وقاعدة 510-b، من خلال التداول بناءً على معلومات داخلية وتقديم بيانات مضللة، وأوضحت المحكمة أن الإفصاح يجب أن يكون فعالاً، أي أن يتم عبر وسائل إعلامية تضمن وصول المعلومات إلى المستثمرين. في هذه القضية، اعتبر أن الإفصاح لم يكن فعالاً حتى تم نشره عبر شريط أخبار دا جونز، وُتُعد هذه القضية من القضايا الرائدة في مجال التداول بناءً على معلومات داخلية؛ حيث أرست مبادئ مهمة لا تزال تؤثر على

وبما أن التقارير يجب أن تكون صادرة عن جهة رقابية موثوقة تعكس حقيقتها، وتحمل مسؤولية عدم صحتها، إذ لا قيمة لها طالما أنها لم تكن صحيحة؛ حيث يُعد الإفصاح والشفافية من الركائز الأساسية للحكومة؛ فهي تعزز الثقة بين كافة أطراف الشركة؛ حيث إن أغلب الأزمات المالية التي تمر بها الشركات هي بسبب عدم وجود إفصاح حقيقي لبياناتها، أو عدم الدقة فيه، أو تزويره؛ مما يؤدي إلى عدم تحقيق الشركة لأهدافها أو انها يارها بصورة مغایرة لما تم نشره عن وضعها المالي، كما أنها قد تفصح عن البيانات، إلا أنها لا تحمل الشفافية المطلوبة بتصورها بعد الوقت المحدد، أو لوجود أخطاء بها، أو لاحتقارها على بعض الأشخاص، خاصة ما يتعلق بالبيانات المالية للشركة ومكافئات الأعضاء وتضارب المصالح.¹

ولذلك حتى يضمن المشروع العماني وجود معلومات صادقة عن الشركة مفصّل عنها بشكل شفاف؛ حدّد المعلومات التي يجب أن تحتوي عليها التقارير للشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها ووقت الإفصاح عنها، من خلال حوكمة نصوص المبادئ التي تحكم نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وألزم أعضاء مجلس الإدارة بأعلى معايير السلوك المهني، من خلال ضرورة الإفصاح عن أي تعاملات تخصهم، أو الأطراف ذوي العلاقة مع الشركة؛ ولبيان ذلك بالتفصيل سيتم دراسة مفهوم الإفصاح والمعلومات التي يتحتم الإفصاح عنها خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح والشفافية

المطلب الثاني: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

المطلب الأول: تعريف الإفصاح والشفافية

كثيراً ما يُتداول في وسائل الإعلام مفهوم الإفصاح والشفافية، على أساس أنه أحد المبادئ التي تتبعها الدولة لمحاربة الفساد من خلال نشر البيانات المالية للشركة؛ حيث يظهر هذا المصطلح عند وجود أي أزمة؛ ماله من أهمية في منع تضارب المصالح، ولما للبيانات التي يفصح عنها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرار المصيري للشركة، مثل أحداث تغيير جوهري فيها مثل: بيعها، أو تغيير رئيسها التنفيذي، أو مجلس إدارتها، أو مطالبتهم بالتعويضات قبل الواقع في مصرير إفلاسها؛ فما هو الإفصاح؟ وما هي الشفافية؟ إذ يتلازم دائماً ورود مصطلح الإفصاح والشفافية معاً؛ مما يعطي انطباعاً بعدم وجود اختلاف بين المصطلحين، والحقيقة أن مصطلح الإفصاح يختلف عن مصطلح الشفافية؛ وعلى هذا سيتم بيان تحديد مفهوم كلاً منهما، وبيان أهميتهما خلال النقاط التالية:-

أولاً: تعريف الإفصاح وأنواعه

الإفصاح في اللغة من الكلمة فَصَحْ، ويقال: فَصَحَ الرجل أي: انطلق لسانه، أما في الاصطلاح فقد وردت تعريفات عدة للإفصاح، فقد عرف بعضهم الإفصاح بأنه الكشف عن المعلومات الخاصة بالشركة، والتي تُظهر مركزها المالي بصورة دورية،

القوانين واللوائح المتعلقة بالإفصاح والتداول العادل في الأسواق المالية. للاطلاع على الحكم وكافة خلفية القضية: com https://law.justia.com . تم الاطلاع بتاريخ 5/5/2025 م.

¹ - TRANSPARENCY, DISCLOSURE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE COMPANIES IN KENYA Master 2012 UNIVERSITY OF NAIROBI

أو عند حدوث حادثة معينة تؤثر على وضع الشركة للجهات الرقابية¹، وعُرفه بعض الفقه بأنه: نشر المعلومات عن الشركة بطريقة يمكن التنبؤ من خلالها بإمكانية الشركة توزيع أرباح، أو قوع خسائر، أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها²، والجدير بالذكر أن المشرع العماني لم يتطرق في قانون الشركات التجارية أو مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً لتعريف مبدأ الإفصاح والشفافية، وحسننا فعل فيما ذهب إليه، ويمكن تقسيم الإفصاح إلى أنواع عدة حسب النظرة النوعية لها، وبحسب ما يراه الفقه القانوني منها:³:

أ- الإفصاح الإجباري: هو ما تنص عليه التشريعات كحد أدنى من الإيضاحات المحددة والضرورية؛ فهو يهدف إلى توفير قدر من البيانات والمعلومات التي يستطيع من خلالها المطلع عليها القدرة على قراءتها وتحليلها؛ لفهم قيمة الشركة ووضعها المادي.⁴

ب- الإفصاح الاختياري

هو إفصاح طوعي يُهدف منه تقديم بيانات لا تتطلبها التشريعات؛ وذلك بهدف تعزيز مكانة الشركة في مجال الإفصاح والشفافية، ونفي الشائعات التي تدور حول قيمتها.⁵

ج- الإفصاح الكامل:

هو إظهار كافة البيانات في التقارير المالية، حيث يغطي كافة المعلومات التي تهم متخد القرار؛ إذ لا يكتفي بالمعلومات التي نص عليها المشرع فحسب، وإنما يورد حتى المعلومات المستقبلية للشركة.

ثانياً: تعريف الشفافية

الشفافية لغة: من شفَّ يشَّفَ، فهو شفاف، وشف الثوب أي: رق حتى يُرى ما خلفه، ولم يحجب ما وراءه. وُعرف اصطلاحاً بأنها إظهار المعلومات الصادقة لكافة في الوقت المناسب، وبالدقة والقدر اللازم لمعرفة وضع الشركة الحقيقي⁶، كما عُرِفت

¹- محمد أحمد سلام، الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية، دار النهضة العربية – مصر، دار النهضة العلمية، الإمارات، مصر، الطبعة الثانية، 2020، ص 67.

²- ياسر أحمد محمود محمد، دور أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2016 ، ص 208.

³- يمكن تقسيم الإفصاح من حيث إرادة الأطراف إلى إفصاح طوعي وإفصاح إلزامي؛ ويمكن تقسيمه من حيث نوع المعلومات إلى إفصاح مادي وغير مادي؛ ومن حيث الأشخاص الصادر عنهم الإفصاح يقسم إلى إفصاح الشخص الطبيعي وإفصاح الشخص المعنوي؛ للمزيد حول ذلك: احمد علي محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصري والإفصاح والشفافية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 2011، ص 245.

⁴- سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2016 م ، ص 439.

⁵- مصطفى منقسط يوسف، رقابة هيئة الأوراق المالية على الشركات المساهمة، منشورات زين الحقوقية بيروت، الطبعة الأولى، 2018، ص 93.

⁶- هادي بن علي محمد اليامي، الالتزام بالإفصاح والشفافية في نظام حوكمة الشركات السعودي، دار النهضة العربية 2016م، القاهرة، بدون طبعة، 2016 م ، ص 47.

الشفافية بأنها وضوح المعلومات من قبل الشركة، وبشكل يدعم البيانات الواردة في التقرير المالي بحيث تعكس حقيقته¹، فما الفرق بين الإفصاح والشفافية؟ وما أهمية كلًا منهما؟

أ- الفرق بين الإفصاح والشفافية:

يكمن الفرق بين الشفافية والإفصاح من خلال فهم تعريف كلٍ واحد منها، حيث يمكن التوصل إلى أنهما يتفقان بأن كلاً منها التزام قانوني بتقديم بيانات ومعلومات، إلا أن الفرق بينهما هو أن كل تقديم حقيقي للبيانات في الوقت المناسب يسمى شفافية، في حين عندما تكون هذه البيانات غير حقيقة تسمى افصاحاً؛ ولذلك فالشفافية تكون أعم من الإفصاح، والإفصاح الكامل وال حقيقي يؤدي إلى وجود الشفافية.² فلا يكفي أن تفصح الشركات عن بياناتها وإنما يجب أن تكون شفافة وصادقة فيها، وأن تصدر في الوقت المحدد حتى يستطيع كل من يرغب في اتخاذ أي قرار يتعلق بالشركة بناء على هذه المعلومات الحقيقة والصادقة.

ب - أهمية الإفصاح والشفافية:

تكمّن أهمية الإفصاح والشفافية في أنه كلما كانت البيانات واضحة وحقيقة فإن ذلك يؤدي إلى اتخاذ القرار المناسب، فعند خسارة الشركة يمكن للمجلس او الجمعية العامة اتخاذ قرار لإدارة الشركة بطريقة مختلفة او عزل مجلس الإدارة، وبالتالي يمكن القول ان للإفصاح والشفافية أهمية بالنسبة لكافة أطراف الشركة من مساهمين ودائنن وغيرها من الأطراف، وفيما يلي بيان لأهمية الإفصاح والشفافية:

١ - للإفصاح والشفافية أهمية بالنسبة للمساهمين في تقرير مصير الشركة، بتغيير مجلس إدارتها؛ في حال ما أظهرت التقصير منهم، كعدم حضور الاجتماعات، أو الاستثمار في الاستثمار؛ إذا كانت محققة لأهدافها، أو ببيعها في حال عدم الجدوى منها، كخسائرها، أو عدم تحقيق أي عائد منها، أو تغيير الغرض من الشركة.³

2- للإفصاح - أيضاً أهمية مجلس الإدارة؛ وذلك لمعرفة أدائه، وأداء الإدارة التنفيذية؛ فيقوم بتغيير سياساته في تحقيق أهداف الشركة، أو تغيير الرئيس التنفيذي، في حال أظهرت التقارير عدم قيامه بتنفيذ سياسة مجلس الإدارة، أو تقليص العاملين بالشركة؛ ففي تمكّن مجلس الإدارة من اتخاذ القرار المناسب.

3 - أما بالنسبة للمستثمر؛ فله أهمية من حيث معرفة قيمة الشركة الحالية، والتنبؤ بشأن مستقبلها؛ من خلال قراءة البيانات التي ترد في التقرير المالي للشركة، خاصة ما يتعلق بالأرباح والخسائر، فيستطيع معرفة قيمة الشركة عند رغبته بالمساهمة فيها، في حال ما طرحت حصة منها للشراء أو بالاستحواذ عليها.⁴

¹ ديفيد لاركر وبريان تييان، مسائل حوكمة الشركات نصرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها، ترجمة: عبد الله بن ناصر أبوثنين، وسعد بن عبد الله الكلاوي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، بدون طبعة، 2017 م ص 375.

²-هادي، محمد على، اليمام، مرجع سابق، ص. 48.

٣- مراجعة لامتحانات امتحانات

٤- الـ ٧٠

٢٠ - المرجع السابق، ص ٧٠.

4 - تعزيز مكانة الشركة؛ من خلال نفي الشائعات حول قيمتها السوقية، ومنح العاملين الثقة فيها؛ حيث يستطيع العاملون بها تحديد مصيرهم بمواصلة العمل فيها قبل الوصول إلى تسريرهم عن العمل، في حال ما كانت بياناتها المالية توجى بتعثرها.

6 - تمكين مراقب الحسابات الخارجية من الاعتماد على التقارير المالية السابقة في حال التدقيق عليها.

7 - بالنسبة لمن يرغب في الترشح لعضوية المجلس؛ فاطلاعه على التقارير يعطيه انطباعاً عن الشركة، ومدى قدرته على تحقيق أهدافها؛ مما يؤثر على أتعابه ومكافآته.

ثالثاً: عيوب الإفصاح والشفافية

إن الإفصاح والشفافية عن معلومات الشركة قد يؤدي إلى تجاوز الحدود المرسومة بموجب القانون مما يضر بالشركة؛ ويمكن تحديد عيوب الإفصاح والشفافية من خلال¹:

أ - قد يؤدي الإفصاح والشفافية العالية إلى مخاطر ضد الشركة؛ من خلال نشر معلومات أو ممتلكات تضعفها أمام منافسيها؛ لأن تعلن الشركة عن استراتيجية في تقدير سعر منتج، أو تاريخ إطلاق منتج معين.

ب - إضعاف الموقف التفاوضي للشركة؛ لأن تكون الشركة بحاجة ماسة إلى منتج معين فتُظهر ذلك؛ مما يتربّع عليه حصولها على ذلك المنتج بسعر أعلى؛ لضعف موقفها التفاوضي.

ج - قد تؤدي الشفافية العالية إلى احتمال تعرض الشركة إلى مطالبات قضائية- ما يتعلّق ببراءات الاختراع مثلاً-.
وبناءً عليه؛ فإنه يجب على مجلس الإدارة أن يدرس التقارير قبل نشرها؛ حتى لا تؤدي إلى خسارة الشركة، مما يتربّع عليه مطالبة المجلس بالتعويضات عن البيانات المغلوطة الواردة في التقرير، ومن أشهر القضايا في هذا المجال قضية اتحاد الاتصالات موبايلي في المملكة العربية السعودية، حيث تم تضخيم الأرباح في التقارير المالية للشركة، من خلال حساب الشركة قبل المستقبلة؛ مما أدى لارتفاع السهم، وبعدها تمت إعادة صياغة القوائم المالية بالانخفاض لأرباح 27 شهرًا؛ أدى ذلك إلى انخفاض السهم، وتضرر المستثمرين، وتوجهوا لإقامة دعوى ضد الشركة، ربحوا من خلالها تعويضات تقدر بـ 1.23 مليار ريال سعودي، كذلك تعد قضية محمد المعجل نموذجًا لضرورة قيام أعضاء مجلس الإدارة في التدقيق على القوائم المالية؛ حيث إن هذه الشركة وقبل الاكتتاب ضخت من أرباحها وقيمة أصولها، كما أن مجلس الإدارة بعد الاكتتاب لم يبذل العناية اللازمة لإظهار قيمة الشركة، وعند خسارة الشركة واكتشاف عدم صحة البيانات المالية؛ قام المستثمرون برفع دعوى ضد مؤسسي الشركة قبل الاكتتاب ومجلس الإدارة بعد الاكتتاب؛ حيث تم تعويضهم² عن الخسائر التي لحقت بهم.

¹ - ديفيد لاركر وبريان تيان، مرجع سابق، ص 89.

²-Ahad Ali Alomran Assessing the Liability Exposure of Public Joint-Stock Companies' Directors Under the Liability Rules in Saudi ArabiaA Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Juridical Scien 2012 Indiana University – Maurer School of Law p113

المطلب الثاني: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

لقد تضمنت مبادئ الحوكمة في الصادرة بالقرار رقم (132/2021) على عدد من القواعد التي تكفل عملية الإفصاح عن البيانات الخاصة المتعلقة بالشركة، فما هي المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؟ وهل عملية الإفصاح صالحة للشركة في جميع الأحوال؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه خلال النقاط التالية:-

أولاً: البيانات التي يجب الإفصاح عنها

لا يكفي أن ينص المشرع على واجب الإفصاح والشفافية، بل يجب أن ينص على البيانات والمعلومات التي تعكس حقيقة وضع الشركة¹؛ ولذلك نص المشرع العماني في المادة الرابعة من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً رقم 132/2021² على: "يجب على الشركة الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في هذه المبادئ" وعلى هذا فانه يوجد نوعان من البيانات التي يجب الإفصاح عنها، وهما:

^١ ديفيد لاركر وبrian تياب، مرجع سابق، ص 102. اتهارت شركة "هيلث ساوث" (HealthSouth) "نتيجة واحدة من أكبر فضائح الاحتيال المالي في تاريخ قطاع الرعاية الصحية الأمريكي؛ حيث تم تضخيم أرباح الشركة بشكل غير قانوني بمقدار 2.7 مليار دولار بين عامي 1996 و2002؛ مما أدى إلى خسائر فادحة للمستثمرين؛ إذ لم تكن القوائم المالية تعكس وضع حقيقة الشركة.

١- تزوير الأرباح: قام مؤسس الشركة ومديرها التنفيذي، ريتشارد سكروشي، بتوجيه الموظفين لتزوير البيانات المالية في قائمتها؛ بهدف تلبية توقعات وول ستريت، من خلال تسجيل أرباح وهمية، ومطابقتها بزيادات مزيفة في الأصول.

٢- فشل الرقابة: لم يتمكن مجلس الإدارة والمدققون الخارجيون، مثل شركة إرنست وبنغ، من اكتشاف علامات التحذير المتكررة؛ مما سمح

٢- فشل الرقابة: لم يتمكن مجلس الإدارة والمدققون الخارجيون، مثل شركة إرنست ويونغ، من اكتشاف علامات التحذير المتكررة؛ مما سمح باستمرار الاحتيال لسنوات.

3- ضعف الحكومة: أظهرت التحقيقات أن لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة كانت تفتقر إلى الخبرة والاستقلالية، مع وجود تواصل غير كافٍ بين الإدارة والمدققين.

٢- المادة (٤) "يجب على الشركة الالتزام بمعايير الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في هذه المبادئ، كما تلتزم بالآتي:

- أ- إعداد قوائم مالية ربع سنوية غير مدققة، وأخرى مدققة عند نهاية فترة الإقرار المالي، والإفصاح عنها عبر الموقع الإلكتروني للشركة ومنصة النشر الإلكتروني التي ستعتمدها الهيئة، وذلك خلال يومين من اعتماد مجلس الإدارة لتلك القوائم.
- ب- إعداد تقرير حوكمة سنوي في نهاية كل فترة إقرار مالي على أن يكون مدققاً من قبل مراقب حسابات خارجي والإفصاح عنه بالتزامن مع نشر القوائم المالية المدققة على الموقع الإلكتروني للشركة، ومنصة النشر الإلكتروني التي ستعتمدها الهيئة، ويجب أن يتضمن هذا التقرير على الأخص

- ١- تشكيل مجلس الإدارة، مع تحديد الأعضاء المستقلين.
- ٢- اللجان المتخصصة المنشقة عن مجلس الإدارة، وعدها وأعمالها خلا، السنة.

- ٣- إجمالي الأجر والمتغيرات لأعضاء مجلس إدارة الشركة أو الشركة التابعة لها أو الشركة الشقيقة.
- ٤- احتمال الأحمد، والمكافآت المقيدة لموظف، الادارة الرئيسية.

٧- الأعباء المالية المتربعة على الشركة عن تقديم خدمات غير اقتصادية بناء على توجيهات الحكومة.

أ: البيانات المالية¹:- ونصت عليها المبادئ في الفقرة (أ) من المادة الرابعة، وتتمثل في القوائم المالية أو التقرير المالي الدوري، الذي أوجبت المبادئ الإفصاح عنه بشكل ربع سنوي دون تدقيق، وعند انتهاء السنة المالية على أن يكون مدققاً، ويجب أن يشمل على قائمة الدخل، وبُقصد بها مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات؛ وذلك للوصول إلى إظهار مدى ربح الشركة أو خسارتها؛ حيث إن الإيرادات لا تعني الربح، وكذلك يشتمل على قائمة الميزانية، والتي تشمل الأصول سواء كانت متداولة أو غير متداولة، والخصوم مثل: الديون، وحقوق الملكية، مثل: المبالغ المستثمرة، والأرباح التي لم توزع، كما توضح التدفقات المالية، كما يجب الإفصاح عن بعض البيانات والمعلومات غير الدورية، والتي يطلق عليها البيانات أو المعلومات الطارئة، وهي التي تغير عن حدث وتطورات جوهرية في الشركة تؤثر في قيمتها السوقية ومركزها المالي؛ مما قد يؤثر على قرار المساهمين أو المستثمرين المستقبليين.

ب - البيانات غير المادية²

يُقصد بها المعلومات التي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من مرتبات ومكافآت ومؤهلات وواجبات كل منهم، كذلك تتدرج تحتها السياسات التي ترغب الشركة في القيام بها مستقبلاً، كتقليص حجم العمالة أو زيادتها. وقد نصت المادة الرابعة من المبادئ في البند (ب) عليها وفقاً للتالي:

ب - إعداد تقرير حوكمة سنوي في نهاية كل فترة إقرار مالي، على أن يكون مدققاً من قبل مراقب حسابات خارجي، والإفصاح عنه بالتزامن مع نشر القوائم المالية المدققة على الموقع الإلكتروني للشركة، ومنصة النشر الإلكتروني التي ستعتمدها الهيئة، ويجب أن يتضمن هذا التقرير على الأخص الآتي:

١ - تشكيل مجلس الإدارة، مع تحديد الأعضاء المستقلين

وذلك لضمان النصاب المحدد لعدد الأعضاء المستقلين بالمجلس؛ مما يعطى ثقة في القرارات والتقارير الصادرة من المجلس، ونؤيد في هذا الصدد بضرورة إلزام الشركة بالإفصاح عن مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة؛ وذلك للتأكد من تناسب مؤهلاتهم مع غرض الشركة، كما أنه يجب الإفصاح عن السيرة الذاتية في موقع الشركة، خاصة ما يتعلق بالشركات السابقة التي قام العضو بالعمل بها، وعدم الاكتفاء بسرد بعض العبارات التي لا تعرف بعضو مجلس الإدارة وتحمل عبارة مدح فقط؛ فيجب ذكر المؤهلات والإنجازات والشركات التي سبق للعضو الدخول في مجلس إدارتها³.

٢ - اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وعدها، وأعمالها خلال السنة.

للنظر في مدى حاجة الشركة لتشكيل مثل هذه اللجان، وتوفيقها مع اللجان المنصوص عليها بالمبادئ، والتأكد من أن أعمالها لحاجة، وليس هدفها توزيع مكافأة على أعضاء المجلس.

¹- عمار حبيب جهلوك، النظام القانوني لحكومة الشركات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، ص 189.

²- هادي بن علي محمد اليامي، مرجع سابق، ص 67.

³- تم الرجوع إلى صفحات الكثير من الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها؛ حيث لا توجد معلومات عن أعضاء مجلس إدارتها، على سبيل المثال: شركة تنمية نفط عمان، وهي أكبر شركة حكومية، تم الاطلاع بتاريخ 15/4/2025م.

٣- إجمالي الأجر والكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة، أو الشركة التابعة لها، أو الشركة الشقيقة؛ وذلك حتى يمكن قياس أداء الأعضاء، والتتأكد من عدم مخالفة قواعد صرف المكافأة الواردة في قانون الشركات التجارية أو تجاوزها للمبالغ المحددة فيما.

٤- إجمالي الأجر والمكافآت المقررة لموظفي الإدارة الرئيسين.

وذلك بهدف قياس أداء الإدارة التنفيذية مع ما يمنح لهم من أجور، ونرى هنا أنه من المضروبة أن يتم ذكر مرتباً كبار الرؤساء التنفيذيين، والشروط الجزائية المرتبطة على إنهاء عقودهم؛ وذلك للتأكد من سلامة التعاقد معهم، وعدم تأثير إنهاء العقود على المركز المالي للشركة بدفع مبالغ طائلة في حال إنهاء خدماته.

٥- المكافآت الثابتة والحوافز المرتبطة بالأداء ومعايير أداء العاملين في الشركة.

٦- ورش العمل والبرامج التدريبية التي تتحقق بها أعضاء مجلس الإدارة على نفقة الشركة، مع بيان مجالاتها، وتتكلفها، ومحل انعقادها وتاريخها، حيث إنها ضرورية لتعريفهم بواجباتهم ومسؤولياتهم، كما يكتسب ذلك أهمية كبيرة لمعرفة صله بهذه الورش لتحقيق أهداف الشركة من عدمه، والغرض منها، والذي قد يكون عرضًا ترفهياً، وليس له علاقة بالشركة، كما أنها تعطى انتظاماً حول عملية ترجيح مرشح على آخر لعضوية المجلس.

7 – الأعباء المالية المتربطة على الشركة عن تقديم خدمات غير اقتصادية بناء على توجهات؛ وذلك ماله من تأثير عند تقييم الأهداف غير الربحية للشركة، ومدى تأثيرها على الهدف الرئيسي.

ثانياً: الإفصاح عن التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة

يُعد التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة¹ من أبرز مواضع تعارض المصالح في الشركات، لا سيما تلك التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً؛ لما لذلك من آثار سلبية محتملة على مصالح الشركة؛ فقد تؤدي هذه التعاملات إلى منح مزايا أو أرباح لتلك الأطراف على حساب الشركة؛ مما يلحق بها خسائر مالية جسيمة قد تصل إلى درجة الإفلاس؛ لذلك نصت المبادئ على وجوب قيام العضو بالإفصاح عن تلك التعاملات والصفقات، وقد تناولت مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً هذا الموضوع في مواد قانونية متفرقة عدة، وتحديداً المواد: (39، 58، 64، 70، 71). ومن خلال تبع هذه النصوص؛ يتبيّن وجود تباين في المواقف القانونية والفقهية تجاه التعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، حيث انقسمت الآراء إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يشدد على منع مثل هذه التعاملات منعاً باتاً؛ حمايةً للشركة.

الاتجاه الثاني: يسمح بـها بشرط الحصول على موافقة الجمعية العامة.

١- تنص المادة الأولى من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها على أن الأطراف ذات العلاقة تشمل كلاً من: أ-أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة، أو الشركات الشقيقة، أو التابعة لها، أو المنشآت التي تسيطر الشركة عليها، أو للشركة تأثير جوهري على قراراتها بـ - جميع الأشخاص الذين يسيطرون على الشركة، أو لهم تأثير جوهري على قراراتها من داخل الشركة أو خارجها ج - الأقارب من الدرجة الأولى للأشخاص الطبيعيين المشار إليهم في البندين أ و ب. د. الشركات أو المؤسسات الفردية، أو شركة الشخص الواحد المملوكة بنسبة ١٠٠% للأشخاص المشار إليهم في البندود و ج .

الاتجاه الثالث: يجوز التعاملات بشرط موافقة مجلس الإدارة، مع الالتزام بالإفصاح الكامل عنها.

وباستقراء المواد المشار إليها أعلاه يتضح أن المشرع العماني قد اختار تنظيم هذه التعاملات وحوكمتها بدلاً من منعها بالكامل، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ - تنظيم الإفصاح:

تنص المادة رقم (58) على التزامات أعضاء مجلس الإدارة، ومنها:

1 - الإفصاح عن أي مصالح شخصية مباشرة أو غير مباشرة في التعاقدات التي تبرمها الشركة.

2 - الامتناع عن المشاركة في النقاش أو التصويت بشأن الموضوع محل التعارض، ما لم تكن خبرة العضو ضرورية لاتخاذ القرار.

3 - تقديم الاستقالة من المجلس في حال استمرار تعارض المصالح الجوهرية مع مصالح الشركة.

ب - موافقة مجلس الإدارة على صفقات الأطراف ذوي العلاقة

تضمنت المادة رقم (39) من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصةً على أن من اختصاصات مجلس الإدارة مراجعة واعتماد التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، شريطة أن تتم بشفافية وعدالة¹، كما تؤكد المادة رقم (70)² من المبادئ على دور وأهمية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر في مراجعة هذه التعاملات، ورفع التوصيات بشأن الموافقة عليها من عدمها إلى مجلس الإدارة؛ أما المادة رقم (71)³ من المبادئ فتلزم الشركة بالإفصاح عن هذه التعاملات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وبالأخص معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

ج - التزامات الإدارة التنفيذية:

تضمنت المادة (64) مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها، على الزامية الإدارة التنفيذية بالحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل إبرام أي صفقات مالية أو تجارية تكون لأي من أعضائها أو أقاربهم حتى الدرجة الأولى مصلحة فيها⁴.

¹ من ابرز المبادئ التي تطرق لها المادة (39) "ج - اعتماد السياسات التجارية والمالية المرتبطة بأداء أعمال الشركة وتحقيق أغراضها، ومراجعتها دوريًا؛ و - اعتماد سياسة الإفصاح عن البيانات الدورية وتقرير حوكمة الشركة ومتابعة تطبيقها؛ م - اعتماد البيانات المالية الربعية والسنوية المتعلقة بأنشطة الشركة؛ ن - اعتماد سياسة الإبلاغ عن التجاوزات؛ س - اعتماد السياسات المتعلقة بسرية معلومات الشركة وعدم إفشالها، وذلك عند العمل مع شركات منافسة".

² المادة (٧٠) " تتولى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر مراجعة جميع التعاملات الاعتيادية وغير الاعتيادية مع الأطراف ذات العلاقة ورفع التوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة".

³ يجب أن تكون إفصاحات التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وبصفة خاصة معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالإفصاحات عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة".

⁴ المادة (٦٤) " يجب على الإدارة التنفيذية قبل إبرام الصفقات المالية والتجارية التي يكون لأي منهم أو لأي من أقاربهم حتى الدرجة الأولى مصلحة شخصية، الحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل إبرام تلك الصفقات".

يتضح أن المشرع العماني لم يتجه نحو المنع المطلق للتعامل مع الأطراف ذوي العلاقة، بل سعى إلى حوكمة هذه التعاملات من خلال إشراف مجلس الإدارة ومراجعة لجنة التدقيق والمخاطر لهذه التعاملات والإفصاح الكامل، إلا أن المنع ذهب إليه بالرغم ما يتحققه من حماية ضد تعارض المصالح - قد يحرم الشركة من فرص تجارية مشروعة، كما أن اشتراط موافقة الجمعية العامة على كافة الصفقات قد يبطئ عمليات اتخاذ القرار، وعليه: يُعدّ الاكتفاء بموافقة مجلس الإدارة - بشرط ضمان استقلاله ومراقبة لجان التدقيق - الخيار الأمثل، وهو ما ذهب إليه المبادئ، غير أنها توصي بضرورة اشتراط موافقة الجمعية العامة إذا تجاوزت قيمةصفقة حدّاً معيناً من رأس المال الشركة؛ لضمان الشفافية والرقابة في التعاملات الكبرى، وموافقة كافة الأعضاء المستقلين على التعاملات بكافة أنواعها.

المبحث الثاني: الرقابة على أعمال مجلس الإدارة

يفترض - بناء على الشروط التي وضعتها قانون الشركات التجارية العماني رقم 18/2019¹ ومبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً² - أن يقوم مجلس إدارة الشركة بواجباته مبتغيًا تحقيق مصلحة الشركة، كما أنه يتلزم بسياسة الإفصاح والشفافية في إظهار الواقع الحقيقي للشركة، وعدم التضخيه بأي مصلحة للشركة، وحيث إن فرضية قيام المجلس بعدة تجاوزات قد تتحقق؛ فقد اهتمت التشريعات والمنظمات العالمية - ومن ضمنها منظمة التنمية الاقتصادية وقوانين سلطنة عمان - بالرقابة على أعمال مجلس الإدارة، وقد أورد المشرع العماني ذلك في قانون الشركات التجارية رقم 18/2019، ومبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، ولم يكتفي بوجود رقابة داخلية في الشركة، بل إنه نص على الرقابة الخارجية.

ويلاحظ على هذه النصوص أن هناك رقابة داخلية تهدف إلى إعانته مجلس الإدارة على التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بواجبها، كما أنها تعطي- في ذات الوقت - للمساهمين الانطباع بأن الشركة تحقق أهدافها، إضافة إلى الرقابة الخارجية؛ حتى يستطيع المساهمون فرض رقابتهم على مجلس الإدارة؛ حرصا على أموال الشركة. وللوقوف على ذلك بالتفصيل فإنه يتحتم علينا دراسة أنواع الرقابة المنصوص عليها في مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، ورقابة جهاز الرقابة المالية والإدارة للدولة، وذلك من خلال المطلب التالي:-

المطلب الأول: القيادة الداخلية على أعمى، مجلس، الادارة

المطلب الثاني: القيادة الخاجية على أعمال مجلس الادارة

^١ - قانون الشركات التجارية العماني رقم 18 / 2019 م الصادر بتاريخ 13 فبراير 2029.

²- الهيئة العامة لسوق المال: قرار رقم ١٣٢ / ٢٠٢١ بإصدار مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصص الصادر بتاريخ ٦/١٠/٢٠٢١.

المطلب الأول: الرقابة الداخلية على أعمال مجلس الإدارة

تُعرف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تُتخذ داخل الشركة للمحافظة على أصولها، والتأكد من سلامة بياناتها المسجلة في دفاترها مع الواقع؛ هدف تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية والالتزام بسياسة الشركة، ويتبين من ذلك أن هذه المراجعة تقوم بها جهات عدة داخل الشركة¹، وهي:

أولاً: رقابة المساهمين

للجمعية العامة في الشركات الحق في انتخاب مجلس الإدارة؛ وبذلك يكون لها الحق في الرقابة عليه، وتمارس الجمعية ذلك ببسط رقتها على التقارير المرفوعة لها من قبل المجلس والمدقق الخارجي، وكذلك من خلال وضعها لنظام مكافأة أعضاء مجلس الإدارة²، وتقوم رقابة المساهمين على الشركة من خلال بسط رقتهم على بعض أعمال أعضاء المجلس، ولضمان عدم تضارب المصالح؛ فإن المشرع أعطى الجمعية العامة للشركة حق بسط رقتها على كل ما يؤدي إلى وجود تضارب في المصالح، فيما يتعلق ببعض أعضاء مجلس الإدارة؛ حيث نظمت المبادئ الصنفية بين الشركة والأطراف ذات العلاقة؛ فأوجب المشرع أن يتم إحاطة الجمعية العامة بها بعد موافقة المجلس عليها.

كما نص المشرع على ضرورة أن يقوم مجلس الإدارة بعرض أي موضوع يتصل بوجود منافسة بين أعمال أحد أعضائه والشركة على الجمعية لأخذ موافقتها، وهذا الحظر حظر مطلق؛ فلا يمكن للعضو ممارسة أي عمل يؤدي إلى منافسة مع الشركة، وإلا اعتبر مخلًا بواجبه تجاهها؛ إلا إذا حصل العضو على موافقة من الجمعية العامة³ وفقاً للمادة رقم (203) من قانون الشركات العماني رقم 18/2019م ، والتي نصت على: " لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة أن يشارك في إدارة شركة أخرى تمارس أعمالاً مشابهة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في الشركة أن يقوموا بحسابهم - أو لحساب الغير - بأعمال مشابهة لأعمال الشركة، ولا أن يستعملوا موجودات الشركة، أو أموالها لمصلحتهم، أو لمصلحة الغير، دون موافقة مسبقة من الجمعية العامة العادية.

وكل من يخالف أحكام هذه المادة يكون مسؤولاً تجاه الشركة عن ما يلحقها من أضرار"، كما تمارس الجمعية العامة رقتها على تقارير الحكومة؛ للتأكد من قيام الشركة باتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في مبادئ حوكمة الشركات، خاصة ما يتعلق منها بتشكيل مجلس الإدارة من حيث الاستقلال⁴، وعدد الأعضاء واجتماعات المجلس، وكذلك المكافآت الممنوحة

¹- سلامه عبد الصانع أمين، مرجع سابق، ص 227.

²- يعقوب بن سالم بن عبدالله العوفي، مرجع سابق، ص 75.

³- سالم بن محمد الدرمكي، النظام القانوني لمجلس إدارة شركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، دار الهبة القاهرة، بيروت، 2008، ص 118.

⁴- المادة (٣٠) "يشترط في العضو المستقل أن يكون مستقلًا في الرأي بما يمكنه من اتخاذ القرارات التي تخدم أغراض الشركة، وألا تكون له مصلحة مع الشركة أو أي من الشركات الشقيقة أو الشركات التابعة لها": كما حدّدت المادة (٣١) عدد من الحالات التي يفقد فيها العضو الاستقلالية منها، أ- إذا كان يشغل وظيفة حكومية أو عضواً منتخبًا أو معيناً في أي من المجالس التمثيلية أو كان يعمل في أي من الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً بـ- إذا انقضى على ترك خدمته في أي من الجهات المشار إليها في البند (أ) مدة تقل عن (١٢) إثنين عشر شهراً.

ج- إذا كان مالكاً لما نسبته (١٠٪) عشرة في المائة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.

للمجلس؛ للتأكد من منحها وفق الأسس والضوابط التي وضعها المشرع في مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيما حصصاً، كما أن تقارير الحكومة تبسط رقابة الجمعية العامة للشركة للاطمئنان على عدم وجود تضارب في المعاملات أو الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة، إلا وفق الضوابط التي تهدف لتحقيق مصلحة الشركة.

ثانياً: رقابة لجنة التدقيق الداخلي للشركة

أجاز قانون الشركات التجارية العماني رقم 132 / 2019 للمجلس أن يشكل عدة لجان؛ لمعاونته على أعماله ومراقبة الإدارة التنفيذية، ومن أهم هذه اللجان لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التي نصت عليها مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً؛ وفقاً للمادة رقم (44)¹، ويظهر قيام المبادئ بحوكمة هذه اللجنة وفقاً لما تتطلبه إدارة الشركة التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها؛ وذلك لمساعدة المجلس على القيام بمهامه من خلال استقلالية اللجنة، أو الخبرة الفنية التي تعوض أي نقص في المهارات لدى أعضاء مجلس الإدارة.²

أ - مبررات إنشاء لجنة التدقيق:

تهدف اللجنة إلى مراقبة تطبيق القوانين ومبادئ الحكومة، ومدى كفاية النظام الرقابي للشركة، وتطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح؛ لضمان تدفق المعلومات الصحيحة إلى كافة الأطراف، ولضمان ذلك؛ فإن على اللجنة أن تشرف على تأهيل وزيادة قدرة أعضاء مجلس الإدارة على إدارة المخاطر، وفهم البيانات والمعلومات في القوائم المالية، ومدى خطورتها وصحتها قبل إصدارها؛ فهذه اللجنة تُعد بمثابة حلقة الوصل بين المجلس والإدارة التنفيذية³.

ب - تكوين اللجنة وشروط الأعضاء المنتدبين إليها:

تظهر حوكمة اللجنة من خلال نص المبادئ في المادة رقم (45) على عدم جواز الجمع بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة؛ ضمناً لاستقلاليها، طالما أنه لم يتم الفصل بين لجنة التدقيق ولجنة المخاطر، ولتأكيد حوكمة اللجنة؛ نصت المادة رقم (46) على أن تكون اللجنة من ثلاثة أعضاء، وأن لا يقل عدد المستقلين بها عن اثنين؛ وذلك لضمان صحة التقارير التي تُرفع من قبلها، وهذا ما لم ينص عليه في قانون الشركات التجارية ولا لائحته التنفيذية، كما يجب أن يكون أحد أعضاء اللجنة - على أقل تقدير - من ذوي الخبرات المالية الذي يستطيع قراءة القوائم المالية، بما في ذلك قائمة الدخل والميزانية

د - إذا كان ممثلاً لشخص اعتباري يملك ما نسبته (١٠٪) عشرة في المائة أو أكثر من أسهم الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.

ه - إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من أعضاء مجلس الإدارة في الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.

و - إذا كانت تربطه صلة قرابة من الدرجة الأولى مع أي من موظفي الإدارة الرئيسيين في الشركة أو أي من الشركات التابعة لها أو الشركات الشقيقة.

١ - المادة (٤٤) "يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان متخصصة من بين أعضائه تعينه على أداء مهامه، على أن يكون من بينها لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، وللجنة الترشيحات والمكافآت، ويجوز للمجلس تشكيل لجنتين مستقلتين إحداهما لإدارة المخاطر وأخرى للتدقيق، إن رأى ضرورة لذلك. ويجب أن يتضمن قرار تشكيل اللجنة أسماء أعضائها، ونظام ومدة عملها، وأيأحكام أخرى ذات صلة".

²- ياسر أحمد محمود، مرجع سابق، ص 268.

³- سلامه عبد الصانع أمين، مرجع سابق، ص 201.

والتدفقات المالية، كما ينبغي أن يكون للخبرات المجتمعية في أعضاء اللجنة كلهم أن تخدم استراتيجية الشركة في الوصول إلى أهدافها^١.

ج- عمل اللجنة ومهامها وسلطاتها:

يجب على كل عضو في اللجنة أن يدرك حجم المسؤولية المضاعفة عليه، على أساس أنه عضو مجلس إدارة للشركة وعضو في لجنة التدقيق وإدارة المخاطر؛ ولذلك يجب عليه تحصيص الوقت الكافي للقيام بمهامه وسلطة عمله، وللجنة مهمة عامة في معاونة المجلس - وفقاً لنص المادة رقم (47) من المبادئ - تمثل في القيام بالتحقق من مدى قدرة الإدارة التنفيذية على تنفيذ الضوابط والوجهات التشغيلية التي يحددها لها مجلس الإدارة، وقياس مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعاليته^٢، ولها في ذلك التواصل مع المدقق الداخلي والخارجي؛ للوصول إلى تعديل أو تغيير هذا النظام، كما للجنة اختصاص ورد في المادة رقم (49) من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، ذكر بعضها منها - على سبيل المثال لا الحصر- الإشراف على أعمال التدقيق، والتوصية بتعيين مراقبى الحسابات الخارجيين، وإنتهاء عقودهم، وتحديد أتعابهم، والنتائج التي توصلوا لها، والإشراف على أعمال التدقيق الداخلي، وعلى الجوانب المتعلقة بإعداد البيانات المالية، ومراجعات الصفقات والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ولهذه اللجنة سلطات كثيرة من ضمنها - وفقاً للمادة رقم (50) من المبادئ - مطالبة المدير المالي بالحضور؛ لمناقشته حول الحصول على بعض المعلومات الغامضة.^٣

ثالثاً: رقابة المدقق الداخلي بالشركة

تُعدّ وظيفة المراقب الداخلي ذات أهمية في حوكمة الشركات؛ إذ تسهم في اكتشاف الحالات التي يتم فيها تضليل مجلس الإدارة بأي طريقة من طرق الغش أو التزوير؛ ففي مكملة لأدوات الرقابة الداخلية؛ الأمر الذي يستلزم أن يكون المدقق الداخلي ذا استقلالية تضمن قيامه بواجب التدقيق؛ ولذلك منح المشرع المدقق مهاماً عدّة من ضمنها: مراجعة الأداء المالي، والعمل على كشف الضعف أو القصور في أداء الشركة؛ بحيث تكون التقارير المرفوعة لمجلس الإدارة بناء على قوائم مالية سليمة تعكس قيمة الشركة، وقد نص المشرع العماني على ضرورة تعيين مراقب داخلي وفقاً للشروط والضوابط التي تحدّدها اللائحة^٤، كما بينت مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً أن على المدققين الداخلين التدقيق على التقارير المالية كل عام، مع ضمان حسن تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية؛ الأمر الذي يوجب ضرورة وضع إطار عام لهذه

^١- المرجع السابق، ص 205.

^٢- عمار حبيب جهلوك، مرجع سابق، ص 194.

^٣- المادة (٤٩) تمارس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بصفة خاصة الاختصاصات الآتية: ج – التوصية بتعيين مراقبى الحسابات الخارجيين وإنتهاء عقودهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكيد من استقل؛ م – اقتراح الأجر والكافات والمزايا المالية والعينية لرئيس وأعضاء وحدة التدقيق الداخلي.

^٤- المادة (٥٠)" يجوز للجنة التدقيق وإدارة المخاطر أن تطلب من المدير المالي للشركة ورئيس وحدة التدقيق الداخلي حضور اجتماعاتها للحصول على مزيد من الإيضاحات، ويجوز للجنة الاستعانة بأي شخص من ذوي الخبرة والكفاءة إذا ما دعت الحاجة لذلك."

^٥- المادة (٧٥) من لائحة الشركات التجارية رقم ١٤٦/٢٠٢١، تنص على " يجب على الشركة تعيين مراقب داخلي متفرغ في الشركة او التعاقد مع احد مكاتب او شركات المحاسبة والمراجعة المرخصة في السلطنة للقيام بأعمال التدقيق الداخلي....الخ."

الوظيفة في مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً¹; بحيث تضمن استقلاليتها وعدم انجرارها إلى تحقيق صالح شخصية مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، حيث لم تؤطر المبادئ عمل المدقق الداخلي.

وفيها يخص الرقابة الداخلية تؤكد مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً على ضرورة اجتماع الأعضاء المستقلين في الشركة، وإبداء رأيهم في تقاريرها المالية وقرارات مجلس الإدارة، على أن يعرض رأيهم على الجمعية العامة للشركة، دون أن يكون ملزماً لمجلس الإدارة، من أجل الوصول إلى بيانات دقيقة وصحيحة وقرارات سليمة يمكن اكتشاف المعيب منها بناء على الرأي المستقل لأعضاء مجلس الإدارة.²

المطلب الثاني: الرقابة الخارجية على أعمال مجلس الإدارة

حتى تضمن الدولة وجود رقابة مستقلة على أموالها؛ فإنها تعمل على إنشاء أجهزة رقابية لرقابة الوحدات الإدارية وما تتبعها من شركات؛ للتأكد من تطبيقها للقانون وللأنظمة التي تطبقها، ومن ضمنها أنظمة الحكومة، وفي ذات الوقت تنص التشريعات - لضمان استقلالية ونزاهة التقارير ولمساعدة الأجهزة الرقابية للدولة على التأكد من سلامة التقارير - على وجوب تعين مراقب خارجي؛ ولذلك تعرف الرقابة الخارجية بأنها الخطة التي وضعها القانون بما تحمله من إجراءات ووسائل؛ بهدف التأكد من التزام الشركات بأنظمة الحكومة، من خلال جهات خارجية مستقلة لا توجد لديها علاقة مع الشركة⁽³⁾.

كما يمكن تعريف الرقابة الخارجية بأنها الإجراءات التي نص عليها القانون لمتابعة التزام الشركة بمبادئ الحكومة؛ وذلك من خلال جهات خارجية؛ فالرقابة الخارجية والداخلية تختلفان من حيث الجهة التي تقوم بها؛ حيث تقتضي طبيعة ملكية الدولة للشركة أن تمارس بعض الجهات رقابتها على أموال الدولة، وفي الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً قد تراخي الجهة المباشرة من فرض رقابتها، أو قد لا تكون مستقلة في رقابتها؛ حيث إن فشل الشركة قد يعني فشلها؛ ولذلك تحرص الدولة - من خلال الحكومة - على بناء نظام رقابي مستقل، يعكس الواقع الحقيقي للشركة ويكشف أي غش أو تجاوز تقوم به الجهات الإدارية أو التنفيذية داخل الشركة؛ وذلك من خلال رقابة خارجية تقوم بها بعض الجهات التابعة للدولة، ومن ضمن هذه الجهات: جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ومراقب الحسابات الخارجي، وهو ما سيتم بيانه خلال النقاط التالية:-

¹ - يعقوب بن سالم بن عبد الله العوفي، مرجع سابق، ص 80.

² - المادة (٣٠) من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصاً فيها رقم ١٣٢/٢٠٢١ تنص على "يشترط في العضو المستقل أن يكون مستقلًا في الرأي بما يمكنه من اتخاذ القرارات التي تخدم أغراض الشركة، وألا تكون له مصلحة مع الشركة أو أي من الشركات الشقيقة أو الشركات التابعة لها".

³ - المرجع السابق، ص 82.

أولاً: رقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

إن مشروعية رقابة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة على وحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات التابعة لها مستمدة من النظام الأساسي للدولة؛ وفقاً لنص المادتين رقمي (66)¹، كما يختص في الوقت بالرقابة على الشركات المملوكة للدولة بالكامل، أو التي تسهم فيها بنسبة تزيد عن 40%؛ وفقاً لنص المادة رقم (20) من قانون الرقابة المالية والإدارية رقم (111 / 2011)²: "تُخضع الجهات التالية لرقابة الجهاز: ..."

١ - الشركات المملوكة للحكومة بالكامل، أو تلك التي تسيّم فيها بنسبة تزيد على ٤٠% من رأس مالها". وعليه؛ فإن رقابة الجهاز على الشركات المملوكة للدولة تقتصر على ما تمتلك الحكومة فيها نسبة تزيد عن ٤٠%؛ بمعنى أن الشركة التي تسيّم فيها الحكومة بنسبة أقل لا تخضع لرقابة الجهاز، خاصة أنه من الممكن أن تمثل مبالغ كبيرة في بعض الشركات تتجاوز - أو تساوي - قيمة بعض الشركات الحكومية؛ الأمر الذي تفقد معه الدولة أحد أدواتها المستقلة في الرقابة على شركاتها، إلا أنه يمكن تفسير ذلك بأن الدولة في حال امتلاكها نسبة أقل من ٤٠%؛ فإنها تفقد السيطرة على قرارات الشركة؛ فمن الصعب إلزامها بقرارات الجهاز؛ لوجود جمعية عامة ومجلس إدارة قد تختلف في قراراتها وتوجهها مع الجهاز، ويحيط الجهاز رقابته على الشركة من خلال فحص كافة تعاملات الشركة والتقرير المالي وتقارير الحكومة، بما تشمله من قوائم مالية وميزانيات وصفقات شراء، واستغلال موارد الشركة وأصولها؛ حيث يمارس الجهاز أعلى المعايير الدولية في المحاسبة لكشف أي تلاعب أو تزوير في البيانات، ولكل ما تقدم؛ فإنه نرى من الضرورة مراجعة نسبة الحكومة في الشركات التي تكون خاضعة لرقابة الجهاز؛ حتى يسهم ذلك في خضوع الكثير من الشركات للرقابة.

ثانياً: مرافق الحسابات الخارجية

لم يرد تعريف مراقب الحسابات في قانون الشركات العماني رقم 18/2019 م ، ولا مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً رقم 132/2021، رغم النص على مهامه وواجباته في القانون والمبادئ، حيث يُعدّ توقيع مراقب الحسابات الخارجي على بيانات الشركة وقوائمها المالية دليلاً على صحتها، ما لم يتحفظ عليها؛ مما يكسبها ثقة كبيرة لدى المتعاملين مع الشركة وإدارتها³؛ فعمل مراقب الحسابات يُعدّ أهم مرحلة في عملية التدقيق الرقابي للشركة؛ ولذلك اهتم المشرع العماني بتنظيم عمل مراقب الحسابات، بحيث يضمن استقلاله؛ وذلك من خلال النصوص الواردة في قانون الشركات

^١ - مرسوم سلطاني رقم 6/2021 بإصدار النظام الأساسي الصادر بتاريخ 11/1/2021، المادة (66) تنص على "ينشأ جهاز يسمى جهاز الرقابة المالية والإدارية يتبع السلطان، يختص بمتابعة المالية والإدارية لوحدات الجهاز الإداري للدولة، وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، وذلك على النحو الذي، سينه القانون".

٢- قانون جهاز الرقابة المالية والإدارية لدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١١/٢٠١١ والمنشور في الجريدة الرسمية رقم ٩٤٨ بتاريخ ٧/١١/٢٠١١

³- عمار حبیب جہلوك، مرجع سابق، ص 209.

التجارية العماني رقم 18/2019 ولائحته التنفيذية رقم 146/2021، والتي ألزمت الشركات بكافة أنواعها - ومن ضمنها المملوكة للدولة - بكونها من الشركات التجارية - بتعيين مراقب حسابات خارجي¹.

أ- الجهة التي تعين مراقب الحسابات:

نصت المادة رقم (78) من اللائحة التنفيذية لقانون التجارة العماني الانفة الذكر بانه يجب على الجمعية العامة تعين مراقب الحسابات من بين المرخص لهم لزاولة هذه المهنة: في تختص بكل أمر يتعلق بتحديد أتعابه ومدة التعيين، ويعُد هذا الاختصاص أصيلاً لا يجوز للجمعية أن تفوّضه لمجلس الإدارة، كما أن مجلس الإدارة لا يجوز له القيام بتعيين مراقب الحسابات²، وإنما اقتراحه بناء على توصية لجنة التدقيق وإدارة المخاطر؛ وفق ما هو منصوص عليه في المادة رقم (49) من مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً³، وهذا الأمر يكفل للمراقب الاستقلالية، كما يحقق هدف الرقابة الخارجية؛ حيث يكون ولاء مراقب الحسابات للشركة فقط، والمتمثلة في المساهمين.

وعلى هذا فانه لا جدوى من وجود مراقب حسابات خارجي اذا كان يعمل تحت تصرف إدارة مجلس إدارة الشركة؛ إذ تستطيع الإدارة هنا مساومته على أتعابه مقابل تساهله في أمر معين أو عدم التدقير على موضوع معين؛ ولذلك على الجمعية العمومية هنا التأكد من أن المراقب مرخص له مزاولة المهنة، كما أن عليها أن توكل المهمة الى من يتسم بحسن السمعة؛ حتى تضمن عدم حياده عن المهمة الموكلة إليه، وأن يكون لديه الخبرة الكافية وفقا لحجم الشركة، كما أن عليها التأكد من عدم وجود أي رابطة بينه وبين أي عضو إداري أو موظف في الشركة تؤدي إلى عدم استقلاله، أو تؤثر في أدائه مهمته.

ب - مدة تعين مراقب الحسابات:

حددت المادة رقم (83) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات التجارية العماني مدة تعيين مراقب الحسابات بستة مالية واحدة، ويجوز تجديدها بما لا يجاوز مدة اربع سنوات متتالية؛ وبذلك فإن المشرع ألزم الجمعية العامة بتعيين مراقب الحسابات كل سنة، ويمكن التجديد له بما لا يجاوز أربع سنوات، وقد اعتبر المشرع عنصر الزمن ذا تأثير على استقلال مراقب الحسابات؛ فنص في ذات المادة على عدم إمكانية التعاقد مع مراقب الحسابات إلا بعد مرور سنة من تاريخ انتهاء مدة الأربع سنوات؛ حيث ورد في الفقرة الأخيرة: " ولا يجوز بعد انتهاء هذه المدة التعامل مع مراقب الحسابات ذاته إلا بعد مضى سنة مالية"؛ نظراًلكون تدقيق مراقب الحسابات على الشركة وتعامله مع الإدارة لمدة اربع سنوات، قد يولّد علاقة توثر في استقلاله تحتاج إلى سنة لزوالها⁴.

^١- المادة (78) من اللائحة التنفيذية لقانون التجارة "يجب على الجمعية العامة السنوية تعيين مراقب حسابات خارجي من المرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمحاسبة".

²- سلامة عبدالصانع أمين، مرجع سابق، ص 256.

3- المادة (49) تنص على "تمارس لجنة التدقيق وإدارة المخاطر بصفة خاصة الاختصاصات الآتية: ج. التوصية بتعيين مراقب الحسابات الخارجيين وانباء عقودهم وتحديد اتعابهم وبراء، عند التوصية بالتعيين التأكيد من استقلالتهم".

⁴- عمار حبیب جیلوک، مرجع سابق، ص 2013.

ج – واجبات مراقب الحسابات:

نصت المادة رقم (79) من اللائحة التنفيذية لقانون التجارة العmani على واجبات مراقب الحسابات، وعلى ضرورة قيامه بمهامه المهنية والفنية مع المحافظة على أسرار الشركة، وأن عليه فحص دفاتر الشركة وفق المعايير الدولية للمحاسبة، والتأكد من مطابقة هذه البيانات مع الدفاتر، وعليه – كذلك - حضور اجتماعات الجمعية العامة والإلقاء برأيه فيما يتصل بهمامة، ونصت المادة (٨٠) من ذات اللائحة التنفيذية على المعلومات التي يجب أن يحتوتها تقرير مراقب الحسابات؛ حيث جاء بها^١:

"يجب أن يكون التقرير الذي يقدمه مراقب الحسابات إلى الجمعية العامة السنوية مشتملاً على البيانات الآتية:

- ١ – بيان ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات التي يراها ضرورية لأداء مهامه.
- ٢ – بيان ما إذا كانت الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع.
- ٣ – بيان ما إذا كان الجرد قد أُجري وفقاً للأصول.
- ٤ – بيان ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة متفقة مع ما ورد في دفاتر الشركة.
- ٥ – بيان ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام القانون أو النظام الأساسي للشركة قد وقعت خلال السنة المالية، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه.
- ٦ – تاريخ كتابة التقرير، ومكتب التدقيق الذي يعمل به المراقب، واسم وتوقيع المراقب، وعنوانه.
- ٧ – أي بيانات أخرى تحددها الوزارة".

د - عزل مراقب الحسابات:

بعد عمل مراقب الحسابات صعب، يتطلب استيفاء الشروط الالزمة لذلك ناهيك عن صفات النزاهة التي يجب أن يتحلى بها حيث أن تقرير هو المعول عليه في معرفة وضع الشركة ولذلك في حال عدم تحقق أي شرط من الشروط التي يجب أن تتوافر في مراقب الحسابات والتي تؤدي إلى الغاء ترخيصه فان يجب على الشركة عزله حيث يفترض بمراقب الحسابات ان يكون هو الحريص على تطبيق القانون وان يعمل بكل شفافية فإذا ما تم الغاء تصريحه فان ذلك يعني مخالفة المراقب للقانون الذي منحه التصريح وعليه أوجبت المادة رقم (٨١) من اللائحة التنفيذية على الجمعية العامة للشركة إنهاء خدمات مراقب الحسابات في حال إلغاء أو وقف ترخيصه، وهذا أمر بديهي؛ حيث إن أمر وقف الترخيص أو إلغائه يؤدي بالضرورة أن يوقف مراقب الحسابات عمله بنفسه، وعدم مزاولة نشاطه؛ ولذلك ينبغي أن يكون النص على وجوب أن يوقف مراقب الحسابات عمله^٢.

¹- قرار وزير التجارة رقم 146 / 2021 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العمانى المادة رقم 80 مرجع سابق .

²- ديفيد لاركر وبريان تيان، مرجع سابق، ص 102. في قضية هلت ساوث رفع المساهمون دعوى قضائية ضد شركة ارنست اندر يونغ المدقق الخارجي، مفادها أن الشركة على علم تام بالأمر، ورضخت للإدارة، وسمحت بحدوث التلاعب في الحسابات بإدراج عوائد معينة، أو أنها حصلت من الشركة على عقود لأعمال غير تدقيقية، وقامت شركة ارنست اندر يونغ في نهاية المطاف بتسوية هذه الدعاوى القضائية بدفع مبلغ تسوية مقداره

خاتمة:

تناولت الدراسة اليات حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصا وفقا للقرار الصادر من الهيئة العامة لسوق المال رقم 132 / 2021 م من خلال بيان اليات تعزيز حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة حصصا فيه من خلال تحديد مفهوم الشفافية والافصاح وبيان اليات الرقابة على مجلس الإدارة سواء من خلال رقابة الدولة من خلال أجهزتها المخصصة لذلك او من خلال ما اجدهم مبادئ الحوكمة من اليات كالرقابة الخارجية والداخلية، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

- 1 - أبدى المشرع العماني اهتماماً خاصاً بالحكومة، لا سيما عبر إصدار قواعد حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، والتي أعادت هيكلة هذه الشركات، ورسمت العلاقة بين الحكومة - بصفتها مالكة - ومجلس الإدارة، والأطراف الأخرى، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات تشريعية وتنظيمية تستوجب المعالجة، خاصة ما يتعلق منها بواجبات مجلس الإدارة.
 - 2 - بالرغم من صدور مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، إلا أن نطاق تطبيق هذه المبادئ لا يشمل الشركات التي يمتلكها جهاز الاستثمار العماني، رغم أنها تُعد شركات حكومية بحكم الملكية.
 - 3 - رغم صعوبة وضع نظام حوكمة واحد يصلح لجميع الشركات الحكومية، إلا أن توحيد مبادئ الحوكمة للشركات الحكومية أمر ممكن وضروري، شريطة أن تكون القواعد مرنّة، والتركيز على المبادئ العامة، مع ترك التفاصيل للوائح الداخلية والحكومة الذاتية لكل شركة.
 - 4 - إن لتشكيل المجلس وحجمه واستقلاليته أثراً بالغاً في أداء الشركة وتأكيداً لذلك فقد اشترط أن يكون ثلث أعضاء المجلس مستقلين، وحدد ضوابط الاستقلالية من خلال قواعد ومبادئ الحوكمة.
 - 5 - عملت السلطنة من خلال مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً، على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح، وتمكين الأطراف المعنية من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، مما يسهم ذلك بشكل كبير في تحقيق استدامة الشركة وجذب الاستثمارات.

109 مليون دولار أمريكي، كما يلاحظ أن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في تقرير ملخص المجتمع لعام 2023 أورد في بند نتائج فحص القوائم المالية بشركة تنمية نفط عمان لعام 2021، ومن ضمن الملاحظات التي رصدها الجهاز عدم اتخاذ أي إجراء ضد مراقب الحسابات؛ لوجود أخطاء ارتكبها عنده مراجعته للقوائم المالية لعام 2020، من حيث قيد الوصول والخصوص بالزيادة بنحو 334,000,000 دولار أمريكي ونحو 21,000,000 دولار أمريكي على التوالي.

6- لم يتضمن قانون الشركات العماني ولا مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً على واجبات مجلس الإدارة بشكل صريح، كواجب الأمانة، وإنما اكتفت ببيان الاختصاصات، كما لم يصرّح بالتزام الأعضاء بعنابة رجل الأعمال الحصيف، بل اكتفى بعنابة الرجل الحريص، كذلك لم تنص المبادئ على قاعدة حكم الاعمال.

ثانياً: التوصيات:

أولاً: توحيد قواعد الحوكمة لجميع الشركات الحكومية

ينبغي من المشرع العماني التدخل لتوحيد الغطاء التشريعي لحوكمية الشركات الحكومية على كافة الشركات؛ وذلك تعزيزا للعدالة التنظيمية، وتحقيقا للشفافية في إدارة المال العام.

ثانياً: تعزيز الشفافية في صفقات تضارب المصالح

يتطلب تعديل النصوص المنظمة للصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة؛ بحيث يتم منع هذه الصفقات بالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة، أو يشترط الحصول على موافقة الجمعية العامة في الصفقات الجوهرية، أو على الأقل موافقة بإجماع من قبل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، لضمان التزاهة، ومنع تغليب المصالح الشخصية على مصلحة الشركة.

، ابعاً: ابراد نصوص واضحة لواجحات أعضاء مجلس الادارة

ينبغي إدراج نص قانوني صريح في قانون الشركات العماني يحدد على وجه الدقة واجبات أعضاء مجلس الإدارة، وعلى رأسها واجب الأمانة، وتبيّن معيار رجل الأعمال الحصيف في العناية المبنوّلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وإضافة مادة لتقسيم قيادات المجلس ..

خامساً: تعزيز القيادة الإعلامية والمجتمعية

لتحقيق الشفافية على أكمل وجه ينبغي أن يتم الإعلان عن البيانات المالية السنوية والمرحلية للشركات الحكومية في مؤتمر صحفي يحضره ممثلو وسائل الإعلام؛ وذلك حتى يتاح للمجتمع الاطلاع على أداء الشركات التي تدار بأموال عامة.

سادساً: تعزيز دور الحيات الرقابية

توسيع صلاحيات الجهات الرقابية، وعلى رأسها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، بحيث تستطيع التدقير في الشركات الحكومية كافة، ومراقبة مدى التزامها بمبادئ الحكومة، مع إلزام الشركات بإبلاغ الجهاز بكافة الصفقات التي تشكل تضارياً في المصالح، والتي تتجاوز حدّاً معيناً من رأس مال الشركة، دون اشتراط موافقة الجهاز المسبقة للتعاقد في هذه صفقات.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: المراجع

- 1- ديفيد لاركر وبريان تيان، مسائل حوكمة الشركات نصرة فاحصة على الخيارات التنظيمية وتبعاتها، ترجمة: عبد الله بن ناصر أبوثنين، وسعد بن عبد الله الكلابي، مركز البحوث والدراسات، الرياض، بدون طبعة، 2017 م.
 - 2- سلامة عبد الصانع أمين علم الدين، دور الرقابة في حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2016 م.^٣
 - 3- عمار حبيب جهلوك، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011 م.
 - 4- عيد بن حامد الشمرى، حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية - الواقع والطموح، دار الكتاب الجامعي، الرياض، بدون طبعة، 2019 م.
 - 5- عيد بن حامد الشمرى، نمذج رقابي لقياس حوكمة الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دار الكتاب الجامعي، الرياض، الطبعة الأولى، 2019.
 - 6- محمد أحمد سلام، الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية، دار النهضة العربية - مصر دار النهضة العلمية - الإمارات، الطبعة الثانية 2020 م.
 - 7- مصطفى منقض يوسف، رقابة هيئة الأوراق المالية على الشركات المساهمة، منشورات زين الحقوقية بيروت، الطبعة الأولى، 2018 م.
 - 8- وائل رعد الدليمي، الحوكمة في الحد من الممارسات التعسفية داخل الشركة المساهمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2019 م.
 - 9- هادي بن علي محمد اليامي، الالتزام بالإفصاح والشفافية في نظام حوكمة الشركات السعودي، دار النهضة العربية 2016 م، القاهرة، بدون طبعة، 2016 م.
 - 10- ياسر أحمد محمود محمد، دور أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة في ضوء مفهوم حوكمة الشركات، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2016 م.
- ثانياً: الرسائل العلمية

- 1- احمد علي محمد حسين خضر، حوكمة الشركات في القانون المصري (الإفصاح والشفافية)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2011.
- 2- العجماء رياض جابر سعيد، حوكمة الشركات التجارية المملوكة للحكومة، رسالة ماجستير، 2019، جامعة اليرموك - الأردن.
- 3- يعقوب بن سالم بن عبدالله العوفي، النظام القانوني لحوكمة الشركات الحكومية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، 2021، جامعة السلطان قابوس - مسقط.

ثالثاً: التشريعات

- 1- قانون الشركات العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (18 / 18) 2021.
 - 2- مبادئ حوكمة الشركات التي تمتلك الحكومة فيها حصصاً رقم (132 / 2021).
 - 3- النظام الأساسي للدولة رقم 6/2021، الصادر بالمرسوم السلطاني 11/2021/1.
 - 4- لائحة الشركات التجارية رقم 146/2021.
 - 5- لائحة شركة المساهمة العامة رقم 27/2021.

الموقع الالكتروني لوزارة التجارة والصناعة www.business.gov.om

بۆرگەیی: www.msx.org

القضية الامريكية قانونية منصة www.justia.com

www.alroya.om, www.atheer.om

www.youtube.com/@alwisal

خامساً المراجع الأجنبية:

1 – Ahad Ali Alomran Assessing the Liability Exposure of Public Joint-Stock Companies' Directors Under the
Liability Rules in Saudi ArabiaA Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the
Degree of Doctor of Juridical Scien 2012 Indiana University – Maurer School of Law

2 - NDUNGU JANET NJERI THE RELATIONSHIP BETWEEN TRANSPARENCY, DISCLOSURE AND FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE COMPANIES IN KENYA

المضافات الغذائية ... أي حماية للمستهلك؟

...any consumer protection Food additives

د. حدوم ليلى (كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01)

LEILA HADDOUM (Faculty of Law, University of Algiers 01)

مُسْتَخْلِص:

تحتل المضافات الغذائية مكانة مهمة في القطاع الصناعي بسبب دورها في تحسين الموصفات الحسية والغذائية للمنتجات وإطالة مدة صلاحيتها، لكنها عملاً ذو وجهين لأنها أيضاً مصدر قلق يتعلق باضطرابات الحساسية التي قد تسببها أو امراضاً أكثر خطورة كمرض السرطان. إن مسألة الموافنة بين المخاطر الناتجة عن الاستخدام المتزايد لها والمزايا المتوقعة من هذا الاستخدام، أمر يستدعي تدخل السلطات الصحية والهيئات العامة الأخرى، لتقرير قائمة المضافات المسموح بها، المواد التي يسمح فيها استخدامها بل والكمية المسموح بها. فهل ساهم الاطار القانوني المنظم لها في حماية المستهلك ، وبالنظر الى ان الصناعات الغذائية متعددة وتختلف المضافات المستخدمة فيها من غذاء الى آخر فقد اخترنا المشروبات الغازية كعينة لتقدير مدى احترام القواعد القانونية المنظمة لاستخدام المضافات من قبل المنتجين.

الكلمات المفتاحية: مضادات غذائية، الدستور الغذائي، وسم المضادات الغذائية.

Abstract:

Food additives occupy an important position in the industrial sector due to their role in improving the sensory and nutritional specifications of products and prolonging their shelf life, but it is a two-sided coin because it is also a source of concern related to allergic disorders that may be caused by it or more serious diseases such as cancer. The issue of balancing the risks resulting from its increased use and the expected benefits from such use, is a matter that calls for the intervention of health authorities and other public bodies, to determine the list of permitted additives, the materials in which their use is permitted, and even the permissible quantity.. Has the legal framework regulating them contributed to protecting.

The consumer, and given that the food industries are diverse and the additives used in them differ from one food to another, we chose soft drinks as a sample to estimate the extent to which the legal rules regulating the use of additives by producers are respected

Key words: Food Additives; Codex Alimentarius; Labeling Food Additives

مقدمة:

تلعب المضافات الغذائية دورا هاما في استدامة الغذاء، حيث تسمح بتفادي تدهور الفائض الموسبي، وقد عرف استخدامها ارتفاعا ملحوظا على المستوى الدولي. ففي البلدان المتخلفة اقتصاديا يؤدي عدم توافق مرافق التخزين الحديثة وعدم كفاية وسائل الاتصال والنقل إلى زيادة الحاجة إلى استخدامها، وبالمثل تؤدي الحرارة والرطوبة التي تميز المناطق الاستوائية، إلى انتشار الميكروبات وتسرع عملية التناكة عن طريق الأكسدة.

لذلك أصبح استعمال مضادات الأكسدة ضرورة ملحة بل وستعمل على نطاق أوسع مما هو عليه الحال في البلدان والمناطق ذات المناخ المعتمد. كما أن العديد من المواد الغذائية المستوردة من مناطق انتاجها البعيدة تطرح مشاكل النقل والتخزين، تعتبر المضافات أحد حلولها.

تحتل المضافات الغذائية التي تعمل على تحسين الموصفات الحسية والغذائية للمنتجات بالإضافة إلى إطالة مدة صلاحيتها مكانة مهمة في القطاع الصناعي في عصرنا الحالي، لكنها عملة ذو وجهين لأنها أيضا مصدر قلق يتعلق باضطرابات الحساسية التي قد تسببها أو امراضًا أكثر خطورة كمرض السرطان ، فقد ثبت أن المحليات الصناعية المفترض فيها أن تحل محل السكر وتوجد في بعض الحلويات ومثلها الأصباغ SIN199 و SIN100 تسبب الصداع واضطرابات في الرؤية وتزيد من خطر الإصابة بالسرطان إذا تم تناولها بكثرة وبشكل منتظم.

لذلك فإن مسألة صورة الموازنة بين المخاطر الناتجة عن الاستخدام المتزايد لها والمزايا المتوقعة من هذا الاستخدام، أمر يستدعي تدخل السلطات الصحية والهيئات العامة الأخرى، لتقرير قائمة المضافات المسموح بها، المواد التي يسمح فيها استخدامها بل والكمية المسموح بها، وهو أمر مرهون بمدى الفائدة التكنولوجية منها، عدم ضررها وعدم تعارضها مع مصلحة المستهلك.

في هذا السياق تسهر على الصعيد الدولي والأوروبي سلطات سلامة الأغذية، على التطبيق الصارم للوائح المتعلقة باستخدام المضافات الغذائية، على غرار اللجنة العلمية للغذاء البشري (Comité Scientifique De L'alimentation) (CSAH)، ولجنة مشتركة لخبراء في المضافات الغذائية (IEFCA) بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (OMS)، لتقييم علي شامل لسلامة هذه المضافات قبل الموافقة عليها، وعلى الصعيد الوطني ينظم المرسوم 214-2002 كيفية استخدام المضافات في المواد الغذائية الموجهة لاستهلاك البشرى كما حدد القرار الوزاري المؤرخ في 14-02-2002 قائمة المضافات المرخص بها، فهل ساهم هذا الإطار القانوني فعلا في حماية المستهلك من المضافات الغذائية، وبالنظر إلى أن الصناعات الغذائية متعددة وتختلف المضافات المستخدمة فيها من غذاء إلى آخر فقد اخترنا المشروبات الغازية كعينة لتقدير مدى احترام القواعد القانونية المنظمة لاستخدام المضافات من قبل المنتجين. وعليه تناولنا هذا الموضوع من خلال الخطة التالية :

المبحث الأول : مدى مواكبة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية في تنظيم المضافات الغذائية

المطلب الأول : مفهوم المضافات الغذائية المضافات الغذائية

المطلب الثاني : الإطار التنظيمي للمضافات الغذائية

المبحث الثاني : المضافات الغذائية بين النصوص والتطبيق- المشروعات الغازية نموذج-

المطلب الأول : الالعاب المتعلقة ببيانات الوسمفي قطاع المشروعات

المطلب الثاني : دليل مرجعي لتوجيه المُتحِّن

خاتمة

المبحث الأول : مدى ملائكة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية في تنظيم المضامين الغذائية

المطلب الأول : مفهوم المضافات الغذائية

تلعب المضافات الغذائية دوراً في تكوين الغذاء الذي اهتمت به مختلف الجهات الدولية والحكومية كحق أساسي من حقوق الإنسان، وعنى به التشريعات الوطنية بإدراج قواعد توجب امنه وسلامته في إطار تحقيق سلامة المستهلك. وفي هذا السياق يلزم القانون 09-03 كل شخص طبيعي او معنوي يتدخل في عرض المنتوج للاستهلاك بوضع مواد غذائية سليمة لا تضر بصحة المستهلك، حيث يمنع وضع مواد غذائية للاستهلاك تحتوي على ملوثات بكمية غير مقبولة، بالنظر الى الصحة البشرية والحيوانية وخاصة فيما يتعلق بالجانب السام له¹. وقد نص المشرع على المضافات الغذائية ضمن الفصل الأول من هذا القانون الذي يخص "الزامية النظافة والنظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها" أي انه ربط بين الالتزام بالسلامة واستخدام المضافات الغذائية رغم ان هذه الأخيرة ليست ملوثات، كما بين شروط استعمالها.

الفرع الأول : تعريف المضافات الغذائية

تنص المادة 8 من القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك على ما يلي "يمكن ادماج المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري او الحيواني. تحدد شروط وكيفيات استعمالها وكذا الحدود القصوى المرخص بها عن طريق التنظيم" وتطبيقاً لفقرتها الثانية صدر المرسوم التنفيذي رقم 12-214 المحدد لشروط وكيفيات استعمال المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري²، الذي عرف المضافات الغذائية في مادته 3 على أنها "كل مادة لا تستهلك عادة كمادة غذائية في حد ذاتها ولا تستعمل كمكون خاص بالمادة الغذائية، تحتوي أو لا على قيمة غذائية، تؤدي اضافتها قصداً الى المادة الغذائية لغرض تكنولوجي أو ذوقى عضوي في أي مرحلة من مراحل الصناعة أو التحويل أو التحضير أو المعالجة أو التوضيب أو التغليف أو النقل أو التخزين لهذه المادة، إلى التأثير على خصائصها، وتصبح هي أو أحد مشتقاتها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مكوناً لهذه المادة الغذائية"³، وهو نفس التعريف الوارد في المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 05-484 المؤرخ

^١ وفقاً لل المادة 5 من القانون رقم 09-03، المؤرخ في 25 فبراير 2009، يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج. ر عدد 15، المؤرخة في 8 مارس 2009.

² المرسوم التنفيذي رقم 12-214، المورخ في 15 ماي 2012، يحدد شروط وكيفيات استعمال المضادات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للأسماك والثدييات. العدد 30 المؤرخة في 16 ماي 2012.

³ وهو نفس التعريف الوارد عن البرلمان الأوروبي الصادر في 2008 بموجب النظام التالي:

¹ - Règlement (CE) n° 1333/2008 du Parlement européen et du Conseil du 16 décembre 2008 sur les additifs alimentaires,

وفيما يلي التعريف بالبعض من المصطلحات المستخدمة في المرسوم:

- هي كل "مادة" ليست غذاء في حد ذاتها، أي لا يمكن استهلاكها كمنتج غذائي وليس لها أي مكونات أخرى التي تجعلها مادة أولية أساسية في تركيب هذا المنتوج.

-تضاف المواد الغذائية "قصدًا" أي طوعاً بكمية وجودة معروفتين.

-لا بد أن تكون المضادات الغذائية مفيدة من الناحية التكنولوجية وتضاف لاعتبارات تكنولوجية و/ او ذوقى عضوي مما ينتج عنه او قد ينتج عنه بصفة مباشرة او غير مباشرة اندماج المادة المضادة في تركيب المنتوج الغذائي (واحتمال الاضرار بمسمياته الغذائية).

وفقاً للمادة 4 من المرسوم التنفيذي 142 لا تعتبر الملوثات وبقائها المبيدات بأي حال من الأحوال، كمضافات غذائية، فالملوثات على خلاف المضافات لا تضاف قصداً إلى المادة الغذائية لكنها موجودة فيها في شكل بقايا الإنتاج بما في ذلك المعالجة المطبقة على الزراعة والماشية، وفي ممارسة الطب البيطري وذلك على كل مستويات الصنع والتحويل والمعالجة والتوضيب والتغليف والنقل والتخزين لهذه المادة أو بعد تلويث بيئي²، أوجب المشرع احترام نسبتها في المادة الغذائية حيث لا يجوز وضع مواد غذائية للاستهلاك تحتوى على نسب غير مقبولة من الملوثات.

ولا تعتبر مضادات غذائية أيضا مساعدات التصنيع أو المعالجة والتي هي أيضاً مواد مضافة بكميات قليلة إلى المواد الغذائية أثناء تصنيعها ولكن على عكس المضافات الغذائية لم تعد موجودة في المنتج النهائي أو تبقى فيه فقط في شكل بقايا لا يمكن تحديها من الناحية الفنية ولذلك حزءاً من مكونات المواد الغذائية.³

قد تكون المضافات الغذائية طبيعية أي مستخلصة من الكائنات الحية الدقيقة أو الطحالب أو المستخلصات النباتية أو المعدنية كما قد تكون اصطناعية، تسمح جميعها على اختلاف أنواعها أما ضمان الجودة الصحية للأغذية (كم المواد الحافظة ومضادات الأكسدة)، تحسين مظهر وطعم الطعام (كالملونات، وال محليات، ومحسنات النكهة)، منح نسيج معين conférer une texture particulière (كم المثبتات، عوامل التبلور)، او ضمان ثبات المنتج، (المستabilisants، عوامل مانعة للتكتل، والمثبتات).

^١ المرسوم التنفيذي رقم 484-05 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005 المعديل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 367-90 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 المتعلق برسوم السلع الغذائية ، الجريدة الرسمية رقم 83. المؤرخة في 25 ديسمبر 2005.

المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 214-12²

³ Benyelles Esma, Bestaoui Imene, Evaluation des additifs alimentaires utilisés dans les boissons gazeuses et de l'état de connaissance des consommateurs dans la région de Tlemcen, Mémoire de fin d'études pour l'obtention du diplôme de docteur en pharmacie, Université de ABOU BEKR BELK AÏD, Faculté de médecine 2018, p 5.

الفرع الثاني : شروط استخدام المضافات الغذائية / شروط التسويق

لا يجوز السماح بإضافة المضافات الغذائية إلا إذا كانت تفي بمعايير محددة بموجب القانون، فيجب أن تكون اضافتها آمنة، لذلك تشرط المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 142-12 ان يستوفى استعمال المضافات الغذائية الشروط التالية:

- الحفاظ على القيمة الغذائية للمادة الغذائية.
 - اعتبارها كمكون ضروري في أغذية الحمية.
 - تحسين حفظ أو تثبيت المادة الغذائية أو خصوصيتها بصورة من شأنها تغليط المستهلك.

-استعمالها كمادة مساعدة في مرحلة معينة من عملية الوضع للاستهلاك بشرط أن لا يكون استعمال المضاف الغذائي لإخفاء مفعول المادة الأولية ذات نوعية رديئة أو مناهج تكنولوجية غير ملائمة.

فاستخدام المضاف الغذائي يجب أن يستجيب لمصلحة المستهلك قبل كل شيء، ولا يلتجأ إليه المنتجون للتعويض عن عدم نضارة أو جودة المكونات كما يجب استخدامه بجرعة مقبولة، لا تشكل خطراً على المستهلك وبؤدي وظيفته التكنولوجية. هذا ويجب أن تستوفي المضافات الغذائية مواصفات التعريف والنقاء المحددة في المقاييس الجزائرية، وفي حالة عدم وجودها تُستخدم المقاييس المعتمد بها على المستوى الدولي¹، كما لا يمكن أن تدمج في المواد الغذائية إلا المضافات الحلال.²

ليتم تسويقها ، يجب أن تحصل المضافات الغذائية على ترخيص تسويق. في السوق من قبل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المضافات الغذائية بعد تقييمها وتحديد مدخولها اليومي المقبول (ADI) المحدد بـ"الكمية من المضافات الغذائية ، معبراً عنها على أساس وزن الجسم ، والتي يمكن تناول كل منها يوم مدى الحياة بدون مخاطر ملحوظة على الصحة" فيما يتعلق بالوسم ، يتطلب الدستور الغذائي ذكر الكود و / أو اسم المضافات الم المصر بها الواردة في الأطعمة والمشروبات على الملصق.

المطلب الثاني : الاطار التنظيمي للمضافات الغذائية

يتم استخدام المضادات الغذائية تحت اشراف هيئات ولجان ومؤسسات حكومية وإقليمية دولية لضمان سلامة وامن المستهلك، تتفق جميعها في فرض عدة إجراءات قبل الشروع في استخدامها، منها دراسة التركيبة الكيميائية لها، طرق تفاعلها ومدى تأثيرها على جسم الانسان ، وفرض قواعد صارمة على استخدامها، نميز فيما يلي بين القواعد المنظمة لاستعمال المضادات على الصعيد الدولي، الأوروبي والوطني مع تقدير مدى مسايرته للقواعد السابقة.

الفرع الأول: القواعد المنظمة لاستعمال المضادات الغذائية على الصعيد الدولي / الدستور الغذائي

يعرف الدستور الغذائي بأنه مجموعة من المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات التي اعتمدتها هيئة الدستور الغذائي، المنبثقة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ومنظمة الصحة العالمية OMS في عام 1963.

¹ المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 142-12.

² المادة 9 من المرسوم التنفيذي رقم 142-12.

تضم 186 دولة عضواً ومنظمة واحدة (الاتحاد الأوروبي) و 234 مراقباً (54 منظمة حكومية دولية، 164 منظمة غير حكومية و 16 مؤسسة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة). يعتبر الدستور الغذائي جزء من البرنامج المشترك بين المنظمتين المذكورتين حول المعايير الغذائية، وتمثل أهدافه الرئيسية في حماية صحة المستهلك ، وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية ، وتنسيق جميع أعمال التقييس الغذائي التي تضطلع بها كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

تضمن مواصفات الدستور الغذائي سلامة الأغذية وصلاحيتها للتجارة. وتشكل نصوصه مرجعاً للنزعات التجارية لدى منظمة التجارة العالمية. ورغم أهميتها لا تعتبر إلزامية بحد ذاتها إلا إذا اتبنتها التشريعات واللوائح الوطنية لتصبح حinez نافذة. ترتكز هذه المواصفات على أساس علمية سليمة تقدمها أجهزة دولية مستقلة معنية بتقييم المخاطر أو مداولات مخصصة بتنظيم من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.¹

إجراءات صياغة مواصفات الدستور الغذائي:

شأنها شأن كافة الجوانب الأخرى لعمل الهيئة، فإن إجراءات إعداد المواصفات محددة بوضوح وشفافية تبدأ بتقديم حكومة وطنية أو لجنة فرعية تابعة لهيئة الدستور الغذائي عادة باقتراح وضع مواصفة، اعداد وثيقة لمناقشة تصف الأمور التي يتوقع من المواصفات المقترحة أن تتحققها، ومن ثم تقدّم وثيقة مشروع تتضمن الإطار الزمني للعمل ودرجة أولويته.

المراحل التحضيرية: تراجع الهيئة وثيقة المشروع وتقرر ما إذا كان ينبغي صياغة المواصفة بحسب ما هو مقترح.

صياغة المواصفة: تقوم أمانة الهيئة بإعداد مشروع مواصفة مقترحة وتوزعه على الحكومات الأعضاء والمنظمات المشاركة بصفة مراقب واللجان الأخرى للدستور الغذائي كي يخضع لجولتين من إبداء التعليقات والمشورة الخاصة.

يتضمن الدستور الغذائي العديد من المعايير والمبادئ التوجيهية الغذائية بالإضافة إلى آلاف الحدود القصوى المسموح بها للمضافات الغذائية، الملوثات ومخلفات المبيدات والأدوية البيطرية. يتم تحديد الحدود القصوى المسموح بها في المضافات الغذائية (dose journalière admissible DJA) وهي كمية المضافات المعبر عنها على أساس الوزن الجسدي التي يمكن تناولها كل يوم مدى الحياة دون خطر على صحة المستهلك²، بعد تقييم المخاطر الصحية، أي احتمالية حدوث تأثير ضار على صحة المستهلك نتيجة تناوله المواد التي تحتوي على المضافات الغذائية. يتضمن تقييم المخاطر:

- تحديد المخاطر أي التعرف على مخاطر تناول المضاف الغذائي بتحديد الآثار غير المرغوب فيها التي قد يسببها (الحساسية ، الآثار المسببة للسرطان ، والتشوهات، التأثيرات على التكاثر ، وما إلى ذلك)

- تحديد الجرعات المسببة للأثار غير المرغوب فيها ، ما يسمح بتحديد الحدود القصوى المسموح بها.

¹ <https://www.fao.org/faohq-who-codexalimentarius>

² article 2-b du codex " La dose journalière admissible (DJA) est une estimation effectuée par le JECFA de la quantité d'un additif alimentaire, exprimée sur la base du poids corporel, qui peut être ingérée chaque jour pendant toute une vie sans risque appréciable pour la santé " NORME GÉNÉRALE POUR LES ADDITIFS ALIMENTAIRES adoptées en 1995 révisées jusqu'à 2019.

وهو نفس التعريف حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 214-12.

- تقييم تعرض المستهلك للمادة المضافة أخذا بعين الاعتبار متوسط استهلاك المادة الغذائية لدى مختلف فئات المجتمع (هذه المعطيات يمكن أن تؤخذ من استطلاعات المستهلكين)، ولمعرفة مدى تعرض المستهلك يتم حساب التعرض الذي يسببه استهلاك كل طعام كل يوم¹.

- مقارنة تعرض المستهلك للمادة المضافة مع الحدود القصوى المسموح بها (DIA)، فإذا كان التعرض أقل من الحدود القصوى المسموح بها فإن المادة آمنة للمستهلك ويجوز الترخيص بالجرعات (النسبة) المطلوبة في المواد الغذائية، أما إذا كان التعرض أعلى، اعتبرت المادة التي تم تقييمها تشكل مخاطر محتملة على المستهلكين وبالتالي سيكون غير مصرح به.

قد يستغرق إنجاز المعاشرات أعواماً، وحالما يتم اعتماد مواصفة للدستور الغذائي من قبل الهيئة، تضاف إلى الدستور الغذائي وتنشر على موقعها الإلكتروني. وفيما أن مواصفات الدستور الغذائي توصيات يطبقها الأعضاء طوعاً، فهي تشكل في العديد من الحالات أساساً للتشريعات الوطنية.

الفرع الثاني: القواعد المنظمة لاستعمال المضادات الغذائية على الصعيد الأوروبي

تعتبر اللوائح الأوروبية (règlements) مصدراً للتشريعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تسمح بتوحيد النظم القانونية بينها، وتعتبر قوانين حماية المستهلك من بين النصوص القانونية المستمدّة من التوجيهات واللوائح الأوروبية وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمضادات الغذائية.

تمثل القواعد المنظمة للمضادات الغذائية على الصعيد الأوروبي في لائحتين أوروبيتين، يتعين على المنتجين والتجار والشركات المصنعة للمواد المضافة الامتثال لها وهي:

-اللائحة رقم 1333/2008 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 حول المضادات الغذائية.

-واللائحة رقم 231/2012 للاتحاد الأوروبي الصادرة بتاريخ 9 مارس 2012 التي تحدد مواصفات المضادات الغذائية المدرجة في الملحقين الثاني والثالث من اللائحة (EC) رقم 1333/2008 من البرلمان الأوروبي والمجلس.

يتم على الصعيد الأوروبي تقييم سلامة الأغذية من قبل "الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية" European Food Safety Authority (EFSA) وهي وكالة من وكالات الاتحاد الأوروبي أنشئت عام 2002م، مسؤولة عن تقييم المخاطر في مجال المواد الغذائية ونشر الآراء حولها، كما تقوم بتقديم المشورة العلمية ونشر الآراء حول المخاطر القائمة أو الناشئة في مجال الأغذية.

يغطي عمل الهيئة جميع القضايا التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سلامة الغذاء للإنسان والحيوان²، وتوجه الدول الأعضاء والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية إلى اتخاذ إجراءات درء مخاطر فعالة في الوقت المناسب لضمان حماية صحة المستهلكين الأوروبيين وسلامة السلسلة الغذائية. تُحدد جميع المضادات الغذائية داخل الاتحاد الأوروبي برقم يبدأ بحرف E ،

¹ Benyelles Esma, Bestaoui Imene , op. cit, p 63.

² Surveillance des aliments au niveau européen : EFSA, <https://sante.lefigaro.fr/mieux-etre/nutrition-pratique/surveillance-aliments/> .

وذكر المضافات دائماً على ملصق الأطعمة التي تحتوي علها، يذكر دور المضاف الغذائي في المادة الغذائية (ما إذا كان مثلاً محلي أو مضاد للأكسدة¹ أو غيره)، أو بالإشارة إلى الكود مثلاً E330.²

الفرع الثالث: القواعد المنظمة لاستعمال المضافات الغذائية على الصعيد الوطني

على الصعيد الوطني، يعتبر المرسوم التنفيذي رقم 12-214 الذي جاء تطبيقاً للنص المادة 8 من القانون رقم 09-03 متعلق بحماية المستهلك وقمع الغش متبعاً بثلاث ملاحق، الإطار القانوني للمضافات الغذائية، بين فهمها المشرع حالات وحدود استعمالها ، سيما ضرورة وسم المواد المضافة بالإضافة إلى أن تكون المادة المضافة محددة بقرار وزاري.

الفقرة الاولى: قواعد الوسم الخاصة بالمضادات الغذائية

يعتبر الالتزام بوسم السلع الغذائية وسيلة من وسائل اعلام المستهلك حول الخصائص المميزة للسلع والخدمات، هدفه تنوير إرادة المستهلك³ ، حيث نص عليه المشرع في المادة 17 من القانون رقم 03-09 ضمن الفصل الخامس المعنون بـ"الزامية اعلام المستهلك" أين أوجب على المتدخل "باعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم ووضع العلامات او بأية وسيلة أخرى مناسبة" ، وقد تم تنظيم الالتزام بوسم السلع الغذائية بموجب المرسوم التنفيذي 378-13 الذي صدر تطبيقاً للمادة المذكورة أعلاه⁴. يعرف الوسم وفقاً للمادة 3 من المرسوم التنفيذي 05-484⁵ بأنه " كل نص مكتوب أو مطبوع أو كل عرض بياني يظهر على البطاقة الذي يرفق بالمنتج أو يوضع قرب هذا الأخير لأجل ترقية البيع" ، كما عرفته المادة 3 من القانون 03-09 بأنه " كل البيانات أو الكتابات أو الإشارات أو العلامات أو المميزات أو الصور المرتبطة بسلعة، تظهر على كل غلاف أو وثيقة أو لافتة أو سمة أو ملصقة أو بطاقة أو ختم أو معلقة مرفقة أو دالة على

١ تضاف مواد التحلية الاصطناعية كالسكارين والاسبراتام بكثرة كبدائل للسكر العادي لامتيازها بانخفاض السعرات. وتعمل مضادات الأكسدة على منع أو تأخير فتره التغيرات الكيميائية التي تحدث نتيجة تفاعل الأكسجين مع الزيوت او الدهون، وكذلك الفيتامينات الذاتية في الدهون والتي تؤدي إلى الترخ و الترخ يفسد الغذاء ويجعله مضرًا بصحه الإنسان. كما أن مضادات الأكسدة تمنع أكسدة الفاكهة. يرمز لمضادات الأكسدة بالرمز E تتبع الأرقام من 300 إلى 399، وهي مضره بالصحة؛ راجع "المضافات الغذائية..... بين الضرورة والخطورة" ، دليلي إلى غذاء أمن، نشرة دورية تصدر عن المؤسسة العامة للغذاء والدواء، مكتب عمان العدد الثالث، تشرين اول، 2008، ص6، على الموقع <http://www.jfda.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDF>.

² اتفق المختصون في دول الاتحاد الأوروبي على توحيد أسماء المواد المضافة سواء كانت من طبيعة (حيوانية او نباتية) او مواد صناعية، وذلك بوضع الحرف E تتبعه ارقام معينة تدل على تلك المواد مثلاً : المواد الملونة يرمز لها ب E من 100 الى 199، المواد الحافظة E من 200 الى 299، مضادات الاكسدة يرمز لها ب E من 300 الى 399، المواد المستحلبة والمثبتة يرمز لها ب E من 400 الى 499، اما باقي المواد المضافة كالمحلية والمغطرة وغيرها، يعمل المجتمع العلمي في الاتحاد الأوروبي على توحيداتها، راجع الموقع <https://tagconfucius.com/mysoapclient>

³ رغم أن الالتزام بالإعلام اسبق تشريعياً من الالتزام باللوسم، راجع: هاني عبد الحق، *الحماية القانونية للالتزام باللوسم دراسة مقارنة بين التشريعين الفرنسي والجزائري*، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 17.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 9 نوفمبر 2013 يحدد للشروط والكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك، ج. ر عدد 58 المؤرخة في 18 نوفمبر 2013.

⁵ المرسوم التنفيذي 484-05 المؤرخ في 22 ديسمبر 2005 يعدل ويتم المرسوم التنفيذي 367-90 المؤرخ في 10 نوفمبر 1990 والمتعلق بوسم السلع الغذائية وعرضها، ج. ر عدد 83 المؤرخة في 25 ديسمبر 2005.

طبيعة منتج مهما كان شكلها أو سندتها، بغض النظر عن طريقة وضعها، ليكون الوسم جملة من البيانات المتعلقة بالسلعة، من أجل التعريف بها، المدرجة على المنتج عن طريق بطاقة ملصقة بالمنتج أو على الغلاف.¹

تنص المادة 12 من المرسوم 214-212 أنه إضافة إلى البيانات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به والمتعلق بإعلام المستهلك، يجب أن تحوي المضادات الغذائية المدمجة في المواد الغذائية أو الموجهة إلى البيع للمستهلك وبطريقة مقروءة وواضحة على أغلفتها بيانات الوسم الآتية:

-اسم كل مضاد غذائي: طبقاً للنص المادة 3 من المرسوم التنفيذي 378-13 فان تسمية المنتوج "اسم يصف المنتوج وعند الضرورة استعماله، ويكون واضحاً بما يكفي لتمكين المستهلكين من التعرف على طبيعته الحقيقية وتمييزه عن المنتوجات التي يمكن أن نشّكل التباساً معه" بالنسبة للمضاد الغذائي يجب أن يكون خاصاً (spécifique) غير جنّيس (non générique) و/أو رقمة في النظام الدولي للترقيم (SIN-) متبوعاً بوظيفته التكنولوجية.

-عبارة "لأغراض غذائية" أو أية إشارة أخرى مماثلة.

-الكمية القصوى لكل مضاف غذائى او مجموعة مضافات المعبر عنها بما يأتى:

* قياس الوزن بالنسبة للمضافات الغذائية الصلبة.

* قياس الوزن أو الحجم بالنسبة للمضيافات الغذائية السائلة.

* قياس الوزن أو الحجم بالنسبة للمضافات الغذائية شبه الصلبة أو اللزجة.

* حسب مبدأ الطرق الحسنة للصنع.²

-عند وجود مضافين غذائيين أو أكثر في المادة الغذائية فإنه يجب أن تبين أسماؤها في قائمة مرقمة بالترتيب التنازلي حسب كتلتها بالمقارنة مع المحتوى الإجمالي للمادة الغذائية.

-في حالة استعمال مزيج من المواد المعطرة فان اظهار اسم كل معطر ليس ضروريا ويمكن استعمال التسمية الجنسية "عطر" أو "معطر" بشرط ان تكون مصحوبة بيان طبيعة العطر.

يمكن ان تتبع عبارة "عطر" او "معطر" بأوصاف مختلفة ولا سيما "طبيعي" او "اصطناعي" او الاثنين معا حسب الحالة .

يجب ان يحتوى الوسم على التنبیهات الـNتیة:

* بوليولات : يمكن ان يسبب استهلاك المفرط اثارا ملينة (effet laxatif)

* اسباتام / ملح اسبارتام - اسيسولفام : "تحتوي على مصدر الفينيلالانين"

¹ هاني عبد الحق، المراجع السابق، ص 37.

²- عبارة تستعمل حسب المادة 3 من المرسوم 142-12 عند عدم وجود أي تحديد للكمية القصوى، غير انه يجب استعمال المضادات الغذائية باقل قدر ممكن للحصول على المفعول المرجو.

- عبارة "لا ينصح بتناوله من طرف الأطفال" - عبارة "لا ينصح بتناوله من طرف الأطفال" في حالة استعمال المحليات.

الفقرة الثانية: اشتراط H_n تكون المادة المضافة قد حددتها قرار وزاري

لا تدمج في المواد الغذائية إلا المواد المضافات التي تحدد قائمتها في ملحق المرسوم التنفيذي 142-12 ، الصادر بموجب قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1422 هـ الموافق 14 فبراير سنة 2002 م ، يحدّد قائمة المواد المضافة المرخص بها في المواد الغذائية. يتضمن القرار، رقم النظام الدولي للمضاف الغذائي، (sin 100) مثلا، اسمه (الكركمينات) والوظيفة أو الوظائف التكنولوجية له (ملون بالنسبة للكركومينات) أو مضاد للأكسدة، مثبت، عامل للحفظ، أو كلها مجتمعة بالنسبة لغيره من المضافات. أما الملحق الثاني والثالث للمرسوم 142-12 فإنهما يتضمنان على التوالي قائمة أصناف الأغذية، وقائمة المضافات الغذائية التي يمكن إدماجها في المواد الغذائية وكذا الحدود القصوى المرخص بها.

الفقرة الثالثة: اللجنة الوطنية للمدونة الغذائية وعلاقتها ببيان الدستور الغذائي

تم إنشاء اللجنة الوطنية للمدونة الغذائية (CNCA) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 167-05 المؤرخ في 30 يناير 2005 لدى الوزارة المكلفة بحماية المستهلك (وزارة التجارة)، تتكون من ممثلي العديد من الوزارات² بالإضافة إلى ممثلين عن جمعيات حماية المستهلك ذات الطابع الوطني، تتمثل مهمتها في تنسيق الأعمال وابداء الآراء والتوصيات المتعلقة:

- وجودة المواد الغذائية المرتبطة بحماية المستهلك،
 - وتسهيل التجارة الدولية للمواد الغذائية³.

تكلف اللجنة، في إطار مهامها، خصوصا بما يأتي:

-ابداء رأيها في اقتراحات هيئة الدستور الغذائي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية وكذا الأجهزة التابعة لها، وفي إثر هذه الاقتراحات على صحة المستهلك وأمنه، وعلى حماية البيئة، وعلى النشاطات الوطنية في مجال الفلاحة وتربية الحيوانات والإنتاج الصناعي، والتصدير والاستيراد، من خلال مشاركتها في أشغال الدستور الغذائي المتعلقة باعداد معايير المواد الغذائية.

-تنظيم التنسيق والتشاور بين الأطراف المعنية بأعمال المدونة الغذائية من أجل ضمان الفعالية المرجوة للمشاركة الجزائرية في أعمال هيئة الدستور الغذائي والأجهزة التابعة لها.

- تنسيق أنشطة الدستور الغذائي على الصعيد الوطني حيث تتولى المبادرة على المستوى الوطني بكل عمل يهدف إلى تحسين فعالية مراقبة الأغذية استناداً إلى المؤشرات التي توصي بها هيئة الدستور الغذائي حول تقييم الأمان الصحي للمواد.

¹ مرسوم تغيفي رقم 05-67 المؤرخ في 30 يناير سنة 2005، يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية للمدونة الغذائية وتحديد مهامها وتنظيمها.

² الوزارة المكلفة بالشئون الخارجية، الوزارة المكلفة بالفلاحة، الوزارة المكلفة بالصناعة، الوزارة المكلفة بالصحة، الوزارة المكلفة بالبيئة، الوزارة المكلفة بالصيد البحري والموارد الصيدية، الوزارة المكلفة بالبحث العلمي، الوزارة المكلفة بالمالية، الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة بالموارد المائية (حسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي 67-05).

المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 3-05-67.

-إحصاء المنتوجات الجزائرية الخالصة وتقديمها لميثة الدستور الغذائي من أجل ادماجها ضمن أعمالها وذلك في إطار تنظيم التعاون التقني مع الدول الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي;

-جمع المعلومات المتعلقة بنشاطات هيئة الدستور الغذائي ودراستها وترتيبها بغرض تكوين بنك معطيات. وفي علاقتها بالمستهلكين والمحترفين تعمل اللجنة على:

-تحسيس المحترفين بتطبيق التنظيمات التقنية المعتمدة وبالمسائل المتعلقة بالأمن الصحي للمواد الغذائية من أجل ترقية الجودة وتنافسية المنتوجات الوطنية،

^١- المساهمة في إعلام المستهلك وارشاده في ميدان الجودة والأمن الصحي.

تزود اللجنة الوطنية للمدونة الغذائية بأمانة دائمة كلف بها المركز الجزائري لمراقبة النوعية والرزم، تعمل كحلقة وصل بين الأمانة العامة للجنة الدستور الغذائي واللجنة الوطنية للمدونة الغذائية، حيث تتولى تنظيم وضمان المتابعة المادية والإدارية لعلاقة اللجنة مع هيئة الدستور الغذائي والهيئات التابعة له.

المبحث الثاني: المضادات الغذائية بين النصوص والتطبيق- المشروعات الفاذية نموذج-

يعد قطاع إنتاج المشروبات من أهم القطاعات التي يتم فيها استخدام المضادات الغذائية بشكل كبير. فالمشروبات الغازية والعصائر من المنتجات التي يتم استهلاكها على نطاق واسع في بلدنا، الأمر الذي جعله قطاعاً جذاباً جداً للمنتجين، بل أيضاً قطاعاً للاحتيال والخداع في حق المستهلك، الذي أضحى ضحية العديد من التجاوزات المرتكبة في حقه سواء في عدد المضادات أو تركيزها، من خلال وضع بطاقات بيانات مغلوطة، تضليلة بوضع بيانات متعارضين في نفس البطاقة، أو إعطاء معلومات غير كافية عن المضادات، علماً أن زيادة استخدام المضادات الغذائية وإساءة استخدامها بالإضافة إلى جودتها هي مصدر قلق للصحة العامة ، نظراً للعلاقة الوثيقة الموجودة بينها وبين العديد من الأمراض الخطيرة كمرض السرطان.

فقد ثبت أن المحليات الصناعية ، المفترض أن تحل محل السكر وتوجد في بعض الحلويات، تسبب مخاطر الإصابة بالسرطان، ومثلها أي طعام يستخدم الأصباغ (E199 إلى E100) يسبب الصداع واضطرابات في الرؤية ويزيد من خطر الإصابة بالسرطان إذا تم تناوله بكثرة وبشكل منتظم². لقد أكدت جمعية حماية و توجيه المستهلك و بيئته (l'Association Apoce) في هذا الصدد أن السوق الوطنية تغزوها العديد من المشروبات المشبوبة، رغم وجود دليل مرجح، لتجهيز المنتجين.

¹ حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذي 67-05.

² Colorants et additifs : attention santé, <https://www.lamentindiet.com/colorants-et-additifs-attention-sante>

المطلب الأول : الاخلاقيات المتعلقة ببيانات الوسمفي قطاع المشروبات

يعد عدم الامتثال لمعايير استخدام المحليات والمضافات الغذائية الأخرى ، من بين التجاوزات التي سجلتها أجهزة الرقابة. فإذا كانت اللوائح المعمول بها في بلدنا أو في أي مكان آخر تتسامح مع استخدام **المحليين "الاسبرتام¹ والاسيسلوفام²"** ، وفقاً للقرار الوزاري المشترك المؤرخ 15 ديسمبر سنة 1999 ، يتعلّق بشروط استعمال المحليات في المواد الغذائية، فإنها تشترط أن يكون بنسبة محددة ، لأنّهما غير موصى بهما أو حتى محظوظان على النساء الحوامل والأطفال الصغار. فلا يجوز أن تتعدي كمية الاسيسولفام المسموح بها 350 ملغم/ل (في المشروبات غير الكحولية) و 600 ملغم/ل بالنسبة للاسبرتام في المشروبات غير الكحولية أيضاً ، وبالنسبة للسكارين فهو مسموح في المشروبات غير الكحولية بنسبة 80 ملغم / ل ، وهي نفس القيم المفروضة في الدستور الغذائي³ .

لقد بين الأخصائيون في عدة مناسبات وفي إطار الأبحاث التي قاموا بها، عدم مطابقة العينات المدروسة لنسب المحليات المسموح بها، كما اسفرت نتائج التحاليل المتوصّل إليها إلى ارتفاع نسبة السكارين في العينات المدروسة مقارنة بما هو مسموح به، تبرره الشركات المصنعة بقوته التحليلية العالية (أي بعرضه التكنولوجي) وسعره المنخفض فهو اقتصادي مقارنة بالسكاروز⁴. هذا من جهة أخرى ورغم صدور المرسوم التنفيذي 142-12 الذي يوجب الوسم على نحو ما بيناه سابقاً فقد أثبت الواقع العملي لجوء المنتجين إلى العديد من الممارسات التي تؤدي إلى تضليل المستهلك حول حقيقة المضافات في المشروبات ، نستدل على ذلك من خلال الأمثلة التالية :

-مشروب "أمازون اناناس" لونه لصفر لكن لا تشير بطاقة البيانات إلى أي ملون ضمن قائمة المضافات أو ليس هناك إشارة إلى ملون يعطي هذا اللون بل على العكس تشير بطاقات البيانات المتعلقة به إلى العبارة "بدون ملون اصطناعي" "sans colorant artificiel" ، ما يشكّل خرقاً للنصوص التنظيمية.

-تشير بطاقة البيانات لمشروب "أمازون كولا" أيضاً إلى أنه خالٍ من الألوان الاصطناعية في حين أنها تتضمن اشتتماله على كبريتات الأمونيوم الكراميل SIN 150d (Caramel au sulfite d'ammonium SIN150d) وهو وفق قائمة المضافات الغذائية المرخص بها في الملحق 1 بمثابة مضاف غذائي ملون، ما يشكّل تضليلًا للمستهلك بوضع بيانات متعارضتين في نفس بطاقة البيانات⁵.

¹ مسموح به حسب القائمة المحددة للمضافات الغذائية (الملحق 1) يحمل الترميز SIN 951 وهو محلّي ومحسن للنكهة.

² مسموح به حسب القائمة المحددة للمضافات الغذائية (الملحق 1) يحمل رقم الترميز الدولي SIN 950 وهو محلّي ومحسن للنكهة

³ Amel CHENOUF, Ali KHIRANI, Benalia YABRIR, Ahcène HAKEM, Boualem Mokhtar LAHRECH, Karim HOUALI, et Nadia CHENOUF," Risque dû à la consommation des boissons rafraîchissantes sans alcool édulcorées " , file:///C:/Users/ACER/Downloads/118326-Article%20Text-327311-1-10-20150612%20(1).pdf

⁴ ibid, p 76.

⁵ Benyelles Esma, Bestaoui Imene, op. cit, p 96.

تشير عالمة Ifri التجارية (بذوق التفاح) إلى أن هذا المنتج خالٍ من الألوان الصناعية دون تحديد مصدر اللون البني العامق لهذا المشروع، الإشارة الوحيدة الخاصة بالتلويں تستنتج من المكونات التي تتضمن "Sucre caramélisé، اكراميل" الذي قد يعطي هذا اللون دون تحديد أي نوع من الكراميل الطبيعي أو الصناعي!

-تشير المصادر الخاصة بعض المشروبات الغازية إلى أن هذه الأخيرة خالية من المواد الحافظة ، مثل العالمة التجارية Sprinks لكنها في الحقيقة تحتوي على مضادات أخرى تلعب دور مزدوج مثل مضادات الأكسدة أو منظمات الحموضة.

جائز. غير كافية وهذا غير ملائم فالافتراض أن يكون ذلك واردا في الوسم بالإشارة الى رقم ترميزه. أن مثل هذه الممارسات من شأنها تصليل المست عليك فيما يخص التركيب الفعلى للمنتج واعطائه معلومات غير كافية وهذا غير طبيعية (لأن اساتيال المادة الحافظة ضرورية) فالمفروض ان يكون ذلك واردا في الوسم بالإشارة الى رقم ترميزه. هذا المشروب طبيعية، بل حتى لو افترضنا أن المضافات السابقة لا تلعب دور الحافظ، وحتى لو افترضنا أن المادة الحافظة المستعملة في الحافظة، بل حتى لو افترضنا أن المضافات السابقة لا تلعب دور الحافظ، وحتى لو افترضنا أن المادة الحافظة المستعملة في الواضح أن الإضافات الثلاثة تلعب دور الحفاظ على المشروب²، ما يتناقض مع الملصقات التي تشير إلى غياب المواد مضادات الأكسدة ، بالإضافة الى حمض الأسكوربيك SIN300 " مضاد للأكسدة وعامل الاحتفاظ باللون"¹، ومن عامل فصل" وسيترات ثلاثي الصوديوم (iii) SIN331 " معدل للحموضة وعامل فصل ومستحلب ومثبت " كمنظمات الحموضة ومضادات الأكسدة ، بالإضافة الى حمض الستريك SIN330 " معدل للحموضة مضادة للأكسدة وعالي المشروب إفري البرتقال والتفاح الأخضر، يستخدم حمض الستريك SIN330 " معدل للحموضة مضادة للأكسدة وعالي المشروب طبيعية (لأن اساتيال المادة الحافظة ضرورية) فالمفروض ان يكون ذلك واردا في الوسم بالإشارة الى رقم ترميزه.

- هذا بالإضافة إلى أن العديد من المنتجين يكتفون في الوسم المتعلق بالمضافات الغذائية والبيان الخاص بالكمية القصوى لكل مضاف غذائى بالتعبير عنه "حسب مبدأ الطرق الحسنة للصناعة" ما يعني، عدم تقديم معلومات لمستهلك حول كمية المضافات المستعملة خشية من الإفصاح عن الوصفة المستخدمة ، وبقائهم ملزمين بالإفصاح عنها أمام الجهات المختصة فقط.

مسألة أخرى تهم المستهلكين ومنتجي المشروبات تتعلق بمستوى السكر المستخدم في المشروبات. بالنسبة إلى رئيس جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB) فإن "مستوى السكر المستخدم في المشروبات مرتفع بالفعل". وقال "تلقيينا استبيانا من وزارات الصحة والتجارة واتحاد المستهلكين يشير إلى هذه الجرعات العالية" ، مضيفا أن التفكير جاريا لاقتراح عدد من الإجراءات لخفض هذا المعدل والعودة إلى المعايير الدولية المقبولة، وفقاً لتصريحاته 2013³ ، وقد اقتراح وضع سياسة وطنية ووضع جدول زمني لاستخدام هذا المنتج، في إطار الاتفاقية المبرمة مع اللجنة الفنية بوزارة الصحة لخفض مستوى السكر في المشروبات التي تنص على أن النرجس سيكون تدريجياً، ولكن ماذا يحدث لصحة المستهلك خلال هذه الفترة الانتقالية !

^١ حسب ما هو وارد في الملحق الخاص بالمضادات الإضافية

² ibid, p 97.

³ L'utilisation des additifs alimentaires dans les boissons réglementée

<https://www.djazairess.com/fr/latribune/80421>

⁴ Production de boissons et jus : L'Apab réclame une loi alimentaire , Publié le 3 Mai 2021 <https://www.horizons.dz/production-de-boissons-et-jus-lapab-reclame-une-loi-alimentaire/>

المطلب الثاني : دليل مرجعي لتوجيه المنتجين

في إطار تزويد المنتجين بنظام مرجعي وفقاً للمرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وإجراءات استخدام المضافات الغذائية في إنتاج المواد الغذائية المعدة للاستهلاك الآدمي، أحدثت جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات (APAB) بالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار بمساعدة تقنية من البرنامج الجزائري الأوروبي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة / وإقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC) – PMEII¹ دليل لاستخدام المضافات الغذائية في قطاع المشروبات للمصنعين في هذا القطاع، من أجل تعزيز مهاراتهم وإبلاغهم بطرق استخدام هذه المنتجات وفقاً للقوانين المعتمدة بها.².

يعتبر هذا الدليل وثيقة تحتوي مؤشرات حول خصوصيات وأهداف استخدام المواد المضافة، وهي مرجع في مستوى من أحكام المرسوم رقم 12-214. ينقسم الدليل حسب (Xavier Pinet) الخبير المختص في المضافات الغذائية (في البرنامج II PMEII) إلى عدة أجزاء: الفئات والأغراض التكنولوجية للإضافات واستخداماتها في مراحل مختلفة (التصنيع والمعالجة والتحضير والتعبئة ، إلخ) بالإضافة إلى تعليمات الاستخدام.

كما يوضح بالتفصيل الاستخدام الصحيح والمناسب للإضافات الغذائية، ومعلومات عن المخاطر التي قد تنجم عن استخدام هذه المنتجات والتدابير الواجب اتخاذها للسيطرة على هذه المخاطر، ومع ذلك كثيراً ما لا تذكر المضافات في المنتوجات كي لا يثير الشكوك لدى المستهلك حول سلامة المنتوج فيتفادى اقتناه، وغيرها من الحيل التي تستخدم سعيا نحو الربح المادي.

خاتمة:

لقد قطعت الجزائر شوطاً لا يستهان به في مجال حماية المستهلك وبذلت جهوداً معتبرة من خلال النصوص التي وضعها والهيئات المنبثقة لمسايرة الاتجاهات الدولية على نحو ما سبق ذكره، لكنها جهود تبقى في نظرنا غير كافية وتحتاج إلى تفاعل عوامل أخرى، أهمها أن تكون الالتزامات المفروضة بشأن نوع المضاف ونسبة وطريقة وسمه مصحوبة بقواعد ردعية وعقابية ضد المنتجين المخلين بها.

فرغم تنظيم المشرع للمضافات الغذائية من أجل ضمان سلامة المادة الغذائية، إلا أنه هناك عدة تجاوزات من قبل المتدخلين خاصة في مجال المشروبات الغازية والملونات الغذائية للأطفال التي تتسبب في الأضرار بهم. أما مطالبة المستهلك بحماية نفسه بانتقاء مواد غذائية لا تحتوي على المضافات أو قراءة الملصقات فإنه من قبيل الوهم بالنظر إلى المواد المصنعة التي تغزو السوق والتي قلّت معها أن لم نقل انعدمت معها المواد الطبيعية، وبالنظر إلى درجة الوعي وثقافة المستهلك الذي وإن

¹ برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وإقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتمويل مشترك من الجزائر والاتحاد الأوروبي، انطلق في مאי 2006، بهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للشركات الجزائرية من خلال المساعدة التقنية في مجالات محددة، وتنفيذ المشاريع التجريبية لإعادة هيكلة بعض القطاعات بالشراكة مع النقابات المهنية على أساس اختيار القطاعات التجريبية، وقد تم اختيار قطاع المشروبات اختياري

² OUADA Yazid, Industrie des boissons: édition d'un guide d'utilisation des additifs alimentaires,

قراء الملصق لا يفهم منه الكثير. لذلك نرى أنه لا بد من تعزيز نشاط الرقابة، لا سيما فيما يتعلق بقواعد عملية الإنتاج لمواجهة الشركات التي تسعى لفرض هيمنتها على صناعة الأغذية ولو على حسب سلامة المستهلك.



مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة

ISSN 2414-7931 DOI Prefix:10.33685/1545

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي